وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم علوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية قالمة

إعداد الطالبتان

- ياسمين بعوط
- رحمة أوجاني

اشراف الاستاذ :

* الدكتور محمد بوقموم

السنة الجامعية : 2018-2019

شكر وتقدير

الحمد لله ربي العالمين وصلى الله وسلم على النبي المصطفى "محمد بن عبد الله "
الأمين أشرف المرسلين وآله وصحبه إلى يوم الدين

إن أحق الناس بالشكر والتقدير بعد المولى عز وجل الوالدان الكريمان أبي الغالي " بعوط عبد المجيد " والغالية أمي " بيري لويزة" وأتقدم لهما بجزيل الشكر وجزيل العرفان.

يطيب لي في هذا المقام أن أنوه بما بذله معنا الأستاذ المشرف " محمد بوقموم " ولم يدخر علما ولا جهدا إلا و أفادنا به جزاه الله عنا كريم الجزاء ووفقه في مشواره العلمي والمهني وجعل ذلك في ميزان حسناته .

وكذا أتوجه بالشكر إلى كل طاقم مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد .

ثم أتقدم بالشكر إلى جميع إلى جميع أساتذة قسم العلوم الإقتصادية دون إستثناء ولا يفوتني أيضا تقديم تحية إلى القائمين على المكتبة وكل من قدم لنا يد المساعدة .

ثم أتوجه بالشكر الى جميع العاملين في المؤسسات التي توجهنا لهم من أجل الحصول على معلومات تفيدنا في دراستنا.

وفي نهاية القول نرجو من العلي القدير أن يكون هذا العمل في قائمة العلوم النافعة والتي يتخذها الطلبة مرجعا علميا في بحوثهم.

وشكرا

بعوط ياسمين

إهداء

بحمد الله وعونه وتوفيقا منه جل في علاه تم إنجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه

إلى كل من كان سببا في وجودي إلى من سهر الليالي على تربيتي ورعايتي وأنا صغيرة

وعلى تعليمي ونجاحي والدعاء لي وأنا كبيرة

إلى من أدين لهما بكل لحظة من عمري

وبكل ما أملك أمي الغالية وأبي العزيز

وإلى كل إخوتي نور الهدى ،أماني ، وخاصة أخي أسامة

وإلى العائلتين الكبيرتين" بعوط ، بيري "

إلى أصدقاء الدرب الدراسي من الإبتدائي

والجامعي رفيقة دربي وأعز صديقاتي "رحمة اوجاني" وجميع زملائي في القسم

وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل

وخاصة الدكتور المحترم المشرف " محمد بوقموم "

الذي لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد والتوجيه

كما أقدم هذا الإهداء إلى كل من أحب قلبي وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

وإلى كل من يصعب علي جميعا فراقهم .

بعوط ياسمين

كلمة شكر

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، و الذي كان له الفضل الأول و الأخير في هذا التوفيق.

و عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)** حديث صحيح

و قوله تعالى: (**فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون)** سورة البقرة

-الآية "152"-

أتوجه بجزيل الشكر و التقدير و الامتنان و فاضل الاحترام إلى الأستاذ المشرف عليا **"بوقموم محمد"** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته القيمة، و معاملاته الحسنة و الطيبة معنا، كما لا أنسى أن أشكر الأستاذين اللذان أتشرف بوجودهما في لجنة المناقشة كما أتوجه بجزيل الشكر إلى مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد و إلى كل من يعمل فيه .

وكما أتوجه بجزيل الشكر و الاحترام إلى أغلى وأحن صديقة على قلبي و أقرب إنسانة على قلبي حبيبة الغالية **"ياسمين بعوط"** و كل عائلتها من صغيرها إلى كبيرها

و أخيرا و ليس أخرا أتوجه بالشكر الكبير إلى أقرب و أعز الناس على قلبي والدي العزيزين (أبي الغالي **صالح أوجاني وأمي الغالية و الحنينة فتيحة عبيد)**، و لا أنسى إخوتي الكرام من كبيرهم إلى صغيرهم و لا أنسى الأصدقاء الغوالي على قلبي و كل من ساعدني من قريبي أو بعيد في الجامعة أو خارج الجامعة، و أقدم فائق الشكر و التقدير إلى حماتي و عائلتها الكريمة من كبيرها إلى صغيرها.

أوجاني رحمة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أولا) إلى أعز ما أملك في هذا الوجود إلى من لا يملك للكلمات أن توفي حقهما و إلى من شربت من نبع حنانهما و طيبتهما الكبيرة و نعمة بحسن تربيتهما إلى الوالدين العزيزين و الغاليين على قلبي و الكريمين **(أبي الغالي صالح و أمي الغالية فتيحة)** حفظهما الله و أطال عمرهما.

ثانيا) إلى النجوم الذين أضاءوا سمائي إلى أخي العزيز **(أحمد و زوجته)** وأخي الغالي **(عبد الحق و زوجته و أولاده ملاك و أيوب و تقوى)** و إلى أخواتي الكريمات و القريبات على قلبي أختي

(فوزية و زوجها وأبنائها مهدي و أمينة و عبد الله و حمزة) و أختي **(رزيقة و عائلتها الكريمة زوجها و أولادها أمين و سلسبيل و أسيل)** و لا أنسى ابنتها الصغيرة حبيبتي **(هاجر)** المدعوة (هاجورة) و أختي **(حنان و زوجها الكريم)** ، و لا أنسى عائلة خطيبي من كبيرهم إلى صغيرهم ، و إلى كل أهلي و أحبتي , إلى كل أصدقاء الدفعة ، و لا أنسى عمال المؤسسات التي قمت فيها بإجراء الدراسة الميدانية الخاصة بهذا العمل المتواضع و كذلك عمال الجامعة سواء عمال الإدارة أو المكتبة و إلى :ل أساتذتي الأفاضل و الكرام .

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع بكل فخر و اعتزاز و احترام.

أوجاني رحمة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

- الملخص
- كلمة شكر
- الإهداء
- قائمة الجداول
- قائمة الاشكال
- قائمةالإختصارات
- قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	**أ – ج**
	الفصل الأول : التأصيل النظري للتنمية المحلية	
1-1	**مدخل**	**05**
2-1	**الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية**	**05**
1-2-1	مفهوم والأطراف المشاركة في التنمية المحلية	**05**
2-2-1	أهداف و أبعاد التنمية المحلية	**10**
3-2-1	نظريات و مجالات التنمية المحلية	**13**
3-1	**أسس التنمية المحلية**	**17**
1-3-1	مقومات، نماذج و برامج التنمية المحلية	**17**
2-3-1	إضاءات على بعض تجارب للتنمية المحلية و العوامل التي تساعد في تتحقيق التنمية المحلية	**21**
3-3-1	مراحل، مداخلات و القواعد الأساسية للتنمية المحلية	**25**
4-1	**تمويل التنمية المحلية و المعوقات و المشاكل التي تؤثر غلى التنمية المحلية**	**28**
1-4-1	مصادر تمويل التنمية المحلية و وسائل تحقيقها	**28**
2-4-1	معوقات التنمية المحلية	**34**
3-4-1	المشاكل الإدارية و الاقتصادية التي تعطل التنمية المحلية	**37**
5-1	**خلاصة**	**41**
	الفصل الثاني: التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
1-2	**مدخل**	**43**
2-2	**الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**	**43**
1-2-2	مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**43**
2-2-2	أنواع و خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**53**
3-2-2	أهداف و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**59**
3-2	**مجالات عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها**	**63**

1-3-2	أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**63**
2-3-2	مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**65**
3-3-2	مصادر تمويل و أساليب دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**66**
4-2	**مقومات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها**	**69**
1-4-2	عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**69**
2-4-2	أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**71**
3-4-2	التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**73**
5-2	**خلاصة**	**74**
	الفصل الثالث: : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية قالمة–	
1-3	**مدخل**	**75**
2-3	**مدخل عام لولاية قالمة**	**75**
1-2-3	التعريف بولاية قالمة	**75**
2-2-3	أسس التنمية بولاية قالمة	**77**
3-1-3	البيانات الإقتصادية والإجتماعية لولاية قالمة	**83**
4-3	**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	**89**
1-4-3	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية	**89**
2-4-3	دور الهيئات الداعمة في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**91**
5-3	**ممساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بالولاية**	**97**
1-5-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل	**97**
2-5-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية المحلية	**107**
5-4	**خلاصة**	**109**
	خاتمة	**111**
	قائمة المراجع	
	الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	معايير أبعاد التنمية المحلية	13
1-2	تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	49
2-2	المعايير الكمية المستحدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا	51
1-3	قائمة المؤسسات الفندقية على مستوي الولاية	80
2-3	المنابع المعدنية في ولاية قالمة	81
3-3	توزيع السكان في ولاية قالمة حسب البلديات	84
4-3	أهم المصانع بولاية قالمة	86
5-3	توزيع التجار الناشطين في ولاية قالمة	87
6-3	توزيع التجار في ولاية قالمة حسب قطاع النشاط	87
7-3	عدد الأسواق الموجودة في ولاية قالمة	88
8-3	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية في ولاية قالمة لفترة 2017	89
9-3	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لولاية قالمة لفترة 2017	90
10-3	عدد مناصب شغل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لولاية قالمة لفترة 2017	91
11-3	جهاز المساعد على الإدماج المهني من 2008 إلى غاية 2018	96
12-3	تطور التشغيل لولاية قالمة لفترة 2012-2017	97
13-3	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	99
14-3	عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة 2006-2016	99
15-3	عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصفر	100
16-3	عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط	101
17-3	مساهمة ANGEM في توفير مناصب عمل حسب الجنس و المناطق الخاص بشراء المواد الأولية	102
18-3	مساهمة ANGEMفي توفير مناصب عمل حسب الجنس و المناطق الخاص بالمشاريع	103
19-3	عدد المؤسسات المنشأة حسب البلديات و قطاع النشاط	104
20-3	مناصب الشغل حسب قطاع النشاط	106
21-3	عدد المؤسسات المنشأة حسب المستوي التعليمي	106
22-3	مساهمة هيئات التشغيل في توفير مناصب العمل	107

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	توزيع التجار حسب النشاط (شخص طبيعي)	88
2-3	تطور التشغيل بولاية قالمة لفترة 2011- 2017	89
3-3	تطور المشاريع الممولة و مناصب العمل الموفرة من طرف الوكالة	100
4-3	عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط	101
5-3	مساهمة نسب ANGEM في توفير مناصب العمل الخاصة بشراء المواد الأولية	102
6-3	نسب مسامة ANGEMفي توفير مناصب العمل الخاصة بالمشاريع	103
7-3	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط الاقتصادي	105
8-3	عدد المؤسسات المنشأة حسب المستوي التعليمي	107

قائمة الإختصارات:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	L’ Agence Nationale de gestion du Micro- crédit	ANGEM
الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	Agence Nationale de soutien a l’emploi des jeunes	ANSEJ
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	Les petites et moyennes entreprises	PME
الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة	Caisse Nationale d’Assurance Chômage	CNAC
الوكالة الوطنية للشغل	Agence Nationale pour l’Emploi	ANEM

المقدمة العامة

مدخل

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الإقتصادية و تبرز بين الفترة والأخرى لتثير الجدل والنقاش حول سبل النهوض بها وترقيتها لنظر لما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات من إسهامات في دفع عجلة التنمية الإقتصادية عموما و المحلية على وجه الخصوص، كونها وعاءا هاما لإستقطاب اليد العاملة، والقضاء على البطالة، و نظرا لمساهتمها الفاعلة في الناتج الوطني، و قدرتها على التكيف مع الخصائص الجغرافية والإمكانيات المتاحة على مستوى الأقاليم، إن حظيت بالدعم و الرعاية الكافيين من أطر قانونية و تنظيمية.

و إذا ما نظرنا إلى التنمية المحلية بإعتبارها عملية تشاركية ومعقدة تضم مشاركة بين الجهود الشعبية وجهود الحكومة من خلال التركيز على دمج مختلف الأبعاد الإجتماعية والبيئية والإقتصادية وغيرها، بغية تحقيق ما يخدم المجتمع المحلي بصفة خاصة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد الأطراف الفاعلة في هذه العملية التنموية.لما لها من مزايا وسمات تجعلها قادرة على الإنتشار في كل الأقاليم، وهذا مايساعدها على تنوع الأنشطة الإقتصادية وتفادي تمركزها في مناطق معينة، وقد أشارت الدراسات حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية إلى أن الدعم الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يخلق تنمية محلية تعتمد على إستغلال الموارد والطاقات المحلية .

وإن التوجهات الحديثة لسياسة الإقتصادية في الجزائر عقب إنهيار أسعار النفط، وحتمية التوجه نحو التنويع الإقتصادي، أعطت الأهمية البالغة للتنمية المحلية التي تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى ركائز هذه الأخيرة ،والتي تمثلت في إستغلال الموارد المحلية وتنميتها وإحداث نشاط إقتصادي وإجتماعي يسمح بمعالجة إشكالية التنمية على المستوى المحلي .

وعليه فإن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة، حيث أن هذه الولاية تحاول الإرتقاء بمستوى ريادي لتحقيق تنمية محلية شاملة وهذا من خلال الدور التنموي لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيادة العملية التنموية في الإقتصاد .

إشكالية البحث :

تأسيسا على ما تقدم تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية بولاية قالمة ؟

ويمكن أن تتفرع من هذه الإشكالية إلى عدة أسئلة فرعية نختصرها في مايلي :

- ✓ ما هي التنمية المحلية ؟ وفيما تتمثل أبعادها ؟

- ✓ ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وماهي خصائصها وأهدافها؟
- ✓ فيما تتمثل البرامج المعتمدة من قبل الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات البحث :

و للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيقا لهدف الدراسة إرتأينا الإستعانة بالفرضية الرئيسية التالية : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في دفع عجلة التنمية المحلية. ولإختبار صحة هذه الفرضية تم الإستعانة بالفرضيات الجزئية التالية:

1 – التنمية المحلية عملية ديناميكية لها بعدين أساسيين .

2- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات صناعية تخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية بغية تحقيق ربحية لكونها تتمتع بسهولة التأسيس .

3- إعتمدت الدولة على هيئات داعمة طبقت من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث :

- ✓ للإلمام بماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية من خلال إبراز المفاهم متعلقة بالتنمية المحلية وكذا المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إظهار الدور الكبير الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوظ بإقتصاديات الدول في جميع المجالات وفي مختلف القطاعات سواء محليا أو وطنيا، وهذا لما تنفرد به هذه المؤسسات من خصائص ومميزات وسمات مميزة لها ؛
- ✓ كما تكمن أهمية هذه الدراسة هنا في كون أن موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحتل مركزا هاما في الفكر الإقتصادي والدراسات الإجتماعية وغيرها .

أهداف البحث :

من بين الأهداف المراد الوصول إليها من خلال هذه الدراسة البسيطة مايلي :

- ➢ إظهار مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ➢ محاولة تسليط الضوء على مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة ؛
- ➢ التعرف على العراقيل والمشاكل التي تواجه التنمية النحلية وتعطل تحقيقها ؛
- ➢ محاولة إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة والخاصة بالتنمية المحلية ، والتعرف على واقعها في ولاية قالمة .

منهج البحث :

لأجل الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنمية المحلية إرتأينا الى الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره المنهج الأكثر تلائما وتوافقا مع هذه الدراسة ، وهذا من خلال التعرف على المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية .

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي:

- عدم موافقة بعض المؤسسات على تقديم بعض الإحصائيات .
- نقص المراجع الحاصة بالتنمية المحلية.
- نقص البيانات وتضاربها وعدم دقتها.
- صعوبة التعامل مع مديري بعض المؤسسات التي قمنا بالتوجه إليها للقيام بدراسة حالة والحصول على بعض الإحصائيات والمعلومات .

هيكل البحث :

من أجل الوصول والإلمام بمختلف مفاهيم الدراسة إعتمدنا على تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تناولنا :

- الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية المحلية حيث جاء فيه (الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية ، أسس التنمية المحلية ، مصادر تمويلها ، وسائل تحقيقها)
- الفصل الثاني : بعنوان التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء فيه (الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها ، مقومات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف التحديات التي تواجهها)
- الفصل الثالث : بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة حيث جاء فيه (مدخل عام لولاية قالمة، واقع التنمية المحلية بولاية قالمة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية قالمة) .

الفصل الأول

الفصل الأول:التأصيل النظري للتنمية المحلية

1 . 1 مدخل:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية والمفاهيم الخاصة بها، إذ أنها تعتبر إحدى مظاهر البعد السوسيولوجي لحركة التنمية الشاملة،فهي مدخل لهذا النوع من التنمية (التنمية الشاملة)و المستدامة بإعتبارها تهدف إلى تلبية حاجات وطموحات المواطنين بجهودهم الذاتية وبمساندة الحكومات، فالتنمية على أي مستوي تتطلب إدارة كفئة وفعالة تتحكم في العمليات الإدارية المختلفة من تخطيط وتنسيق وإشراف و متابعة، حيث يندرج تحت هذا الفصل ما يلي:

- الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية؛
- أسس التنمية المحلية؛
- تمويل التنمية المحلية.

1 . 2الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية من بين المواضيع التي تحظى بإهتمام متزايد من العديد من الباحثين و في العديد من البلدان، سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث أنه تقدم كبديل لمعالجة الخلل التنموي وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية، و في هذا الإطار سوف نحاول التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية، وأهميتها وأهدافها

1 . 2 .1مفهوم التنمية المحلية والأطراف المشاركة في التنمية المحلية

للتنمية المحلية مفاهيم مختلفة و عديدة كما لها مجموعة من الأطراف تشارك فيها وفي هذا المطلب سوف نحاول التطرق إليه:

أولا) تعريف وخصائص التنمية :

قبل التطرق لتعريف التنمية المحلية لابد من التطرق إلى تعريف التنمية بصفة عامة وشاملة وعرض بعض الخصائص التي تتميز بها و من ثم نعرف التنمية المحلية مع إبراز أهم الخصائص التي تتسم بها؛

أ/ تعريف التنمية:

التنمية كغيرها من المفاهيم يمكن القول أن لها العديد من التعاريف يمكن حصر جزء من هذه التعاريف وليس التعاريف ككل في التالي :

التنمية لغة: "هي النمو وإرتفاع الشيء من مكان إلي أخر"؛

التنمية اصطلاحا: "هي عبارة تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة إستخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية "[1].

ومن بين التعاريف الأخرى للتنمية نجد:

- **التعريف الأول:**"تعرف التنمية بأنها عملية توفير الإحتياجات الأساسية للإنسان، الغذاء والسكن و الصحة و التعليم و العملو الجوانب المعنوية التي تتلخص في الحاجة لتحقيق الذات**(Self_Fulfilment)** بالإنتاج و المشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير و التفكير و الأمن و الشعور بالكرامة و الإعتزاز بروح المواطنة[2].
- **التعريف الثاني**[3]: "هي عملية حضارية شاملة لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع من جوانب إقتصادية و إجتماعية وسياسية و ثقافية ،بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته ،وهي أيضا بناء للإنسان و تحرير له ، وتطوير لكفاءاته وبذلك أصبح الإنسان يمثل الغاية و الوسيلة لها بكل عناصره و مقوماته الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية و الفكرية و البيئية.

و كتعريف شامل للتنمية:"هي عملية تستهدف النهوض بالمجتمع إلى وضع أفضل مما هو عليه في كافة جوانب النشاط الإنساني الإقتصادي الإجتماعي و الثقافي و السياسي...قصد تحسين حياة الفرد والمجتمع في هذه المجالات.

ب/خصائص التنمية:

على ضوء التعريفات السابقة الذكر يمكن تحديد بعض الخصائص للتنمية نجملها فيمايلي[4]:

-**التنمية عملية مقصودة ومخططة:** هي مجموع الوسائل والطرق لتحسين الظروف بأنواعها وفق سلم زمني محدد يعتمد على مخطط بعيد أو قصير الأمد؛

- **التنمية عملية شاملة:** فهي أسسو قواعد مبنية على المشاركة في تنظيم أسلوب العمل الإجتماعي و الإقتصادي بصفة كلية و شاملة على جميع المستويات و لا تكون منحصرة على جزء أو جهة معنية ؛

-**التنمية عملية ذاتية:** معنى ذلك أن الإنطلاقة تكون من المجتمع المحلي،و أن العوامل الخارجية ماهي إلا محفزا للعوامل الداخلية الأساسية؛

---

[1] https://mawdoo3.com(consultaion 25/11/2018)

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف،(2011)،**التنمية المحلية**،دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، الطبعة الأولي،ص،ص8،9.

[3] عبد الله خبابة، (2014)،**تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية،دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، ص،ص 22،23.

[4] الأخضر لوصيف،(2017)،**مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 15.

-**التنمية عملية مستمرة** : الغاية منها ضمان سيرورة و ديمومة تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس الوسيلة الايجابية في ترقية و ضمانو مواصلة المسيرة للأجيال القادمة.

ثانيا)تعريف وخصائص التنمية المحلية:

للتنمية المحلية تعاريف متعددة ومختلفة إضافة لاتسامها بمجموعة من الخصائص وهذا يمكن إدراجه في:

أ /تعريف التنمية المحلية:

- **التعريف الأول**: " هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للإرتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا و ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة"؛

و" هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الإستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي،وصولا إلى رفع مستوي المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية و دمج جميع الوحدات في الدولة[1].

- **التعريف الثاني**:"يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية بأن التنمية المحلية هي "تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية ،لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية،و تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي،وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما:مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية"[2].
- **التعريف الثالث**:تعرف على أنها" هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية و الجهود الشعبية على مستوي المحليات من خلال إستغلال الموارد المالية والبشرية و الطبيعية المتاحة على

[1] عبد المطلب عبد الحميد،(2001)،**التمويل المحلي للتنمية المحلية**، الدار الجامعية طبع،نشر، توزيع، الإسكندرية (الإبراهيمية)،ص 13

[2] زيدان جمال،(2014)،**إدارة التنمية المحلية–في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع–دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 11/10**،دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 17.

مستوي تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية و تحقيق الإحتياجات و المتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات الرفاهية لتلك المجتمعات"[1].

- **التعريف الرابع؛** يمكن إيجازه في[2]: "أسلوب للعمل الإجتماعي والإقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد مناهج العلوم الإجتماعية و الإقتصادية حيث يهدف هذا الأسلوب إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العملو الحياة عن طريق إثارة الوعي بالبيئة المحلية".

و كتعريف شامل للتنمية المحلية يمكن القول:"بأن التنمية المحلية هي هدف أساسي للإدارات و المؤسسات العمومية المحلية تهدف إلى تحسين الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية المحلية و تقديم الخدمات العمومية و تلبية الحاجات العامة على المستوي المحلي بطريقة إيجابية.

ب/ خصائص التنمية المحلية:

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها وإيجازها في[3]:

- **تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة:** فهي تشمل كافة مكونات المجتمع،ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصرها؛
- **تساهم التنمية المحلية في تطوير المجتمع** :تعتمد على مجموعة من الإستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع؛
- **تهدف التنمية المحلية إلى الإستفادة من كافة الموارد:** حيث تسعي إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع وتحول جزءا منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية و الخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملا؛
- **تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد:**من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة وغيرها.

[1] بلال مشعلي،صالح محرز،(2018)،**الدور التنموي للجماعات المحلية وعوائق تحقيقها للتنمية المحلية المتسدامة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة،أيام 6 و7 نوفمبر،ص6.

[2] سليم حميداني ،الهام عباسي،(2018)،**الشراكة مع القطاع الخاص كآلية لتفعيل الأداء التنموي للبلديات في ظل التوجهات الاقتصاديةالجديدة**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 08 ماي 45،قالمة،(الجزائر)،أيام 6 و 7 نوفمبر،ص4.

[3] أحمد قداري ، سعيدة طيب،(2018)،**إستراتيجية استغلال تقنية الطاقة الشمسية في الإنارة العمومية كدعامة مستقبلية للتنمية المحلية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 08 ماي 45، قالمة،(الجزائر)،أيام 6 و 7 نوفمبر،ص 3.

وعليه مما سبق يمكن تلخيص مفهوم التنمية المحلية في أربعة عناصر أساسية هي[1]:

- ✓ **الشمول:** بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات إحتياجات المجتمع الصحية والإقتصادية والتعليمية والأسرية والعمرانية ....إلخ؛ ولجميع فئات المجتمع من رجال و نساء وأطفال و شباب و شيوخ....؛
- ✓ **التوازن:** لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية ، وإنما يعني تحديد معدلات الإستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث قد يقتضي الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الإقتصادية ....إلخ ،و تعديل نسب هذه البرامج أو درجة الإستثمار فيها بالنسبة لغيرها من تحقيق للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما ؛
- ✓ **التنسيق:** ومع صفة الشمول والتوازن الأمر يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف التنمية؛
- ✓ **التعاون و التفاعل الايجابي** : يجب أن يكون هناك تعاون و تأثير متبادل بين أنشطة المجتمع و عناصر الحياة الإجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية ، وإلا يترك هذا التعاون للصدفة ، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، ولا يكون هذا التأثير المتبادل سلبيا يعيق بعضها البعض.

ثالثا)الأطراف المشاركة في التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية من خلال مشاركة خمسة أطراف (05)و هي[2]:

أ /الدولة: تقوم الدولة بوظيفتين أساسيتين لتحقيق التنمية في المجتمع بصفة عامة و المجتمع المحلي بصفة خاصة و تتمثل هذين الوظيفتين في:

- ✓ إرساء القانون و إقرار العدالة و تقديم الخدمات العامة الضرورية وإقامة مشروعات البنية الأساسية الضرورية التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات الصرف الصحي، المياه والطاقة؛
- ✓ وضع القواعد و السياسات العامة لإدارة التنمية، حيث تلعب باقي الأطراف دورا حيويا من خلالها وفي إطارها وتشجيعهم على القيام بدور فاعل في التنمية من خلال التحفيز على المشاركة ووضع أطر لهذه المشاركة، ويمثل المجلس التنفيذي للمجلس الشعبي المحلي والإدارة المحلية العناصر الفعالة في إدارة الدولة للتنمية المحلية؛

[1] سليمان شيبوط،حسين نوي طه،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر : المفاهيم والآليات**،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،العدد الأول،ص،ص،251،252.

[2] عمار علوني،(دون سنة نشر)،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية– حالة ولاية سطيف**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و الاجتماعية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص،ص 225،226.

ب /القطـاع الخـاص: يلعـب القطـاع الخـاص دورا كبـيرا في الآونـة الأخـيرة في التنميـة في معظـم دول العـالم و بات واضحا تزايد دوره و بصفة خاصة في مشروعات البنية الأساسية عن طريق نظام البناء و التشغيل و النقل و زيـادة حجـم الإسـتثمارات الخاصـة في خطـط الدولـة،فهو يلعـب دورا محوريـا في عمليـة التنميـة حيـث يسـهم بنحو60% من الإستثماراتو أكثر من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم؛

ج /المجتمع المدني:و يسمى بالقطاع الثالث أو القطاع الأهلي أو المنظمات غير الهادفة للربح، حيث أصبح أكثر تنظيما ويتعاون بشكل فعال في التنمية المحلية، فقد إزداد ظهوره في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة في شكل منظمات غير حكومية التي تلعب دورا محوريا في الربط بين القطاعين العام و الخاص في ظل تطبيق إقتصاديات السوق، ويكمل المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات المحلية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية سواء المركزية أو الفرعية والتي تمثل المجتمع المدني؛

د/مؤسسات التمويل: يقصد بها مؤسسات التمويل المحلية كالبنوك ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي والذي أصبح يلعب دورا فاعلا في برامج التنمية المنفذة في الدول النامية بصفة خاصة؛

هـ/الأفراد: المقصود بهم هنا المواطن المحلي حيث يؤدي دورين أساسيين، أولهما الاستفادة من الخدمات التي تقدمها باقي الأطراف، وثانيهما المشاركة في صناعة السياسة المحلي.

1. 2. 2 أهداف ،أبعاد التنمية المحلية:

للتنمية المحلية مجموعة من الأهداف و الأبعاد وفيما يلي سنقوم بالتطرق إلى ذلك :

أولا) أهداف التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية من أجل تحقيق الأهداف التي تصبوا إليهاو منها[1]:

أ/تطوير البنية الأساسية كالنقل و المياه والكهرباء،حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي ؛

ب/ زيادة التعاون و المشاركة بين السكان في نقل المواطنين من حالة اللامبالات إلى حالة المشاركة الفاعلة؛

ت/ زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها و تنفيذها؛

ج/تطوير الخدمات و النشاطات والمشاريع الإقتصادية و الإجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة؛

[1] محمد بوطلاعة ،ليندا لبيض،(2018)،**الإذاعة الجهوية بين المسؤولية الإعلامية ومتطلبات التنمية المحلية**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 08 ماي 45،قالمة،أيام 6 و 7 نوفمبر، ص،ص7،8.

هـ/شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني؛

و/ إزدياد القدرات المالية للجماعات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم إستقلاليتها.

إضافة إلى وجود مجموعة أخري من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المتنوعة لها والتي يمكن حصرها في[1]:

أ/حشدو تثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها؛

ب/دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للثروات (صناعية،زراعية،خدمات)، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأسر و تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي و الحضري، بتكاثف وتوحيد الجهود؛

ت/ترقية الأنشطة الإقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة

ث/إدخال و إستعمال الوسائل التكنولوجيا الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية و الخدمية؛

ج/إقحام الموظفين في تحديد الإحتياجات و إشراكهم في الأعمال المراد القيام بها؛

خ/محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الإجتماعية و التهميش، ودعم الفئات الضعيفة و المهمشة وإدماجها في المجتمع؛

د/القضاء على البناء غير اللائق (الفوضوي)، عبر توسيع برامج السكن الإجتماعي الموجهة للفئات الضعيفة.

ثانيا) أبعاد التنمية المحلية:

تتمثل هذه الأبعاد للتنمية المحلية في مايلي[2]:

أ/البعد الإقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الإقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي و لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الإقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق إمتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الإقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخري سواء الإستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية

[1] علي عدنان حاج،(2018)،**المصادر التنموية المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 08 ماي 45،قالمة،أيام 6 و 7 نوفمبر ص، ص 6 ، 7.

[2] خالد بن جلول، فريد حداد،(2018)،**آليات تفعيل الموارد الذاتية للبلديات للدفع بالتنمية المحلية في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 08 ماي 45، قالمة،أيام 6 و 7 نوفمبر،ص، ص 3،4.

على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات...إلخ، هذه الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب للأفراد القائمين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الإستثمار بهذه المنطقة ؛

ب/البعد الإجتماعي: يركز هذا البعد للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ،و مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع ،بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في إتخاذ القرار بكل شفافية ، ولهذا نجد أن البعد الإجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الإجتماعية المنظورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة ، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومن منطقة، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الإجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن ....الخ،كل إهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا؛

ج/البعد البيئي: إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي، ممثلا بالإحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء وإتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل تتعدي الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، وعلى ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة و التنمية في "ريوديجانيرو بالبرازيل سنة 1992" ومن أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج الإهتمامات الإقتصادية و الإجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هيوضع وتقييد إستراتيجيات و إجراءات لتحقيق تنمية مستدامة؛

إن كل من أبعاد التنمية المحلية هي تنمية تحتاج للجوانب أو الأبعاد الثلاثة والمتمثلة في البعد الإقتصادي ،و البعد الإجتماعي،و البعد البيئيوهي أبعاد مكملة لبعضها البعض بحكم أن التنمية المحلية هي تنمية تحتاج للجوانب أو الأبعاد الثلاثة حتى تحقق تنمية محلية متوازنة للفرد في محيط إجتماعي سليم يحترم البيئة التي يعيش فيهاو يشتغل مواردها الإقتصادية بقدر حاجاته.

وكإضافة لما سبق يمكن توضيح الأبعاد الثلاثة للتنمية المحلية في مايلي[1]:

جدول رقم (1-1):معايير أبعاد التنمية المحلية

البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي	البعد البيئي
_ تحسين جودة الحياة؛ _ تخفيض حدة الفقر؛ _ تحقيق العدالةو المساواة؛	_ نقل التكنولوجيا الجديدة؛ _ تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية؛ _ الإنتاج من أجل التأثير الايجابي علي ميزان المدفوعات؛	_ تقليص انبعاثات غازات الدفيئة؛ _ الحفاظ على الموارد المحليةوحسن استغلالها؛ _ استعمال الطاقات المتجددة.

المصدر:وداد بن قيراط ،أسمهان بوعشة،(2018)،**اللامركزية وإستغلالية الجماعات المحلية في تسيير شؤونها لتجسيد التنمية المحلية في الجزائر**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول لامركزية التسيير- حرية توزيع الإرادات الجبائية على مستوى البلديات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي التبسي،تبسة،ص 6 .

يوضح الجدول أعلاه أن التنمية المحلية تركز على رفع مستوى معيشة الأفراد وتكييف حاجات المجتمع مع البيئة المحيطة أو بمعنى أخر المحافظة علي البيئة والإستغلال الأمثل للموارد فيها،كما تركز التنمية المحلية على النهوض بالجانب الإقتصادي سواء في الجانب النفسي أو المالي.

1. 2. 3نظريات،مجالات التنميةالمحلية:

للتنمية المحلية عدة نظريات ومجالات مختلفة، ويمكن حصرها في التالي:

أولا)نظريات التنمية المحلية:

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، حيث أن الواقع بين يبين أن هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة و تنمية المناطق من جهة أخرى، مما أدي إلى بروز توجهات وأفكار جديدة ومن بين هذه النظريات[2]:

أ/النظرية الأولى: تميزت مرحلة الستينات بظهور نظرية أقطاب النمو:(Les poles de croissance) والتي يمثلهاكلمن **"فرانسوا بير"و"بودفيل "،"هيرشمان"و** غيرهم؛

لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف،و القضاء على الفوارق التي تميز المدينة، عن الريف ؛وتقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه

[1]وداد بن قيراط، أسمهان بوعشة، (2018)،**اللامركزية و استقلالية الجماعات المحلية في تسيير شؤونها لتجسيد التنمية المحلية في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول لامركزية التسيير- حرية توزيع الإرادات الجبائية على مستوى البلديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص 6.

[2]خيضر خنفري،(2011)،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و الاجتماعية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3،ص ص13- 16.

"**بيروا**"بأنه " فضاء غير متجانس، حيث يتكامل أجزاءه فيما بينها و تقوم بينهوبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة؛

كما يعرف "**فيليب أيدلو**"هذه النظرية بأنها" نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي أن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة...،إ نمابالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الإعتبار عدم التساوي بين الفضاءات"؛

ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد (الفضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصية و من ثمة سيؤذي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل؛

ب/ النظرية الثانية: نظرية القاعدة الإقتصادية(Labaseconmique)

و هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية أن مستوي الإنتاج و التشغيل لأي منطقة يعتمد على مدي قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي و في هذا المجال يقول "**كلودلكور**" "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل و الذي يخلق مداخيل، وهذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير (إتساع) مختلف الحاجيات المحلية و كذا توسع النمو"؛

تقسم هذه النظرية الأنشطة الإقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية و نشاطات داخلية؛

- ✓ **النشاطات القاعدية**: هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة و التي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج مثل (قطاع السياحة،...)
- ✓ **النشاطات الداخلية**: هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمناطق، و بالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله؛

ج/ النظرية الثالثة: نظرية التنمية من تحت:(Tueorie du developpement par le bas)

هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الإقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الإقتصاد العالمي أهمها إرتفاع أسعار الطاقة(البترول...) وتكاليف النقل وإنخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة و بديلة تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات وإهتمامها أكثر بالجوانب الإجتماعية و البيئية و مطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم؛

حيث يقول "**جون لويس قويقو**"حسب هذه النظرية التنمية المحلية بأنها:"تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات إجتماعية جديدة و يظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية إقتصادية ؛"و هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي :

-**الجانب الثقافي**: الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة و الذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة؛

-**الجانبالاقتصادي** : و المتمثل في إستغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبنائها ؛

د/ النظرية الرابعة: نظرية المقاطعة الصناعية:(District industriel)

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها "**ألفريد مارشال1890**" الذي كان أول تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة و التي أطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية)؛

هذه الأفكار طورها الإقتصادي الإيطالي" **بيكاتيني1979**"خصوصا على مستوي إيطاليا و تحديدا في منطقة الوسط الشمالي؛

تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME) في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى :

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع؛
- الإستفادة من يد عاملة مؤهلة و قريبة ؛
- تسهيل تحويل المعارف و المعلومات بين المؤسسات؛

و من مميزات المقاطعة الصناعية ما يلي:

-تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات (PME) متخصصة في نشاط معين (الألبسة،الأحذية،الآلات،الطرز...) ؛

-قيام تضامن و تعاون بين هذه المؤسسات؛

- قدرة إنتاج مرنة و مسايرة للطلب المتزايد؛

-مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة؛

إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية يسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد فالعمال و الإطارات و الرؤساء و الحراسو زوجاتهم ستتاح لهم الفرصة للتكلم و التقارب و بالتالي إمكانية القيام بمبادرات و خلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالإنتماء إلى حيز معين؛

هـ/ النظرية الخامسة: نظرية الوسط المجدد(Le milieu innovateur)

هذه النظرية ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوربيين حول الوسط المجدد "**Gremi**"التي يرأسها "**فيليب أيدلو**"و التي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد و المنشئ لكل الأنشطة،حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسلو متجدد على إقليم معين،أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط،هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصرو عوامل قادرة على إستيعاب مختلف المعارف و التأقلم مع

مختلف المتغيرات، وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول"**دينيسمايلات**" أن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة و التنظيم و إستعمال التكنولوجيات و دخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للإستعاب و الفهم و الحركة المتواصلة، وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور إحداث التنمية.

ثانيا) **مجالات التنمية المحلية:**

تتعدي مجالات التنمية المحلية بين ماهو إقتصادي و سياسي وإجتماعي و إداري[1]:

أ/المجال الإقتصادي: يتضمن هذا المجال تحسين و تنظيم وإستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، وذلك بهدف تحقيق رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفردو تحسين مستواه المعيشي ،إضافة إلى ذلك السعي إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشات القاعدية لتحقيق التوازن يمكن من توفير منتجات إقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها؛

ب/المجال الإجتماعي :من خلال هذا المجال نجد التنمية المحلية تسعى للإهتمام بتنمية الجانب الإجتماعي لأفراد الإقليم الواحد ،و أساس التنمية الإجتماعية هو العنصر الإنساني بالتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد و تنفيذ البرامج الرامية للنهوض به و خلق الثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية التي تنحصر أساسا في الخدمات العامة و الخدمات الإجتماعية كالصحة، التعليم، الإسكان والضمان الإجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الإستثمار في الموارد البشرية؛

ج/ المجال السياسي : بما أن التنمية السياسية هي إستجابة النظام السياسي للتغيرات البيئية، المجتمعية ، والدولية، وبالذات إستجابة النظام لتحديات بناء الدولة و بناء الأمة و المشاركة والتوزيع، وكذلك تمثل التنمية السياسية جانب من جوانب عملية التغيير الإجتماعي المتعدد الأبعاد، فالتنمية السياسية لا تتحقق إلا بتحقيق الإستقرار السياسي الذي لا يتوفر إلا بالأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهرية، والمتمثلة في حق الموطنين في إختيار من يمثلوهم لتولي السلطة كإختيار النخب الحاكمة وإختيار أعضاء البرلمان و المجالس التشريعية و المحلية.... و كذا من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية؛

د/ المجال الإداري: تمثل التنمية الإدارية التغيير الإيجابي أو إحداث نقلة نوعية في مختلف الجوانب الإدارية ،الفكرية والعملية، حيث تشتمل التنمية الإدارية على جوانب مختلفة منها: الجوانب الهيكلية و التنظيمية و الجوانب الوظيفية من تحليل ووصف علاقات وظيفية، إضافة إلى الجوانب الإنسانية من تدريب وإختيار و حوافز و غيرها؛

[1] دليلة ناجة، (2015)،**لتنمية المحلية في دول المغرب العربي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة)،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،ص،ص14،15.

فالتنمية الإدارية هي تغيير الأنماط و الضوابط السلوكية للجهاز الإداري كما ونوعا وفي كافة المجالات دون تحديد أو حصر لتناسب مع التغيير الكمي و النوعي للسلعو الخدمات العامة المطلوب توزيعها على المجتمع،كما تعتبر التنمية الإدارية هي كافة الأنشطة اللازمة لإختيار و تهيئة العناصر الإدارية و إكسابها المهارات و القدرات و الإتجاهات التي تؤهلها لأداء عملها بطريقة أفضل ؛ ومن هنا يتضح لنا أن الغاية الأساسية من التنمية الإدارية هي إدارة عملية التنمية و تنفيذها على الوجه المطلوب فالتنمية الإدارية تقوم بالعديد من الوظائف و العمليات كالتطوير و تحديث و إصلاح في الأجهزة الحكومية كعمليات مخططة تسبق خطط التنمية، وتعتبر أيضا التنمية الإدارية عملية تتناول تدريب القوى العاملة وتطوير أساليب وإجراءات العملو تبسيطها لغايات زيادة كفاءة أداة الأجهزة و الأفراد، وبالتالي فهي تمثل القاعدة العملية التي تقف عليها مشروعات إدارة التنمية و خططهاوأهدافها.

1 .3أسس التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أسس هامة تقوم عليها ولإبراز هذه الأسس يمكن إيجازها في هذا المبحث بنوع من التفصيل و الإيضاح.

1 .3 . 1مقومات،نماذج،برامج التنمية المحلية

تحتاج التنمية المحلية حتى تكون ناجحة لوجود عدة مقومات و شروط بالإضافة إلى تبنيها لعدة نماذج مختلفةو برامج،حيث يمكن إيجازها في التالي:

أولا) مقومات التنمية المحلية:

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات و الشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة طموحات المواقع الملموسة، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات أو شعارات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية ، وهذه الحلول الواقعية لا تتبع من فراغ بل لابدمن توافر بعض العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها، ومن أهم مقومات التنمية المحلية ما يلي [1]:

أ/تبني القيادة الإدارية و السياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية و ربطها بفعالية و ملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة،إذ أن وجود مثل هذه السياسات العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا؛

ب/وجود إرادة شعبية مخلصة تقوم على الإيمان بالأرض و العمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على إستثمار الجهود و الإمكانات المحلية بواسطة السكان المحليين و تعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة؛

ج/ توفر الإمكانات و المدخلات المحليةو غيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية و تحقيق أهدافها التنموية

[1] نائل عبد الحافظ العواملة،2013،**إدارة التنمية،الأسس– النظريات–التطبيقات العلمية**،دار زهران للنشر و التوزيع، عمان،طبعة1،ص،ص 156،157.

،و تشمل هذه الإمكانات ما يلي:

- ✓ توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية و المركزية و غيرها؛
- ✓ توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين؛
- ✓ توفر الإمكانات التكنولوجية و الأجهزة و المعدات المساندة و التي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة و الصناعة والحرف...؛
- ✓ وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية؛
- ✓ وفر المواد الخام المحلية وإستغلالها بالطريقة الملائمة؛

د-ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح؛

هـ-الإتصال و الإعلام التنموي في مجال الفرص و المحددات.

ثانيا) **نماذج التنمية المحلية:**

يعتمد هذا النوع من التنمية على جملة من النماذج منها[1]:

أ/النموذج التكاملي: يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوي القومي و التي تشمل كافة القطاعات الفرعية (الإقتصادية، والإجتماعية) وكذلك يشمل كافة القطاعات الفرعية (ريف،حضر،مناطق صحراوية) فهذا النموذج هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي علي المستويين القطاعي و الجغرافي و التي تحقق أيضا التنسيق و التعاون بين الجهود الحكومية المخططة و الشعبية المستشارة، ويقوم هذا النموذج على أساس إستحداث و حدات إدارية و تنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة، ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الإنفصال المزدوج خلال قنوات ثابتة و مستمرة بين الهيئة العليا المركزية و الهيئات الفرعية الوظيفية من خلال لجان دائمة و مشتركة كما تتطلب توافر قدر من لامركزية إتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة؛

ب/ النموذج التكييفي(Adoptive type): يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوي المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والإعتماد على التنظيمات الشعبية ، وسمي هذا النموذج بالتكييفي لأنه لا يتطلب إستحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية؛ وعادة تلجأ الدول المستقلة حديثا إلى هذا النوع

[1]عبد الرحمن القري، عبد المطلب بيصار(2018)،**التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية و الخبرات الميدانية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،أيام 6 و 7 نوفمبر، ص، ص 7،6.

من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية و بهذه المجتمعات ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر علي تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

إضافة إلى النموذجين السلف ذكرهما يمكن إضافة نموذج ثالث ألاوهو[1]:

ج/ نموذج المشروع:(Projet type): إذ يتم اعتماد هذا النموذج على مستوي منطقة جغرافية معينة لها خصوصياتها، ويمكنه أن تكون بمثابة نموذج تجريبي أوإستطلاعي (إستكشافي)، يطبق هذا النموذج على المستوي القومي، إذ ما ثبت نجاحهو فعاليته على المستوي المحلي، ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق علي مستوي المجتمع ككل.

ثالثا) برامج التنمية المحلية:

تعتبر البرامج التنموية المحلية، وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الإحتياجات الإجتماعية المختلفة للموظفين، حيث يتم تجسيدها من خلال برامج تنموية تتمثل أساسا في برامج التجهيز والبرامج المرافقةو المدعمة للإصلاحات الإقتصادية وتتمثل في [2]:

أ/برامج التجهيز: حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية،أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية، والأخر قطاعي يتم على مستوى الولاية؛

- **البرنامج البلدي للتنمية:(PCD)** هو مخطط شامل في التنمية، وهو أكثر تجسيدا للا مركزية على مستوى الجماعات المحلية ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى النهوض بالتنمية المحلية وتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الإقتصادية ويشمل محتوى هذا المخطط عادة قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه والتطهيرو المراكز الصحية وغيرها إضافة إلى التجهيزات الفلاحية

و القاعدية، تجهيزات الانجاز، والتجهيزات التجارية، ويوضح لنا هيكل البرنامج البلدي للتنمية وتنص المادة 86 من قانون البلدية رقم 08/90 على أنه:" على البلدية إعداد مخططها والسهر على تنفيذها"، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي، بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه، ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني، وبالتالي فهو يعد بمثابة مكمل للإستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية؛

[1] سفيان سامي،نورة بن وهيبة،(2018)،**دور التعليم الجامعي في خدمة التنمية المحلية،دراسة لتمثلات طلبة جامعة الشاذلي بن جديد**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني، قسم علم الاجتماع، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف،أيام 6 و 7 نوفمبر، ص 5.

[2] ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني،(2018)،**دور الجماعات المحلية في استخدام إيرادات الجباية المحلية –تجربة الجزائر في تفعيل التنمية المحلية**،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالة، أيام 6 و 7 نوفمبر، ص،ص 9 ،10.

- **البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية(PSD)**: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط بإسم الوالي و الذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضيره للتنمية بدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها، وهذا المخطط يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل
- والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للولاية.

وكإضافة للبرنامج السالف الذكر يمكن إضافة البرنامج التالي[1]:

ب/البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الإقتصادية: هي برامج تستجيب لوضعيات معينة و ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي،ومن أهم هذه البرامج نجد:

- ✓ **برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:** يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشات القاعدية و تحسين المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية؛
- ✓ **برنامج صندوق الجنوب:** يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه البلديات في هذا المجال مقارنة ببلديات مناطق الشمال؛
- ✓ **برنامج صندوق الكوارث الطبيعية:** يهتم بتسيير الكوارث الطبيعية،كون هذا الجانب يتعلق بالأمن المدني وله تأثير مباشر على الأشخاص والممتلكات، وفي هذا الإطار تكون البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة ومعاينة حالة الكارثة الطبيعية.

1 .3 . 2 إضاءات على بعض تجارب للتنمية المحلية والعوامل التي تساعد في تحقيق التنمية المحلية:

التنمية المحلية عملية مركبة وحركة ديناميكية تستوجب تحقيق المنظمات الإجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية، ومن خلال هذا يمكن حصر بعض التجارب الخاصة بها في بعض الدول وحصر أهم العوامل التي تساعد في تحقيقها وهذا ما سنقوم بإيجازه هنا.

---

[1] يزيد تقرارت، تونس صيد،(2018)،**دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر –دراسة نظرية استشرافية–**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي،كلية العلوم الاقتصادية و الاجتماعية و علوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، أيام 6 و 7 نوفمبر، ص6.

أولا) إضاءات على بعض تجارب للتنمية المحلية :

هناك مجموعة من التجارب في بعض الدول التنمية المحلية وفي هذا النطاق سوف نتطرق إلى بعضها[1]:

أ/ **تجربة التنمية المحلية بالهندو آليات تمويلها:**

1- نموذج التمويل المحلي بالهند: يتشكل النظام المالي في الهند من الموارد الذاتية والخارجية التالية:

- **الموارد المالية الذاتية:** تنقسم الموارد المالية الذاتية في الهند إلى موارد تدخل في إختصاص الولايات و أهمها : الضرائب على الأراضي الزراعية،و الدخل الزراعي ، والضرائب على حيازة الأراضي الزراعية، وعلى أراضي البناء والمباني ، وضرائب المبيعات والمشتريات، و رسوم الإنتاج على المسكرات و المدخرات، ورسوم الدمغة و مصاريف التسجيل، ومن ناحية أخري هناك نوع ثاني من الموارد الذاتية تخصص للسلطات المحلية دون مستوي الولايات؛
- **الموارد المالية الخارجية:**وتتمثل في :

– الإعانات :تقدم الحكومة المركزية في الهند للوليات إعانات قد تكون مشروطة أو غير مشروطة، وفي كل الأحوال نجد أن لحكومات الولايات الحق في إستخدام الإعانات غير المشروطة، وهناك نوع ثالث من الإعانات يجري بين مساهمة الحكومة المركزية وبين مساهمة الولايات نفسها وفي مشروعات معينة حيث تكون الإعانة المركزية مشروطة بقيام حكومة الولايات بتقديم نسبة يتفق عليها من الأموال اللازمة للمشروع؛

–القروض:و تمتلك حكومات الولايات حق عقد القروض الداخلية بضمان أموالها المتمثلة في أصول ثابتة ولكنها لا تستطيع أن تقترض إن كانت مدينة لحكومة الإتحاد إلا بموافقة الحكومة المركزية، كما تقترض حكومات الولايات أيضا من السوق المالي ، ولكن إعتمادها الأكبر هو على قروضها من الحكومة المركزية، وتمثل قروض الولايات من الحكومة المركزية حوالي37% من مجموع الموارد المالية لميزانيات الولايات، تقدم الحكومة المركزية هذه القروض إلى الولايات غالبا لتنفيذ مشروعات تضمنتها خطة التنمية الإقتصادية، وتعد تجربة الهند من التجارب الرائدة في مجال التنمية المحلية في البلدان النامية حيث عملت على تدعيم النظام المحلي تدعيما مباشرا عن طريق إثارة الجهود الذاتية وإعطائها وزنا إيجابيا في التنمية المحلية؛

2 - **المشاركة في التنمية المحلية بالهند:** تقوم التجربة في التنمية المحلية ف الهند على أساس أن كل مشروع يتم تكوينه بواسطة تجميع كل مائة قرية فيما يعرف ب (**Blocks**)و يشمل كل منها مساحة من 150 إلى 200 ميل مربع بكثافة سكانية من حوالي 60 إلى 70 ألفوكل "بلوك" يدار بواسطة محليين يسمي (**Panchâyatsamti**) يشمل رؤساء مجالس القرى الداخلة في المشروع ولكل مجلس هيئة إدارية يرأسها موظف حكومي ويعاونه مجموعة من الخبراء في (الزراعة ،الصحة،الثروة الحيوانية) هذه الهيئة الإدارية والفنية تحت إشراف المجلس وبالطبع توجد إلى

[1] عبد المالك مهري،عبد المالك جمال الدين، (2018)،**إشكالية تمويل التنمية المحلية –عرض نماذج مقاراناتية لتجارب دولية –**،ورقة بحث مقدمة إلي الملتقي الوطني الأول حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،، أيام 6 و7 نوفمبر، ص ص 6- 14.

جانب ذلك جمعيات ومنظمات شباب تعمل تحت إشراف المجلس وبعد ذلك يجتمع (**Blocks**) حسب التقسيم الإداري في الهند في مجالس المناطق عن طريق ما يعرف (**Zilaparished**) وهو مجلس يجمع رؤساء مجالس (**Blocks**) مع أعضاء البرلمان للمنطقة وله كذلك هيئة إدارية مع جهاز فني، وعلى المستوي الثالث يوجد في كل ولاية مجلس للتنمية يرأسه الوزير الأعلى في الولاية ، ويضم الوزارات التي تهتم بالتنمية ويقوم بالإشراف على مجالس المناطق في الولاية؛

و في المستوي الأعلى توجد وزارة للتنمية البيئية والتعاون تضع البرامج العامة وتوجه الموارد و تتعاون مع لجنة الخطة ووزارة الغذاء و الزراعة؛

و تتلخص أهداف هذا البرنامج في الأتي :

- ✓ الإسراع بمعدلات نم الإنتاج الزراعي عن طريق برامج الري و حفظ التربة ؛
- ✓ تنمية الثروة الحيوانية؛
- ✓ الإهتمام بتحسين وسائل النقل و المستوي الصحي للسكان؛
- ✓ تشجيع الصناعات الريفية الزراعية؛

وبالطبع لا تجد الهند مشكلة في توفير العمل اللازم لتلك المشروعات ؛ والهام هو توفير المال والخبرة اللازمين لتحويل العمل إلى إشباع مثمر؛

و يتم التمويل من الحكومة والشعب بقدر كبير من التمويل اللازم يتم بالتطوع من الأهالي الذي يأخذ إما بشكل تطوع بالمال أو تطوع بذهب مكنز أو تطوع بالعمل المجاني عن طريق ما يسمي ببنوك العمل التطوعي، وتقوم الحكومة بحملات إعلامية بجمع المال اللازم و العمل المجاني اللازم من الأهالي وقد نجحت الحكومة في إثارة النوازع الوطنية للسكان لمساعدة حكومتهم بكل الوسائل؛

ب/تجربة التنمية المحلية بمصرو آليات تمويلها: يمكن حصرها في:

1- الموارد المالية المحلية في مصر:

تنقسم مصادر التمويل بمصر إلى موارد خاصة وموارد أخري مشتركة:

- **الموارد الخاصة**: وتشمل الضرائب العينية ذات الطابع المحلي، الرسوم المحلية ، القروض والتبرعات بالإضافة إلى الإعانات الحكومية، بحيث يجري العمل في مصر على أن تحدد الحكومة المركزية مبلغ الإعانة الذي ستقدمه للحكومات المحلية ثم يقوم وزير الحكم المحلي بتوزيع هذه الإعانات على الحكومات المحلية و فقا لعدد السكان؛
- **الموارد المشتركة** :و هي التي توزع على المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بغرض توزيعها على المجالس الشعبية المحلية الداخلية في نطاق اختصاصها:
- **الموارد المالية للمحافظات** :وهي تنقسم إلى موارد مشتركة مع سائر المحافظات و موارد خاصة بكل محافظة،كما تشمل مداخيل الضرائب والرسوم والإعانات والتبرعات و موارد الحسابات الخاصة للتمويل؛

- **–الموارد المالية للمركز**: تشمل موارد المجلس الشعبي المحلي للمركز ما يلي:

–ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من موارد لصالح المركز؛

–حصيلة استثمار أموال المركز وإيرادات المرافق التي يديرها؛

–الإعانات الحكومية؛

–التبرعات والهيئات والوصايا بشرط موافقة المجلس الأعلى للحكم المحلي؛

- **الموارد المالية للمدن والأحياء** :تتمثل في:

–الضرائب والرسوم المحلية في نطاق إختصاص المجلس المحلي؛

– ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لصالح المدينة من موارد المحافظة؛

– حصيلة الحكومة في نطاق المدينة من إيجار المباني والأراضي، البناء الداخلة في أملاكها الخاصة؛

– إيرادات استثمار أموال المدينة وإيرادات الأسواق العامة في نطاقها؛

– الإعانات الحكومية والتبرعات والوصايا و الهبات مقيدة بموافقة المجلس الأعلى للحكم المحلي إذا قدمت من جهات أجنبية؛

– القروض التي يعقدها المجلس؛

– حصيلة مقابل التحسين المفروض على العقارات المنتفعة من أعمال المنطقة العامة؛

– حصيلة المقابل التي تفرضها المجالس علي إستغلال أو الإنتفاع بالمرافق العامة التابعة للمدينة؛

- **الموارد المالية للقرية**: وتتمثل في:

–75% بالمائة من حصيلة الضريبة الأصلية والإضافية المقررة على الأطيان الكائنة في نطاق القرية؛

– حصيلة ضريبة المراهنات المفروضة في نطاق المجلس؛

– موارد أموال القرية والمرافق التي تقوم بإدارتها؛

– ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من موارد لصالح مجلس القرية؛

– الإعانات الحكومية؛

– التبرعات والهباتو الوصايا؛

2– المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في مصر :

من التجارب الرائدة في مجال التنمية المحلية بجهود المشاركة الشعبية في مصر إنجاز الطريق الموصل بين قرية أخناوي وهي إحدى القرى المصرية، ومدينة طنطا حيث تقع قرية أخناوي على بعد ستة (6) كم من طنطا، وتعتمد القرية على الإنتاج الزراعي التقليدي، إلا أن الطريق الموصل بينها وبين طنطا هو طريق تغمره المياه طوال فترة الشتاء لأنه منخفض ويعوق الحركة فتتعطل مصالح الناس؛

وفي إحدى المؤتمرات الشعبية بمحافظة القرية أثار بعض المواطنين هذه المشكلة التي كانت من خمسة عشر ألف (15 ألف) جنيه علاوة على التعويضات اللازمة لأصحاب الأراضي تنتزع ملكيتها، فأشير عليهم أنه يمكن تعلية

هذا الطريق وتمهيده بالجهود الذاتية، وبدأ العمل بأن تتنازل كل فلاحة عن جزء من أرضه لتوسيع الطريق دون الحاجة لإجراءات نزع الملكية ودون أن يطلبوا تعويضات عن الأراضي التي يتنازلون عنها، ثم بدأ المواطنون يجندون القوى البشرية للعمل،كما يستخدمون دوابهم لنقل الأتربة ثم كانت هناك الحاجة إلي كمية كبيرة من الردم لتعلية الطريق ففكر الأهالي في شق مصارف علي جانبي الطريق لتستفيد منها الأراضي الزراعية و في نفس الوقت إستخدام الردم الناتج من المصارف في تعلية الطريق و كانت فكرة الأهالي من إنشاء هذه المصارف هي رفع الكفاءة الإنتاجية للأرض وزيادة محصولها ؛

و كانت المعونة الحكومية قاصرة علي الإمكانيات الفنية المتمثلة في خبرة المهندسين والآلات والمعدات وبعض الجرارات، وقد تم إنجاز هذا الطريق في مرحلته الأولى بالجهود الذاتية، وتم رصفه بعد ذلك بتمويل من إعانات الحكومة المركزية؛

ومن أهم النتائج المستفادة من هذه التجربة ما يلي:

- ✓ كان من نتيجة هذا المشروع أن زادت ثقة الأهالي في أنفسهم وإيمانهم بأنهم يستطيعون حل مشاكلهم بجهودهم الذاتية ودون الإعتماد الكلي علي الدولة؛
- ✓ زاد نجاح هذا المشروع بقيمة العمل والجهد الشعبي؛
- ✓ إذا كانت إمكانيات الدولة قد قصرت في ذلك الوقت علي رصف الطريق بتمويل من إعانات الحكومة المركزية، فإن إمكانيات الأهالي قد إستطاعت القيام بتعلية الطريق وتوسيعه بحيث يصبح صالحا للعمل بما يخدم إحتياجات الفلاحين، وقد تم رصفه بإعانة مالية مقدمة من الحكومة المركزية بعد ذلك .

ثانيا) العوامل التي تساعد في نجاح وتحقيق التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي عملية مركبة وحركة ديناميكية تستوجب تحقيق المنظمات الإجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية، ولتحقيق التنمية المحلية لابد من مراعاة ثلاثة جوانب أساسية يمكن حصرها في[1]:

أ/الجانب المؤسساتي: وهذا الجانب يهم طبيعة التنظيم الإداري والسياسي للبلاد : أقاليم ، جهات، ولايات ، وجماعات، ففي المغرب مثلا، يتم الحديث عن المحلي علي صعيد الجماعات المحلية؛

ب/ جانب الإمكانيات و المؤهلات: سواء منها الطبيعية أو كل ما يتعلق بالخصائص والموارد الجغرافية والإقتصادية لجماعة محلية، لأن هذه المؤهلات هي التي تعطي للجماعات شخصيتها، وعلي أساسها يمكن التمييز بين جماعة قروية وجماعة حضارية؛

ج/ الجانب التاريخي: يتعلق بالعناصر المشتركة : التقاليد، الأعراف، الشفافية، والهوية الإجتماعية لجماعة محلية ما؛ وعلي هذا الأساس يستدعي الحديث عن التنمية المحلية مقارنة شمولية متعددة الإختصاصات ومن زوايا مختلفة.

[1] أمال بن ناصر، وداد بورصاص،(2018)،**مقومات تطوير القطاع الفلاحي من أجل دفع عجلة التنمية المحلية: ولاية قالمة نموذجا**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،أيام 6 و 7 نوفمبر، ص 4.

1. 3. 3مراحل ومداخلات ،والقواعد الأساسية للتنمية المحلية:

تمر التنمية المحلية بعدة مراحل إضافة إلي وجود مداخل مختلفة ومتنوعة، إلا أنه لابد من توفر جملة من القواعد الأساسية لها و في هذا المطلب سوف نتطرق إلي ذلك بنوع من التفصيل.

أولا)مراحل التنمية المحلية:

إن المراحل التي تعتمدها التنمية المحلية هي نفسها مراحل كل تنمية ذات طابع إجتماعي ومن هذه المراحل[1]:

أ/ معرفة وفهم البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي: لا يمكن إجراء تنمية من فراغ فضروري أن تقام دراسات للمجتمع المحلي من الناحية الجغرافية والمناخية والبيولوجية، فمعرفة البيئة معرفة عميقة يساعد في تنفيذ التنمية المحلية ولا يجعلها تقوم علي التكهنات والأهواء، بل علي مستوي مدروس ووفق الموارد المتاحة لدي البيئة المحلية؛

ب/ دراسة السكان و تركيبتهم: إن هذه المرحلة تعد مقوم أساسي أمام التنمية المحلية فلا بد من معرفة من هم هؤلاء السكان والأعمار الغالبة عليهم، ونسبة العاملين منهم، ومستوياتهم الثقافية، والتوافق الإجتماعي، والتفاوت الطبيعي، كل هذه المعلومات تقدم للتنمية المحلية، والتعرف علي الطبقات البشرية والإمكانيات التي لديهم، وكيفية مساهمتهم في الفعل التنموي المحلي؛

ج/ التعرف علي مظاهر الحياة الإجتماعية: إن معرفة مظاهر الحياة الإجتماعي المحلية ورموزها لإنجاز العملية التنموية، فمعرفة العادات المكونة للحياة الإجتماعية ومدي تمسك السكان بأعرافهم وتقاليدهم، ومعرفة ميولهم و تطلعاتهم إلي ما يريدون وما يعارضون، وهل تتعارض هذه البرامج والنظم السياسية للمجتمع المحلي، وما مدي إنسجام هذه البرامج الإنمائية عموما والأنظمة المحلية معها ضروري لكل تنمية لعدم معارضتها وتفهم الناس لها وسرعة الإنجاز و التطوير؛

د/ دراسة النشاط الإقتصادي المحلي: ما يميز المجتمعات المحلية المنعزلة أنها مجتمعات متناسقة وذات تكامل داخلي والتنمية المحلية عليها التعرف علي النظام الإقتصادي القائم في هذا المجتمع،كمعرفة صور الإنتاج الزراعي و الحرفي والصناعي والتعرف علي أنواع الوظائف والمهن التي توجد بهذا المجتمع، فمكونات النشاط الإقتصادي تختلف من مجتمع لأخر وحتى تتعرف علي المدخل التنموي لهذا المجتمع علينا معرفة نظام الأجور ومستوي أهاليه المالية ومستوي التساهمية لأفراده.

[1] محمد بالخير، (2005)،**التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، ص،ص 44،45.

ثانيا) مداخلات التنمية المحلية:

حصر "**أرين ساندرز**"مداخل التنمية المحلية في أربعة مداخل أساسية هي[1]:

أ/ التنمية المحلية بوصفها عملية :يركز هذا المدخل علي سلسلة العمليات المتتالية والمتعاقبة والتي ينتقل فيها النسق من النموذج البسيط إلي النموذج الأكثر تعقيدا،كما يعني الإنتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأقلية شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه نيابة عن بقية الأفراد إلي الحالة التي يقرر فيها أفراد المجتمع ككل مصيره ويعملون معا علي تنظيمه وتوجيهه؛

ب/ التنمية المحلية بإعتبارها منهجا:و هنا يكون التركيز علي التنمية كمدخل موجه للعمل ويظل الإهتمام في هذا البعد بالتنمية كعملية قائما، ولكن الإختلاف في نقاط التركيز علي المنجزات أكثر من التركيز علي العمليات المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجد العملية لخدمة الهدف؛

ج/ التنمية المحلية بإعتبارها برنامجا: ويمكن التركيز هنا علي مجموعة الأنشطة ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف ويذهب "**ساند رز**" إلي أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيحتوي علي قائمة الأنشطة، ويكون الغرض الموجه هنا هو تحقيق مجموعة من الأنشطة علي التركيز علي البرنامج وليست علي الجماهير، ومن المفكرين الذين تناولوا التنمية المحلية علي أنها برنامج نجد "**آرثر دائهام** "الذي إعتبر أن تنمية المجتمع المحلي هي " جهود منظمة لتحسين ظروف حياة المجتمع و تحسين قدرته علي تحقيق التكامل الإجتماعي والتوجيه الذاتي"؛

د/ التنمية المحلية بوصفها حركة: وهنا لا يمكن التركيز علي مفهوم البرنامج وإنما علي الإرتباط الجماهيري وعلي الشخصية الوجدانية التي يجب أن يزودها الأهالي حتى يتحول إلي عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم، علي أن التنمية المحلية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية، والمحاولة التي يقدمها "**ساند رز**" تعبر عن فصل تعسفي لمكونات التنمية، لأن التنمية تتضمن كل تلك المكونات، وهذه المكونات لا يمكن أن تنظر إليها كل علي حدي فهي مكونات لمركب واحد، وهي بذلك تتكامل بنائيا ووطنيا في ضوء الإطار العام لإحتياجات المجتمع وأولوياته وبتأثير ثقافة المجتمع وإمكانياته.

[1] خريف سالمي،جلال قصار الليل،(2018)،**نحو تفعيل أدوار الفواعل المحلية للمشاركة في المجهود التنموي المحلي بالجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلي الملتقي الوطني حول آليات تمويل التنمية المحلية بين برامج محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة 8 ماي 1945، قالمة،أيام 6،7 نوفمبر ،ص،ص 3،4.

ثالثا) القواعد الأساسية للتنمية المحلية:

يمكن تحديد أهم القواعد الأساسية للتنمية المحلية كما يلي[1]:

أ/ مشاركة أفراد المجتمع المحلي: يعتبر هذا المبدأ أهم مبادئ التنمية المحلية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي و تحسسيهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوي حياتهم الإقتصادية والإجتماعية كما يتطلب العمل علي إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم علي إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم علي أنماط جديدة من العادات الإقتصادية خاصة في مجال الإدخار والإستهلاك، فطريقة إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن إقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه إتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات؛

ب/ توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل علي تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية، فإحساسهم و إدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة و المحسوسة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم و مشاكلهم، يساعد علي كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبدلها الأفراد المحليين تجاه الأفكار المستحدثة، التي تهدف إلي تحسين ظروف المجتمعو هذا ما يجعل كسب ثقة أفراد المجتمع المحليين خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، يشمل قاعدة أساسيةو مبدأ جوهري في أي عملية سياسية تنموية في المجتمع؛

ج/ الإعتماد علي الموارد المحلية: يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع إقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل علي تقليل التكاليف و حسن تسيير المشروعات،الحصول علي تلك الموارد بالتالي الحرية و الإستقلالية أكثر في التخطيط و التنفيذ،كما أن القادة المحليين بإعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون أكثر فعالية و نجاحا في تغير إتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي و إقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة علي المشروعات التنموية في المجتمع؛

د/ ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي: تحت هذه القاعدة علي عدم الإكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها و إنما يجب الإستفادة من التشجيع الحكومي،سواء المادي أو مجال الخبرة الفنية والتقنية عند التخطيط أو التنفيذ لمشروعات التنمية المحلية،و ذلك من خلال إعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة....،و ما إلي ذلك من الأمور التي يصعب علي الموارد المحلية أن تغطيها أو أن تلبيها فقط.

[1] فريدة كافي، زكية آكلي،(2017)،**التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز العوائق**،مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، الجزائر،جانفي، فيفري، مارس، ص، ص 97،98.

هـ/ الإسراع بالنتائج المادية الملموسة:وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز علي الخدمات سريعة النتائج،كالخدمات الطبية و الصحية و المشروعات الإقتصادية ذات العائد السريع،التي تلبي الحاجات الضرورية بالنسبة للأفراد المحليين وفي مقابل ذلك الإبتعاد الكلي علي المشروعات الطويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل،خاصة في المراحل الأولي من التنمية المحلية وذلك لأن هذا النوع يتطلب خبرات فنية معقدة.

1. 4تمويل التنمية المحلية و المعوقات و المشاكل التي تؤثر علي التنمية المحلية:

تحتاج التنمية المحلية كغيرها من أنواع التنمية إلي تمويل يخصص لها لأجل تنفيذها والقيام بها، إضافة إلي وجود مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تعرقل وتواجه هذا النوع من التنمية، وهذا ما سنوجزه في ما يلي.

1. 4. 1مصادر تمويل ووسائل تحقيق التنمية المحلية:

حتى تتحقق تنمية محلية فعالة يجب أن تتوفر مصادر لتمويلها ووسائل فعالة لتحقيقها، وهذا ما سيتم ذكره في التالي.

أولا) مصادر تمويل التنمية المحلية:

قبل التطرق لمصادر تمويل التنمية المحلية، يجب التطرق للتمويل بصفة عامة وما هو المقصود منه؛

أ/ **مفهوم التمويل** :

1- **تعريف التمويل:**يمكن تعريف التمويل علي أنه [1]:

التمويل في اللغة: "كلمة تمويل مشتقة من المال حيث يقال:تمول الرجل :إتخذ مالا.ومال يمال:كثر ماله , رجل(مال) أي كثير المال.و(تمول) الرجل صار ذا مال.و (موله) غيره (تمويلا).و يقال مال الرجل يمول و يمال مول او مؤولا إذا صار ذا مال؛"

التمويل في الإصطلاح: عرف علي أنه: "تطبيق المبادئ الإقتصادية في صنع القرار الذي ينطوي علي تخصيص الأموال في ظل ظروف عدم اليقين؛"

أو هو :"كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول علي النقدية وإستثمارها في عمليات مختلفة، تساعد علي تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا، في ضوء النقدية المتاحة حاليا للإستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، وإتجاهات السوق المالي".

[1] سالم عالي سالم صبران البريكي، (2018)،**أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**،دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، (الأردن)، الطبعة الأولي، ص، ص 74،75.

و كتعاريف أخري للتمويل نذكر[1]:

-عرفه الكاتب" **بيش**" علي أنه: " الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها؛"

-كما يعرف علي أنه: " الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد وإلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها."

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن إستخلاص **تعريف شامل للتمويل**علي أنه: " توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها."

2- خصائص التمويل:

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر تتميز بالخصائص التالية[2]:

- **الاستحقاق:** يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي إعتبارات أخري؛
- **الحق علي الدخل:**وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول علي أموالهو الفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة؛
- **الحق علي الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد إلتزاماتها من خلال السيولة والموجودات المتداولة تلجأ إلي إستخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصدر التمويل بالحصول علي أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد إلتزاماتها الأخرى؛
- **الملائمة:** هي تعني أن تنوع مصادر التمويلو تعددها تعطي للمؤسسة فرصة إختيار مصدر التمويل الذي يناسب المؤسسة في التوقيتو الكمية والشروط والفوائد.

ب/تعريف التمويل المحلي:

يمكن تعريفه علي أنه: " يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية"؛

-كما يعرف علي أنه "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم إستقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"[3].

---

[1]أيمن عبد الله محمد أبو بكر، (2017)،**الاتجاهات المعاصرة في التمويل التأجيري مدخل(نظري– تطبيقي)**،دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية،الطبعة الأولي، ص، ص 21،22.

[2]هيثم محمد الزغبي، (2000)،**الإدارة و التحليل المالي**،دار الفكر للطباعة و النشر، عمان، ص 78.

[3]حياة بن إسماعين، وسيلة السبتي، (2017)،**التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الدولي حول سياسات التمويل و أثره على الاقتصاديات و المؤسسات–دراسة حالة الجزائر و الدول النامية–،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 10 و 11 جانفي،ص 2.

وللموارد المحلية شروط معينة لابد من توافرها، وأهم هذه الشروط هي [1]:

- **محلية الموارد:** يقصد بها أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية؛
- **ذاتية المورد:** أي إستقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين إحتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها؛
- **سهولة تسيير المورد:** أي سهولة تقدير هو كيفية تحصيله وكذا تكلفة تحصيله.....إلخ.

ج/ مصادر تمويل التنمية المحلية:

إن توفير الموارد المالية المحلية علي مستوي الوحدات المحلية يشجع هذه الهيئات للمبادرة بمشروعات التنمية المحلية للرفع من مستويات المعيشة للأفراد، حيث أن تنفيذ أي مشروع مرتبط أساسا بمدى توفر الموارد المالية، ويمكن تقسيم هذه الموارد إلي قسمين هما[2]:

1-**الموارد الذاتية:** تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلي عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلي أخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الإقتصادية المتبعة، وعموما تتمثل هذه الموارد في الضرائب المحلية، الرسوم المحلية، نواتج إستغلال وإستثمار المرافق العامة المحلية المختلفة، والمشاركة الشعبية بالجهود الذاتية؛

- ✓ **الضرائب المحلية:** تعرف الضريبة العامة بأنها: " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلي الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"؛

أما " الضريبة المحلية فهي كل ضريبة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية علي سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين قصد تحقيق منفعة عامة"؛

و بالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلي المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي علي عكس الضريبة العامة التي تدفع إلي الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني و أفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة، وبهذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة أن تتحقق القواعد لعامة للضريبة التي أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التضحية، بالإضافة إلي محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها، ووضع موازناتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها؛

- ✓ **الرسوم المحلية:** يعرف الرسم بأنه " مبلغ من المال تحدده الدولةو يدفعه الفرد،كلما تؤدي إليه خدمة (في كل مرة) معينة تعود عليه بنفع خاص"، ويتميز الرسم المحلي بعدة خصائص هي:

---

[1] حياةبنإسماعين،وسيلةالسبتي،**مرجع سبق ذكره** ،ص 2.

[2] حيضر خنفري،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 34- 38.

- لا يقترض في الرسم المحلي بالضرورة أن يغطي تكلفة الخدمة بالكامل، ولا يجوز تحقيق الربح منه بغية عدم كف أفراد المجتمع المحلي عن إستغلال هذه المرافق؛
- تفرض الرسوم المحلية كذلك علي المجال العام والمجالات الصناعية والتجارية بفئات مختلفة مقابل إستفادتها بالمنافع العامة المحلية، وتدفع هذه الرسوم بنسب متفاوتة حسب الأهمية النسبية لكل نشاط؛
- تنظم الرسوم المحلية بقرار من الوزير المختص أو من مجلس الوزراء، تحدد فيه أسس و إجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي، وطريقة التظلم منها؛
- ترتبط الرسوم المحلية بخدمة معينة يجب أن تؤدي، ولذلك فمن المتوقع والمطلوب أن تؤدي تلك الخدمة علي أكمل وجه وبأعلى كفاءة؛
- تنوع الرسوم المحلية بتنوع الخدمات التي تؤديها السلطة المحلية للأفراد،كما تستعين هذه الأخيرة بحصيلة الرسوم علي أداء مهامها التي يغلب عليها طابع المنفعة العامة علي المنفعة الخاصة؛
- تسمح مختلف أنظمة الإدارة المحلية بحق التظلم للأفراد وأصحاب الأنشطة من هذه الرسوم والنظر في تعديلها، حيث من الممكن أن لا تتوافق التقديرات مع رغبات المستفيدين المكلفين بسدادها؛
- تتوقف حصيلة الرسوم المحلية علي الظروف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي تعيشها المجتمعات المحلية،وهي بذلك يمكن أن تتفاوت من مجتمع محلي إلي أخر؛
- يجب أن يسبق فرض أو إلغاء الرسم المحلي دراسة العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار؛

✓ **نواتج إستغلال وإستثمار المرافق العامة المحلية:** تتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الناتجة عن إيجار مختلف المساكن والمحلات والمساحات التي تحوزها الجماعات المحلية، بالإضافة إلي نواتج التنازل عن هذه الأملاك، وكذا إيرادات الخدمات العمومية التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين؛

✓ **المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية:** لاشك أن الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي هي تلك الأرصدة الضخمة من طاقات الجماهير التي لا حدود لها، الطاقات المادية والبشرية والطاقات الفنية في المدينة والقرية، وفي المصانع وفي المدارس والجامعات، وجموع المواطنين الذين يعملون في الخارج،كل هؤلاء يمثلون تطويرا يبلغ حد الثروة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية؛

2- **الموارد الخارجية:** إن التأكد علي أهمية الموارد المحلية المالية في دعم الإستغلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلي الموارد المالية الخارجية،و تسمى بالخارجية لأنها تأتي من مصادر خارج نطاق الوحدات المحلية؛

✓ **الإعانات الحكومية:** غالبا ما تضطر الدولة إلي منح مساعدات مالية إلي الهيئات العمومية والوحدات المحلية و الهيئات الخاصة، وبعض الأحيان بدون أن تحصل علي مقابل بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا؛

و تسمي هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا إقتصادية وأخري إجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية؛

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية وإستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلي رقابة مالية من الهيئات الحكومية المركزية؛

- ✓ **القروض**: تستعمل القروض في تمويل المشروعات الإستثمارية التي تنشأ علي مستوي المحليات وتعجز موارد الميزانية علي تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية علي مستوي المحليات أن تلجأ إلي عقد قروض دون إذن من الحكومة؛

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد علي طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه؛

إن إشتراط موافقة الحكومة المركزية علي مثل هكذا قروض يحقق ثلاثة أهداف هامة هي:

- ممارسة نوع من الرقابة علي الإنفاق الرأسمالي المحلي لكي يتحقق لها الإشراف الكامل علي هذا النوع من الإنفاق بما يتفق مع سياستها الإقتصادية و المالية، فهذه الرقابة تيسر مهمة الدولة في ممارسة التخطيط الإقتصادي؛
- الحفاظ علي سمعة المجالس المحلية المالية و إمكانيات المجالس في سداد الأقساط و الفوائد المستحقة عليها في المواعيد المحددة؛
- التحكم في سعر الفائدة عن طريق توزيع القروض علي فترات متباعدة؛

- ✓ **التبرعات و الهبات**: تعتبر التبرعات و الهبات موردا من موارد المجالس المحلية و تتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنين إما مباشرة إلي المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجةوصية تركها إحدى المواطنين بعدوفاته في حالة إنعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد إسمه في بلده.

ثانيا)وسائل تحقيق التنمية المحلية:

للنهوض بالتنمية المحلية يجب التوفيق بين الوسائل اللازمة لذلك،و التي تنقسم بطبيعة الحال إلي وسائل مالية و أيضا إلي وسائل بشرية تعمل علي ترشيد الإستخدام لتلك الموارد المالية ويمكن تقديمها كما يلي [1]:

أ/ الوسائل المالية: تعتبر الوسائل المالية ذات أهمية بالغة بالنسبة للجماعات المحلية والتي عن طريقها تعمل علي ترجمة الأهداف المسطرة إلي إنجازات محققة، وتقسم هذه الوسائل إلي موارد مالية محلية أو ذاتية وموارد مالية خارجية:

- ✓ **الموارد المالية المحلية:** تشتمل علي الجباية المحلية، التمويل الذاتي، ومداخيل الأملاك، وتحتل الجباية المحلية المكانة الهامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية، حيث تشكل المصدر الأساسي لتمويل نشاطها، وتضم في طياتها ضرائب محصلة لفائدة الدولة وتشمل الضريبة علي الدخل الإجمالي(IRG)و الضريبة علي أرباح الشركات (IBS) وكذا ضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية والتي تشمل مختلف الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية وضرائب محصلة لفائدة البلديات دون سوها؛
- ✓ **التمويل الذاتي:** فهوإقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والإستثمار ، ويحدد نسبة الإقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية البلديات وقرار وزاري بالنسبة لميزانية الولاية ويتراوح عموما بين 10%و20%من مجموع الإيرادات وفيما يخص مدا خيل الأملاك فهي تلك الإسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية في مقابل الإستفادة من خدمة معينة وتشمل: تأجير العمارات والبنايات، حقوق الطرق والتوقف، مداخيل الحضيرة العمومية.

إضافة إلي الوسائل السالفة الذكر يمكن إضافة بعض الوسائل الأخرى والتي تتمثل في [2]:

- ✓ **الوسائل الخارجية:**يمكن حصرها في :

أ/القروض: حيث تعتبر مورد أخر لتمويل مشاريع التنمية المحلية حيث تسدد أشغال التجهيز والإنجاز و الدراسات من ميزانية التجهيز والإستثمار، وإذا إفترضت البلدية يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الإستثمار والمتمثلة في:

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز تتراوح بين 1%و5% من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء؛
- إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية؛

[1] يزيد تقرارت، تونس صيد، (2018)،**دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، أيام 6 و 7 نوفمبر، ص 5.

[2] زكية أكلي، فريدة كافي،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 101-103.

ب/ الصندوق المشترك للجماعات المحلية: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي،يتولى هذا الصندوق تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات والولايات، حيث يقدم إعانات لتمويل المشاريع الإستثمارية طبقا لتوجهات المخطط الوطني للتنمية وتتكون موارده من حصص الضرائب والرسوم المحددة بالقوانين الجبائية، التي تعدل في بعض الحالات في قوانين المالية، والتي تتمثل في الرسم علي النشاط المهني،الدفع الجزافي، الرسم علي القيمة المضافة، قسيمة السيارات، حيث تخصص لكل مورد نسبة معينة إضافة إلي الإعانات التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية في الظروف العادية، فإن هو في الظروف الإستثنائية يقدم إعانات استثنائية للبلدات والولايات بسبب الكوارث؛

- ✓ **الوسائل البشرية:** لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون قيام مؤسسات فعلية تقوم بها،حيث يعتبر العامل البشري أهم ركيزة في دفع عجلة التنمية المحلية ،إذ تقوم بإعداد وتنفيذ السياسات التنموية حيث تقوم البلدية بوضع مخطط سنوي لتسيير الموارد البشرية وذلك في إطار تسيير المسار المهني للموظفين والأعوان العموميين المنصوص عليها في المادة 06من المرسوم التنفيذي رقم 95 -126 يتعين علي المؤسسات العمومية أن تعد مخططا سنويا لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية.

1. 4. 2معوقات التنمية المحلية:

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لأخر ومن منطقة لأخرى داخل البلد الواحد ومن مرحلة زمنية لأخرى، حيث يمكن تصنيف أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية فيما يلي [1]:

أولا) العامل الديمغرافي: حيث يمثل النمو المتزايد للسكان أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية النامية لاسيما علي المستوي المحلي، فعدد السكان المتزايد يؤثر علي بروز أثر زيادة الإنتاج و الدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة المتولدة عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية؛

ثانيا) العوامل الاجتماعية: من أهمها:

أ/ النظم و الأبنية الإجتماعية السائدة: كنظام الملكية السائد في معظم المجتمعات المحلية والذي قد يقف أمام تنفيذ المشروعات التنموية نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها وإختلاف الأسس التي تقوم عليها وكذلك نظام القرابة التي يركز علي الولاء في العائلة ويضعف روح التضامن الإجتماعي في المجتمع المحلي؛

ب/ التنظيم الديني: فالكثير من المشروعات التنموية لاقت الفشل الذريع بسبب تعارضها مع إحدى القيم الدينية السائدة في المجتمع المحلي؛

[1] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور،(2018)،**تفعيل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كآلية لتمويل مشاريع التنمية المحلية**، ورقة بحث مقدمة إلي الملتقي الوطني الثاني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، أيام 6 و 7 نوفمبر،ص، ص 12،13.

ج/ الصراع علي السلطة داخل المجتمع المحلي: مما يؤدي إلي ظهور نوع من النزاع وإنشقاق الذي يجعلهم يجيدون الهدف الرئيسي الذي يفترض أن تكون تنمية المجتمع المحلي و تحسين الحالة المعيشية لأفراده، وترقية نوعية حياتهم؛

ثالثا) العوامل الثقافية:و تتمثل في ما يلي:

أ/التقاليد السائدة في المجتمع المحلي: خاصة تلك التي تشجع علي التمسك بالقديم وبكل ما تركه الآباء والأجداد مما يكون إتجاها سلبيا معارضا لكل تغيير أو تجديد أو تحديث؛

ب/ المعتقدات السائدة لدي أفراد المجتمع المحلي: التي تلعب دورا كبير في إعاقة برامج التنمية المحلية، خاصة في مجال الزراعة التي تلغي فيها المشروعات الزراعية الحديثة مقاومة كبيرة من الأفراد المحليين، نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تشجعهم علي التمسك بالمحاصيل القديمة وتجنب كل ما هو جديد؛

ج/ القيم الإجتماعية والثقافية: خاصة تلك المتعلقة بأنماط الإستهلاك والعمل والإنتاج...،وكل ما من شأنه أن يؤثر علي الأعمال التنموية في مجتمع محلي؛

رابعا) العوامل النفسية: حيث أن عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشروعات التنموية في المجتمع المحلي أو تأخيرها يولد إحساسا أو شعورا بعدم الرضا لدي السكان، مما يفقدهم الثقة في الهيئات الحكومية المشرفة وتقاسمهم مرة أخرى عن المساهمة في تلك المشروعات؛

خامسا) العوامل الإقتصادية(المادية والفنية): تتعلق هذه العوامل أساسا بالخدمات والعمليات التخطيطية الإقتصادية وتنفيذها، وترتبط أيضا بظروف البيئة المحلية عند تنفيذها؛

سادسا) ضعف المشاركة الشعبية: لقد كشفت العديد من الدراسات التي أجريت علي تنمية المجتمعات المحلية أن السبب الرئيسي و العائق الحقيقي الذي حال دون نجاح المشروعات التنموية المحلية هو لأنها لم تكن تستجيب بصفة مباشرة لمطالب الأفراد المحليين مما جعلها تلغي مقاومة شديدة عند تنفيذها.

و كإضافة لهذه المعوقات التي تواجه التنمية المحلية نجد [1]:

أولا)إختلال التوازن في عملية التنمية المحلية: التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين الأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى تنمية المدينة دون تنمية الريف وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الاتجاهات؛

[1] هناء عفيف، عبد المالك بضياف، (2018)،**التنمية المحلية و المعوقات التي تواجهها**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثاني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسييرن جامعة 8 ماي 1945، قالمة، أيام 6 و 7 نوفمبر، ص ص 6-13.

ثانيا) المعوقات الإجتماعية: من الناحية الإجتماعية نجد المعوقات التالية:

– إرتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الإستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة، حيث يترتب على هذه الزيادة غير المستغلة نقصا في دخول الأفراد، و التأثير السلبي للخدمات المقدمة للجمهور، تفاقم المشكلات الإجتماعية والإقتصادية،كذلك زيادة تلوث البيئة؛

– سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع وهو ما يشار إليه "بخلل النسق الإيكولوجي؛

– العادات المرتبطة بنمط الإنفاق الإستهلاكي؛

ثالثا)المعوقات الإدارية والتنظيمية: وتتمثل هذه المعوقات في:

– تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، مع سيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية؛

– إرتباط القرارات المحلية التنموية بالقرارات المركزية، سوء إدارة المنظمة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، وسوء توزيع الإختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات؛

– عدم وجود سياسات فعالة لإستخدام و توزيع القوى البشرية طبقا لإحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي؛

– صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة و الأجهزة التقليدية القائمة، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدبرة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية الشاملة،لاسيما في الهيئات المنتخبة ، والذي يعود ذلك بالأساس لعدم الإهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية؛

رابعا)العراقيل الإقتصادية: تكمن في:

– قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات؛

– العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية؛

– غياب الإستقلالية المالية في التسيير؛

–إختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات، حيث تعاني المجمعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم إنسجام هذه الأخيرة مع النفقات التى تعرف إرتفاعا مستمر او متسارعا، فتعدد و تنوع صلاحيات الجماعات المحلية و نخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن إستمرارية تسيير مصالحها؛

– الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة؛

– عدم التقدير لبعض النفقات لزيادة إستهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية، والتي شكلت ديونا معتبرة؛

خامسا) المعوقات السياسية: تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، ومن أهمها نجد:

– تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها، بسبب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة التنمية المحلية؛

– سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية إتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنمية في المجتمعات المحلية؛

– تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات المحلية(غياب التداول السلمي على السلطة)؛

– ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراده تتيح ولاشك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة بإتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع.

3.4.1. المشاكل الإقتصادية والإدارية التي تؤثر سلبا علي التنمية المحلية:

إن واقع التنمية المحلية يعاني من عدة مشاكل، ولعل من هذه المشاكل علي المستوي الإقتصادي والمستوي الإداري، وهذا ما سنتطرق إليه كل علي حدا؛

أولا)المشاكل الإقتصادية التي تؤثر سلبا علي التنمية المحلية:

من بين المشاكل التي تعاني منها الدول النامية هي المشاكل الإقتصادية التي يمكن حصرها في النقاط الأتية[1]:

أ/ المعوقات المالية: بإعتبار أن الجانب المالي الذي ينبغي أن ترتكز عليه التنمية المحلية تتمثل في مجموعة التدابير المتخذة في مجال إصلاح المالية العامة وتعبئة الموارد من خلال إصدار تشريعات مالية وجبائية بشكل خاص، إلا أن الملاحظ علي المستوي المحلي تأخر البرامج التنموية المحلية وعدم فعاليتها بسبب الصعوبة المالية التي تواجهها سواء في الإحاطة أو التدقيق؛

إن معظم بلديات الوطن تعاني من عجز مالي مزمن بسبب إفتقار إلي أدني نشاط إقتصادي واضح ومستمر يدر عليها موارد جبائية بغية تدعيم الميزانية المحلية؛

كما أن عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية وضعف البنية التحتية والسوق المالي المحلي يؤدي إلي هروب الإستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية، حيث يهدف إنشاء المناطق الحرة إلي تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا لابد من إقامتها، فعدم وجودها يعني تردي التنمية المحلية؛

[1] مريم فلكاوي، هشام مخلوف، (2018)،**مشاكل التنمية المحلية بين وفرة الطاقات البشرية و محدودية التخطيط و الاستشراف**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، أيام 6 و 7 نوفمبر، ص ص 3– 5.

فالمعوقات المالية قد يكون سببها الإفتقار للموارد الجانبية وقد يكون ضعف البني التحتية كما قد يتعلق بظروف الدولة ذاتها، وهو ما نلمسه عن الوضعية التي عرفتها الدولة خلال العشرية السوداء، حيث دفعت بالصندوق المشترك للجماعات المحلية إلي توجيه تدخلاته نحو التكفل المالي بأجور الحرس البلدي،كما أن العجز المالي والذي أثر سلبيا علي التنمية المحلية نتيجة سياسة توزيع الاستثمارات وتمركزها في مناطق دون أخرى؛

ب/ فشل السياسات المتبعة: أن السياسة الإقتصادية التي تنتهجها الجزائر كانت ولا تزال سياسة غير رشيدة تتسم بالتخطيط القريبي وعدم إتساع أفاق أصحابها بما يتماشي مع قدرة وإمكانيات وفترة زمنية معينة، وفي الواقع هذه السياسة كما سبق القول كانت منذ تبني الجزائر للنظام الإشتراكي مرورا بسياسة التحرر الإقتصادي؛

إن الإعتماد علي السياسات الإقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولي علي مصادر البترولو النظرة القريبة جعل التنمية متأخرة مقارنة مع أقرب جيران الجزائر، لأن سياسة الريع البترولي يجعل من التنمية المحلية مرهونة بإرتفاع ومدي ثبات أسعار البترول في الأسواق الدولية،كما أن تقبل سعر العملة في البورصات المالية الدولية بعقد مجال التنمية المرتبطة به ارتباطا وثيقا؛

كما أن الحكومات المتعاقبة لم تتبني سياسة إقتصادية قوية تجابه سياسة الإقتصاد الموازي، حيث ظهر بوضوح إنتشار المال سواء العملة الوطنية أو الأجنبية، وهذا العامل يشكلو يؤكد علي الفشل المستديم للسياسة الإقتصادية المتبعة علي المستوي المحليو تحكم رجال المال بها؛

ثانيا) المشاكل الإدارية التي تعطل التنمية المحلية:

بعد التأصيل للمشاكل الإقتصادية التي تعد العامل الحاسم والمباشر في تردي وضعية التنمية المحلية في بلادنا، وكذلك للمعوقات الإدارية دورا في عدم دفع عجلة التنمية، وجعلت التنمية المحلية من سوء إلي أسوء، ومن أهمها[1]:

أ/إنتشار ظاهرة الفساد الإداري: اختلفت المفاهيم حول مصطلح الفساد فقد عرفه البعض علي أنه "كل سلوك منحرف يمثل خروج عن القواعد القائمة سواء الموروثة أو الموضوعة، وذلك بغية تحقيق مصلحة خاصة"؛

كما يستخدم مصطلح الفساد للدلالة علي: طائفة من الأفعال المخالفة للأنظمة والقوانين والعرف العام بغية تحقيق منافع شخصية علي حساب المصلحة العامة؛

كما عرف علي أنه:"كل فعل يعتبره المجتمع فساد أو يشعر فاعله بالذنب وهو يرتكبه"؛

أما عن المنظمة الدولية للشفافية فقد عرفت الفساد علي أنه:" إساءة إستعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية"؛ وهو نفس التعريف الذي أوردته هيئة الأمم المتحدة بأنه:" سوء إستعمال السلطة العامة للحصول علي مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة"؛

أما عن الفساد الإداري فهو: "إساءة إستعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص"،و هو يحدث علي سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول أو طلب إبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة،كما

[1] مريم فلكاوي، هشام مخلوف،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 5- 10.

يمكن أن يحدث عن طريق إستغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلي الرشوة وذلك بنعيين الأقارب ضمن منطلق المحسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرة، وقد عرفها البعض أنها:" إستغلال الموظف العام لموقعه وصلاحياتها للحصول علي مكسب غير مشروع ومنافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة "،أو أنه " سلوك غير رسمي و شرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه ويقضيه التحول الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي"؛

و عن أشكال الفساد الإداري ومظاهره كثيرة ومتعددة،و يمكن تحديد أهمها في :

- ✓ **الرشوة**: هي حصول شخص علي منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال منخلي للمهنة أو الوظيفة؛
- ✓ **المحاباةو المحسوبية**: هي صور من صور الفساد الإداري الناجمة عن محاباة الأقارب والأصدقاء؛
- ✓ **الإحتيال**: يستخدم الإحتيال للحصول علي منافع شخصية، ومن بعض أساليبه تجاوز القوانين والعبور من خلالها بشكل خال من المسؤولية بإستعمال آلية إحتيالية، ومنصور الإحتيال علي القانون للتهرب من الضرائب، وهذا النوع يؤثر علي الدخل القومي للمجتمع كله؛
- ✓ **التزوير**: يقصد به أن يستغل الشخص موقعه الوظيفي بسوء لتسبب كسب غير مشروع لنفسه؛ وتسبب خسارة للدولة، ومن أمثلته إخفاء التعليمات النافذة علي الأشخاص المعنويين كما يحدث في الدوائر الضريبية، أو تزوير الشهادات المدرسية أو الجامعية، أو تزوير النقود؛
- ✓ **سوء الأخلاق**: يأخذ هذا الشكل صور عديدة منها الإنحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته،كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل....؛
- ✓ **الواسطة**: أي التدخل لصالح فرد ما،أو جماعة دون الإلتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الإنتماء...؛
- ✓ **الإبتزاز**: أي الحصول علي أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص متصف بالفساد؛

ب/ تفشي ظاهرة البيروقراطية الإدارية: لقد إعتبر "**جون ستيوارت مل**"أن البيروقراطية أخذت دلالات متعددة لا تقتصر علي الجهاز الإداري في الدولة أي علي شكل من أشكال التنظيم الحكومي، بل أخذت معاني مختلفة، فهي شكل من أشكال الحكم، أو صفة تطلق علي نظام حكم تميزا له عن الأنظمة الأخرى كالديمقراطية والارستقراطية؛

أما "**ماكس فيبر**" منظر علم الإجتماع السياسي فيعد أهم منوضع نظرية حول البيروقراطية، وقد عرفها من خلال خصائصها معتبرا إياها تعبيرا عن العقلانية في النظام الرأسمالي، فهي آلية عمل الرأسمالية والخاصية الجوهرية لها ، وقد حدد تلك الخصائص بما يلي :

– تقاضي أفرادها للرواتب اعتمادا علي جدول مرتبات معين، وتتطلب الوظيفة في الجهاز البيروقراطي إخلاصا موضوعيا والتزامات مفروضة علي القائم بهاو خصوصا أن هناك إستغلالا نسبيا عن الدولة من خلال النظام المؤسساتي، فضلا عنوجود درجة معينة من التخصيص الوظيفي، وتقسيم للعمل علي أساس فردي،كما أن إرتباط البيروقراطية بالتكنولوجيا تساعد علي تطوير وسائل فنية تيسر التبادل كالمال والتسليف والبنوك، وأخيرا وليس أخرا فإن البيروقراطية تشكل الظاهرة المحورية في النسق و أساس التفاعل الإجتماعي؛

– كما حثت دراسته علي الإهتمام بالتأثير الذي يلعبه الجهاز البيروقراطي في النسق الإجتماعي، وعلي النسق السياسي بوجه خاص في المجتمعات الحديثة، ومن أبرز من درس البيروقراطية بعد "**فيبر"و** أهم من كتب فيها "**ميشيل كروزيه**" ؛

ويتناول ميشيل البيروقراطية من خلال المدخل الإنساني، حيث ربط بين تطورها وتضاؤل الحرية الفردية فهي بالنسبة له مكونة من دوائر الدولة يعمل بها موظفون معينون، ومنظمة بشكل تسلسلي وتعتمد علي سلطة حاكمة، حيث عبر "كروزيه" عن شعوره بالأسى لواقع البيروقراطية في أوربا، علي عكس " فيبر" الذي أضفى صفات إيجابية عليها لأنه نظرا إليها في سياق الدفاع عن الدفاع عن النظام الرأسمالي في مواجهة النظم الأخرى وخصوصا الشيوعية، ومن ثم يري أن البيروقراطية غالبا ما يستخدمها الأفراد لتحقيق أغراضهم الشخصية؛

ويأتي "**موريس**"بعده من حيث الأهمية، وقد إعتبر"**موريس**"البيروقراطية جماعة من الموظفين المهنيين، يقومون بمهمة ذات مظهر خاص، ويتم الدخول والتدرج والإنضباط والتعويضات والمخالفات تنظيما دقيقا، وتكون المنافسات ذات صفة شخصية محدودية،كما تكون الكفاءات محدودة في كل الدرجات بمعايير موضوعية بواسطة الشهادات والإمتحانات والمباراة ، وبصورة عامة يعمل التنظيم البيروقراطي بأكمله وفقا لقواعد محدودة بدقة، و تكون موضوعية سواء تعلق الأمر بالعلاقات السلطانية الداخلية أو بالعلاقات مع الموظفين أو الصلات مع المتعاملين؛

وعناصر البيروقراطية الإدارية تتمثل في:

–مركز الموظف: يتحدد في التنظيم البيروقراطي علي الوجه الأتي :

– أن يشغل وظيفة في التنظيم البيروقراطي تعتبر "مهنة"ويتضح من ذلك أن حصول الفرد علي وظيفة يتطلب توفر تدريب وخبرة تجبر الشخص علي تخصيص وقته وجهده كله للعمل؛

– يتمتع الموظف في هذا النظام بالإحترام وأهمية مصدرهما قواعد ترتيب الوظائف والقواعد التي تحرم إهانة الموظف أو مخالفة أوامره؛

– يعين الموظف في التنظيم بواسطة سلطة عليه إذ يعتبر التعيين أساسا لإكتساب صفة الموظف البيروقراطي؛

– يحتفظ الموظف البيروقراطي بوظيفته مدي الحياة ويتقاضى راتبا محددا كما يحصل علي معاش ثابت عند التقاعد؛

– يتدرج الموظف البيروقراطي في سلم للوظائف ويعتبر هذا التدرج أساس تطوره الوظيفي؛

–الجمود التنظيمي: ينشأ هذا الجمود لبعد المسافة بين المستويات الدنيا من التنظيم وبين المستويات الأعلى، وبالتالي فكلما كبر حجم التنظيم كلما أدي ذلك إلي إبتعاد مراكز إتخاذ القرارات عن مركز التنفيذ الفعلي الأمر الذي يقلل من حرية المستويات الدنيا في حركة ويخفض من قدرتها علي التصرف كذلك تتجه عملية إتخاذ القرارات وبطء واستنفاذ وقت أطول ينعكس هذا في شكل جمود في العمل وبطء في الإجراءات، يتضح إذن من هذا العرض للنظرية الحديثة للبيروقراطية مدى إختلافها عن نظرية **"فيبر"و** تقاربها مع النماذج الحديثة التي قدمها "**مرتون**"و "**سلزينك**"و"**جولدنر**" والصفة الأساسية التي تميز هذه الإتجاهات الحديثة لدراسة البيروقراطية هي إدخال العنصر البشريو البيئة المحيطة كالمحددات الأساسية للسلوك والبيروقراطية.

5.1 **الخلاصة** :

لقد رأينا من خلال هذا الفصل أن التنمية المحلية تعتمد على مقومات أساسية وهي بمثابة أجهزة تترجم التنمية المحلية من تفكير مجرد إلى عمل مجسد وتعرفنا على الظواهر التي أدت إلى الإهتمام بها، إضافة إلى مراحلها وأهدافها ونظرياتها، حيث أنها تقوم على مدي التكامل والإنسجام بين الموارد البشرية والموارد المادية والمالية المتاحة و هذا على المستوي المحلي بصفة خاصة و المستوي الوطني، ومدي المتابعة الحقيقية للتنفيذ وإيجاد تقييم يوجه العملية التنموية ويجعلها إنسانية قبل أن تكون هيكل جامد.

الفصل الثانى

الفصل الثاني: التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرةو المتوسطة

2. 1 مدخل:

لقد أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرةو المتوسطة كإستراتيجية تنموية فعالة في معظم دول العالم خاصةو أنه يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة .و كما هو معتاد فإن الدول المتطورة كان لها السبق في ترقية هذا القطاع،على عكس الدول النامية التي إستفاقت أخيرا إلى الدور الذي يمكن أن تحققه هذه المؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية . وهذا نتيجة لما يشهده العالم اليوم من التطورات الكبيرة والمتسارعة في البيئة اللإقتصادية لمختلف الدول، فبفعل التطور السريع في التكنولوجيا والمعلوماتية وطرق الإنتاجو التسويق إشتدت المنافسة بين المؤسسات الإقتصادية لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها ؛ كما أن هذا النوع من المؤسسات يتمتع بمزايا عديدة في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الإبتكار، وقد أجمع الإقتصاديون على أهميتهاو دورها في التوظيف والإستثمار ورفع معدلات التنمية الإقتصادية .ومن هذا الصدد إرتأينا تقسيمه إلى :

- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها ؛
- مقومات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها .

2. 2 الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإرتقاء بإقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ماهو متعلق بتعريفها، ومنها مايتعلق بخصائصها وأنواعها، وهذا مايترتب عنه صعوبات كبيرة أمام هذا النوع من المؤسسات من أجل النهوض و ترقية هذه المنظومة المؤسساتية .

2. 2. 1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريفو احد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد إتفاق بين الدول المتقدمة أو المتخلفة (النامية) علي تعريف واحدو محدد لهذا النوع من المؤسسات، وذلك بإختلاف الأسباب والمعايير لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا) أسباب إختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل تحديد مفهوم أو تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتنا للموضوع، حيث إن تحديد تعريف لها يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع وهذا راجع إلى الإختلاف

والتباين الموجود في النشاط الإقتصادي من مؤسسة لأخرى والإختلاف كذلك بين درجة النمو الإقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى...إلخ، ومن ثمو جب التطرق إلي هذه الأسباب المؤدية إلي إختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الإقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الإقتصادي والمتمثلة في السببين التاليين[1]:

أ/السبب الأول: إختلاف درجة النمو الاقتصادي

مع طبيعة العالم الآن المتمثلة في إنقسامه من ناحية النمو الإقتصادي إلي دول متقدمة إقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو إقتصادي كبير ومستمر، ودول متخلفة إقتصاديا أو سائرة في طريق النمو ذات نمو إقتصادي بطيء إن لم يكن سلبي جعل المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال لدولتين أحدهما من الصنف الأول السالف الذكر والأخرى من الصنف الثاني غير مطلقة فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن إعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا، وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها، وعليه نصل إلي إختلاف إقتصاديات الدول في العالم لا يمكن من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطق المحيطو المستوي الإقتصادي لكلا منها؛

ب/ السبب الثاني: إختلاف طبيعة النشاط الإقتصادي:

إن إختلاف طبيعة النشاط الإقتصادي من مؤسسة لأخرى وتنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية (الزراعة، الصيد، تربية المواشي...إلخ)، والمؤسسات الإستخراجية، ومؤسسات تعمل علي تحويل المواد الأولية وإنتاج السلع (المؤسسات الصناعية) ومؤسسات تعمل علي تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقلو المؤسسات المالية أدي إلي صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج أي إستثمارات ضخمة وطاقات عمالية ومالية كبيرة علي عكس مؤسسات إقتصادية أخرى يفرض عليها طبيعة نشاطها إستثمارات بسيطة وطاقات عمالية ومالية بسيطة، كذلك كالمؤسسات التجارية كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد عل توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات إتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط؛

و عليه فإن تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال واحد لا يمكن أن يكون بنفس الطريقة بالنسبة لمؤسسات تنشط في مجالات إقتصادية مختلفة.

[1] أحمد رحموني، (2011)، **المؤسسات الصغيرةو المتوسطةو دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولي، ص ص 18- 20.

ثانيا) معايير تعريف المؤسسات الصغيرةو المتوسطة:

إن محاولة تحديد تعريف جامح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يفترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف، فمنها من يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والمسؤولية....الخ، لذلك وقع شبه إجماع عام بين الكتاب والمؤسسات و مراكز البحوث والهيئات الحكومية والبنوك ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأحكام إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات لوضع وإيضاح الحدود الفاصلة بينها وبين مختلف المؤسسات الأخرى وتتمثل هذه المعايير في:

- المعايير الكمية؛
- المعايير النوعية؛

أ/المعايير الكمية:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر[1]:

- حجم العمالة؛
- حجم المبيعات؛
- قيمة الموجودات؛
- التركيب العضوي لرأس المال؛
- القيمة المضافة؛ الطاقة المستعملة؛
- رقم الأعمال؛
- رأس المال المستثمر....الخ؛

و رغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرهما إستخداما عند وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما معيارا حجم العمالة وحجم رأس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين، لذا سنتناول كل منهما بشيء من التفصيل في ما يلي:

1 .حجم العمالة: ويعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى ثلاثة أنواع هي:

[1] رابح خوني، رقية حساني، (2008)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**،إيتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، الطبعة الأولي، ص ص 19- 21.

- **المؤسسات الإقتصادية الكبرى:**و هي مؤسسات توظف أعداد هائلة من العمال يتجاوز عددهم الآلاف أو حتى مئات الآلاف في بعض الأحيان وينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى:
  - المؤسسات الكبرى دولية النشاط؛
  - المؤسسات الكبرى محلية النشاط؛
- **المؤسسات المصغرة أو وحدات الإستغلال الفرد:و** تعطي هذه المؤسسات المصغرة كافة أوجه النشاط الإقتصادي في مختلف مجالاته وفروعه وتشترك كلها في خاصية واحدة تتمثل في قيام صاحب المؤسسة بإدارتها بصفة أساسية وسيستعين ببعض العمال عند الحاجة شرط أن لا يزيد عددهم عن العشرة عمال، ويمكن أن ندمج ضمن هذا الصنف كلا من:
  - الصناعات الحرفية والتقليدية؛
  - الصناعات المنزلية والأسرية (الوحدوية)؛
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين وتوظف بين عشرة عمال وخمسة مائة عامل على الأغلب؛

2 . المعيار المالي أو النقدي: إلى جانب المعيار العددي أو البشري نجد المعيار المالي الذي يستند إلى كل من:
- رأس المال؛
- رقم الأعمال؛
- حجم المبيعات؛

إن الإعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه عنصر الإختلاف في الحصيلة المالية بسبب إختلاف المبيعات النقدية من عام إلى آخر بإتجاه الزيادة أو النقصان، خاصة إذا حدث إرتفاع في معدل التضخم فما نعتبره مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا العام قد لا يكون كذلك في العام المقبل والعكس صحيح.

ب / المعايير النوعية:

إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لإختلاف أهميتها النسبية، وإختلاف درجات النمو، وإختلاف المستوي التكنولوجي مما أوجد تباينا واضحا بين التعاريف المختلفة ولأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الإقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها ما يلي[1] :

1. قيمة المبيعات: هناك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله، وذلك أن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج،

[1] عبد الله خبابة، (2013)،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر،ص،ص 15، 16.

و في هذا المجال هناك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة أي أن لها علاقات مباشرة بزبائنها؛

2. **المعيار القانوني:** يتوقف شكل لمؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم؛

3. **معيار الإدارة (التنظيم)**: وتصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة عدد مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق العمل؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- تحميل الطابع الشخصي بشكل كبير؛

4. **معيار الاستقلالية:** المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تملك علي الأقل 50% من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك؛

5. **المعيار التكنولوجي:** حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .

ثالثا) النظريات المفسرة للتوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل التغيرات الإقتصادية على مستوى الساحة العالمية، وما يميزها من ظهور المنظمة العالمية للتجارة ومباشرة العديد من الدول برامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في إطار سعيها للإندماج في الإقتصاد العالمي الجديد، أضحى لزاما على جميع المؤسسات أن تعمل على تحسين جودة منتجاتها، و تنافسيتها وتخفيض تكاليف الإنتاج بها، لذا فلا بد من إدراج النظريات المتعلقة بهذا الشأن، حيث نجد ثلاث نظريات على الأقل تعطينا تفسيرا عن تنامي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فإننا يمكننا القول أن النظرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرت بمراحل عديدة عكست تطور الفكر الإقتصادي وإزدياد دورها في الإقتصاديات الوطنية،

وفيمايلي سوف نوجز أهم النظريات المفسرة للتوجه نحو هذه المؤسسات [1]:

أ / نظرية دور المنظم في الآلية الإقتصادية :

يعد جوزيف شومبيتر j.Shumpeter من أهم الإقتصاديين الذين قدموا تفسيرا للدور الذي يلعبه المنظم في عملية التنمية الإقتصادية،و يتضح ذلك جليا في أعماله التي تبين التغيرات الهيكلية الحاصلة في النظام الرأسمالي من خلال التحديد النظامي للمنظمة، فهو بذلك يفسر هذه التغيرات بتغيرات الحاصلة في مجموعة المقاولين وأصحاب المشاريع، حيث ينظر شومبيتر للمنظم على أساس أنه ضروري لتحقيق الربح، ويمكن إعتباره مجددا عندما يحقق توليفة جديدة لعناصر الإنتاج بإستخدام عرض وإدخال طرق جديدة في الإنتاج والتطوير المستمر للقديم عن طريق الجديدوو ضع أساليب جديدة في الإدارة .

ويرى هاجن أن الرغبة في إثبات الذات هي التي تبين آثار تصرفات الأفراد في الحركية الإقتصادية،و عليه فالربح ماهو إلا وسيلة تسمح بتحقيق رغبة إثبات الذات والذي يعكس حقيقة عملية التنمية المعتمدة على قدرة الأفراد على الإبداع، وإذا إعتبرنا المنظم كمرادف لإنشاء مقاولة جديدة فإن شومبيتر يفسر التغيرات المتسارعة في الإقتصاديات بتصاعد دور المقاولة كمحرك أساسي للتنمية وتطور الإقتصاد وهو ليس وليد الصدفة في إعتقاده، بل المقاول كان مخفيا داخل العلبة السوداء للمؤسسة التي يمكن تعريفها على أنها مجموعة المنظمين الذين يحركهم ويوزع الربح بجمعهم لوسائل العمل والكفاءات وتحمل المخاطر، وحتى يمكن لهذه المجموعة الإستمرار يجب على الأنظمة الإقتصادية أن تقبلها داخلها من خلال وضع مجموعة من القواعد والتشريعات المحفزة لها .

ب) نظرية الفجوات :

ترجع نشأة هذه الفكرة لصاحبها إيدي بنسورز E.Pensorsو فحواها أن الأسواق الصغيرة تعرض منتجات وخدمات تتطابق مع العادات والأعراف السائدة في مكان تواجدها،وهي لا تتناسب مع المؤسسات الكبيرة التي تتطلب منتجات ذات خاصية موحدة، وعالية التخصص، ويعني إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذه النظرية إلى الحاجات الجديدة التي يخلقها وجود مساحات سوقية متنوعة ومتجددة بصفة نظامية والتي تأخد في الحسبان من طرف هذه المؤسسات.من هنا يمكننا القول أن التجزئة والتقسيم الحاصل في الأسواق كان لهما دور كبير في ظهور وإنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ج) نظرية حرية السوق :

تنسب هذه النظرية إلى أنصار المدرسة النقدية والتي يتزعمها ميلتون فريدمان، حيث يرى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي البيئة الإقتصادية المجسدة للتنظيم الإقتصادي، ويركز في تحليله على ثلاث عناصر أساسية هي :حرية السوق، عدم تدخل الدولة، وإختيارات الرجل الإقتصادي، هذه الأخيرة القائمة على أساس تحقيق

[1] محمد بوقموم،(2010)،**نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الجزائر"**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصاديةو التجاريةو علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة ، ص ص 52-54 .

أكبر عائد ممكن يتمثل في المكافأة التي تدفع للمنظمين الذين يقومون بالإبتكار والمخاطرة في سوق تسودها المنافسة بإعتبارها أحسن وسيلة لتوزيع الموارد الإقتصادية مع عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية على إعتبار أنها تحد من نشاط المنتجين الخواص.و هذه هي المعالم الأساسية للتنظيم الإقتصادي الفعال المحفز على التطوير والتجديد في مجتمع يؤمن بأن الصراع الداخلي هو محرك التطور ويتجلى ذلك في المنافسة الحرة بين مجموعة من المنظمين الباحثين عن تحقيق وتعظيم الأرباح، ولا يكون هذا ممكنا إلا بتقسيم جزء كبير من رأس المال في وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم .

رابعا) التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، وذلك لإختلاف المعايير المستخدمة في كل دولة.

ويمكن تقديم بعض التعاريف الموجهة لهذا النوع من المؤسسات:

أ / تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

وقدعرفتها كمايلي:"تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال، ويتم تغيير هذه المعايير حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال مختلف البرامج الموجهة لمساعدة ودعم هذه المؤسسات، كما تتغير حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فمن خلال برنامج منح القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة" [1]،

وتعرف هذه المؤسسات حسب الجدول التالي:

[1] أحمد حجاوي،(2011)، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرو العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص،ص 9، 10 .

جدول رقم (2 –1): تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع النشاط	المعيار المعتمد	مجال التعريف
تجارة الجملة	عدد العمال	أقل من 100عامل
تجارة التجزئة	المداخل السنوية القصوى	من 5إلى 20مليون دولار،حسب فرع النشاط
البناء	المداخل السنوية القصوى	من 7إلى 17 مليون دولار، حسب فرع النشاط
النقل	المداخل السنوية القصوى	من 1 إلى 25 مليون دولار، حسب فرع النشاط
الفلاحة	المداخل السنوية القصوى	من 0.5إلى 9 مليون دولار، حسب فرع النشاط
الخدمات	عدد العمال+المداخل السنوية	من 500إلى1500،و من 3.5 إلى 21.5مليون دولار
الصناعة الاستراتيجية	عدد العمال+المداخل السنوية	أقل من500عاملو أقل من 5 مليون دولار

المصدر:أحمد حجاوي، 2011، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرةو المتوسطةو علاقتها بالتنمية المستدامة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسييرو العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص، ص 9، 10 .

ب / اما منظمة العمل الدولية :

فقد عرفتها بانها [1]"وحدات صغيرة الحجم تنتجو توزع سلع اوخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمال أو حرفينو معظمها بعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت".

ج /تعريف ألمانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

"تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول الإتحاد الأوروبي عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند في ذلك إلى بعض المعايير الكمية والنوعية وفي مايلي أهم تلك التعاريف[2]:

- المؤسسات الصغيرة هي "كل منشأة تمارس نشاطا إقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن مائتي عامل"؛
- المؤسسات الصغيرة هي " ذلك المشروع الذي يعمل به أقل من تسعة وأربعين عامل؛"
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي " التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي، وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصف شخصية ويتحملون كل الأخطاء".

ويوضح الجدول التالي أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا

[1] هايل عبد المولى طشطوش، (2012)، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار حامد للنشرو التوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ص،ص 18، 19.

[2] رابح خوني،رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**،ص 26 .

الجدول رقم (2-2) : المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا

القطاعات	حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال
الصناعة	مؤسسات صغيرة	أقل من 50	أقل من اثنين مليون مارك ألماني
	مؤسسات متوسطة	499-50	من اثنين الى خمسةو عشرون مليون
تجارة الجملة	مؤسسات صغيرة	10	أقل منو احد مليون مارك ألماني
	مؤسسات متوسطة	199-10	منو احد الى خمسة مليون مارك
تجارة التجزئة	مؤسسات صغيرة	أقل من 03	خمسة مليون مارك ألماني
	مؤسسات متوسطة	99- 03	من خمسة إلى عشرة مليون مارك
الخدمات	مؤسسات صغيرة	أقل من 03	اقل من مائة ألف مارك ألماني
	مؤسسات متوسطة	49-03	من مائة ألف مارك إلى اثنين مليون مارك ألماني

المصدر : رابح خوني، رقية حساني، (2008)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**،إيتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، الطبعة الأولي، ص 27 .

د / التعريف الأوروبي:

"قام الإتحاد الأوروبي بإعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير والمتوسط بالمحددات التالية[1]:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار أمريكي؛
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛
- عدد العمالو الموظفين لا يزيد عن 250 عامل أو موظف.

ذ / تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

" حيث فرق البنك الدولي بين ثلاث أنواع من المؤسسات المصغرة، صغيرة، ومتوسطة، وحدد هذه الأنواع وفق جملة من الشروط المتمثلة في إجمالي الأموال، رقم الأعمال، وعدد العمال " [2].

[1] نبيل جواد،(2007)، **ادارةو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الاولى، ص 26.

[2] لطفي مخزومي،مليكة خالدي، (2017)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة بالجزائر للفترة 1999– 2016**،و رقة تحقيق مقدمة الى الملتقى الوطني "حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والاقليمية"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 27 و28 مارس،ص 70.

هـ / تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتبنى المملكة المتحدة إتجاه آخر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على إستخدام مجموعة من المعاييرو المتمثلة في [1]:

- أن لايزيد حجم المبيعات السنوي للمشروع عن 1.4 مليون جنيه استرليني (2.2 مليون دولار)؛
- أن لايزيد حجم الأموال المستثمرة عن 0.8 مليون جنيه استرليني ويمكن أن تصل إلى سبعة مليون جنيه استرليني؛
- أن يقل عدد العاملين في المشروع عن خمسين (50) عاملا اسبوعيا ؛
- أن يكون نصيب المشروع من السوق محدود ا ؛
- إستقلالية المشروع عن اية تكتلات إقتصادية ؛
- أن تتم إدارة المشروع من طرف أصحابه .

و/ تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرةو المتوسطة:

"إعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 196 على معياري رأس المال اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100مليون ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل أما التقسيم حسب القطاعت فيأتي علي النحو التالي[2]:

- المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300 عامل؛
- التجارة بالجملة لرأس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال أقل من 100 عامل؛
- التجارة بالتجزئة والخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال أقل من 50 عامل.

ي / تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وقد وضحها المشرع الجزائري كمايلي[3] :

يعتبر القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقيته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أول قانون إهتم بهذا النوع من المؤسسات بشكل خاص من حيث تحديد قانوني لكل مؤسسة مصغرة، صغيرة أو متوسطة لتكون معنية بمختلف البرامج والتدابير لمساعدة ودعم هذه المؤسسات، فحسب المادة 4 من القانون المشار إليه آنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها

[1] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص 27، 28 .

[2] احمد رحموني، **مرجع سبق ذكره**، ص 21 .

[3] مريم لسبع، سارةو ادبوب، (2017)،و **اقعو آفاق تنمية المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في الجزائر**،و ورقة تحقيق مقدمة الى الملتقى الوطني "حول تنافسية الصناعات الصغيرةو المتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والاقليمية"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 27 و28 مارس، ص،ص 89، 90 .

القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1الى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي خمسمائة (500) مليون دينار،وتستوفي معايير إستقلالية .

وقد تم إدخال تعديل على هذا التعريف في شقه المالي حسب ماجاء في القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438هـ الموافق ل10 يناير سنة 2017م المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

- تشغل من واحد (+) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري،أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري ؛
- تستوفي معيار الإستقلالية .

كما أشارت المادة 8 من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا،و رقم أعمالها السنوي مابين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أومجموع حصيلتها السنوية مابين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري .

أما المادة9 من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري .أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

في حين عرفت المادة 10 من نفس القانون المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

وبينت المادة 11 منه أنه صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

مما سبق يمكننا تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات إنتاجية وخدمية، توظف مابين 1 إلى 250 شخص بدوام كامل طيلة السنة، ورقم أعمالها السنوية لا يتعدى 2 مليار دينار جزائري، أو أن مجموع الميزانية السنوية لا يتعدى 500 مليون دينار، مع إحترام معيار الإستقلالية.

2. 2. 2 أنواع وخصائص وأهمية المؤسسات الصغيرةو المتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات تتسم بمجموعة كبيرة ومتعددة من السمات والخصائص، إضافة إلى بلوغها أهمية بالغة يمكن حصرها في التالي.

أولا) خصائص المؤسسات الصغيرةو المتوسطة:

تتجلى أهم خصائص وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالي[1]:

أ / سهولة التأسيس:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من إحتياجاتها علي رؤوس أموال صغيرة نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي؛

ب / المرونة ومركزية القرار:

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة، ونقصد بالمرونة القدرة على التغير أو التعديل في حالة رواج أو كساد، وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قلة حجم المشروع وسرعة إتخاذ القرار وبالتالي تتمكن من تكييف نشاطها أو أسلوب عملها حسب إحتياجات السوق لأن أغلبية هذا القطاع يعتمد على التكنولوجيا البسيطة ورأس المال المنخفض؛

ج /الكفاءة الإقتصادية:

في السنوات الأخيرة هناك إتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع التحول الإقتصادي نحو قطاع الخدمات، وساعد في هذا الإتجاه إستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي تلاشي الفرق الناتج عن ميزة الحجم الإقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها؛

د/ تلبية طلبات المستهلكين:

إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل إرتباطها بالمستهلك كبير؛

هـ/ التجديد:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والإختراعات، فكثير من براءات الإختراع تعود إلى أفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، كما أن هذه المشروعات التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على إبتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل؛

[1] علامو آخرون، (2017)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها**،و رقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص، ص 6، 7.

و/ تنويع الهيكل الإنتاجي الصناعي:

تساعد على تنويع هيكل الإنتاج الصناعي لأي بلد لأنها لا تعتمد على إنتاج سلعة واحدة، بل إنها منتشرة في معظم أنماط الصناعات وبأشكالها المختلفة، وكذلك فإنها تصلح لكافة القطاعات الصناعية.

بالإضافة الى ماسبق من الخصائص التي تميزها، هناك من يصنفها أيضا إلى مزايا إجابية وأخرى سلبية [1]:

أ/ الإجابية :

- صغر حجم المتطلبات الرأسمالية ؛
- تخصص حجمو نوع الإنتاج غالبا ؛
- إنخفاض درجة المخاطرة التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة؛
- الحاجة إلى خدمات البنية الأساسية بشكل محدود ؛
- الإعتماد على الخامات المحلية والإقليمية ؛
- إعتمادها أكثر على العمالة بدلا من حجم الإستثمارات ؛
- المهل القصيرة لإعداد دراسات الجدوى والتأسيس؛
- تميزها بمرونة عالية تساعدها على البقاء والتكييف مع إحتياجات السوق ؛
- سرعة مردود رأس المال المستثمر ؛
- ملكية فردية أو عائلية أو شركات الاشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للإستثمارات الصغيرة ؛
- الدور البارز للمرأة فيها ؛
- تلبية طلبات المجتمع المحيط ؛

ب/ السلبية :

- محدودية القدرات الذاتية للتوسع والتطوير ؛
- محدودية إمكانية إستعمال التكنولوجيا المتطورة ؛
- عدم إستفادتها من وفرات الحجم ؛
- عدم دقة توفر قواعد البيانات المتاحة لها وعليها ؛
- تكون غالبا من الصناعات المغدية لصناعات اخرى ؛
- توحيد الملكية والإدارة أهمية سمعة المالكو المالكين المديرين للشركة .

[1] مصطفى يوسف كافي، (2014)، **بيئةو تكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الالى، ص،ص 35، 36.

ثانيا) أنواع المؤسسات الصغيرةو المتوسطة :

نتيجة لتنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يتم تحديد أنواع المؤسسات وفق عدة تصنيفات كمايلي[1] :

أ/ حسب مجال النشاط :

1- التصنيع : تتمثل في المؤسسات التي تستلم المواد وتصنعها وتوزعها بشكل جيد، مثل مصنعي المنتجات، الزراعية والحرفيين ؛

2- التجارة : هي مؤسسات تجارة الجملة، تجارة التجزئة، مؤسسات الإمتيازات ؛

3- الخدمات : تتطلب إستثمار أوليا صغيرا، ويعتمد بصورة كبيرة على الإشراف الشخصي الدقيق مثل مصلح الساعات، عامل الصيانة، النجارون ؛

ب/ حسب طبيعة المنتجات :

1-المؤسسات المنتجة للسلع الإستهلاكية: نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في إنتاج السلع الإستهلاكية التي تضم إلى الصناعات التالية : الصناعات الغذائية، الصناعات الفلاحية، صناعة النسيج والجلد، صناعة الورق وأنواعه؛

2- المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة: يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية : معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائيةو غيرها ؛

3- المؤسسات المنجة لسلع التجهيز: يقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة السيارات وآلات الشحن والآلات الفلاحية، وتجميع بعض السلع إنطلاقا من قطع الغيار المستوردة ؛

ج/ حسب توجه المؤسسة :

1- المؤسسات العائلية: تتميز بكون مكان إقامتها هو المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة ؛

2- المؤسسات التقليدية: مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل حيث تتخد ورشة صغيرة مع بقاء إعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها،و قد تستعين بالأجير ؛

3- المؤسسات الحديثة : تكون هذه المؤسسات فرعية بمعنى تقوم بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة للمستهلك النهائي، أو تكون في شكل المقاولة حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة ؛

[1] مريم لسبع، سارة أديوب، **مرجع سبق ذكره**،ص 92 .

د/ حسب المعيار القانوني :

1- المؤسسات الفردية : يمتلكها شخص واحد وعادة هو الذي يمارس مسؤوليات إدارة العمل يوميا، علاوة على إمتلاكه كافة موجودات العمل، و إليه تؤول الأرباح المتولدة من عمل المؤسسة ؛

2- مؤسسات الأشخاص: إرتباط بين شخصين أو أكثر (لا يتجاوز 20 شخصا) للقيام بأي عمل بالإشتراك، وذلك قصد إقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة،سميت كذلك بالمؤسسات العادية لإعتياد الناس على التشارك فيها، وتجد فيها مؤسسات التضامن، ومؤسسات التوصية البسيطة ؛

3- مؤسسات الأموال: هي الشكل الأكثر تطورا بين المؤسسات ذات الملكية الخاصة، تقوم على تجميع رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص وتوظيف الخبرات اللازمة دون تدخل وهيمنة شخصية من قبل المساهمين، ونجد فيها مؤسسات المساهمة، والمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة .

ثالثا) أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية[1]:

- إستيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات؛
- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛
- تدعيم النسيج الإقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الإقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛
- تساعد على الإستقرار الإجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات؛
- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة؛
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية؛
- الإبداع والابتكار؛
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى؛
- خلق قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية.

[1] -عبد الله خبابة، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص35،36.

كإضافة على الأهمية السابقة يمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الإقتصادي والإجتماعي في النقاط التالية [1] :

أ / أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الإقتصادي:

يمكن توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من هذا الجانب من خلال النقاط التالية:

- **توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات الفقر**: تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إستيعاب نسبة كبيرة من العمالة المحلية والتخفيف من حدة البطالة، ويرجع ذلك إلى إستخدامها لتقنيات مكثفة لعنصر العمل محل رأس المال عالي التكلفة، إضافة إلى عدم تطلبها لعمالة مؤهلة ومدربة؛
- **جذب المدخرات المحلية** : تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإستقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة المحلية وتحويلها إلى إستثمارات في مختلف القطاعات، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة وإنخفاض درجة المخاطرة في الإستثمارات الصغيرة من جهة أخرى؛
- **توطين السكان والتقليل من حركة الهجرة**: إن ظروف المعيشة الصعبة خاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف يهاجرون إلى المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل. وقد أسفر النزوح الريفي عن العديد من المظاهر السلبية منها الضغط على خدمات المرافق العامة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتبني سياسات ترمي إلى تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الإقتصادية لاسيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **إستغلال الموارد المحلية**: تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإشباع مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وسد حاجيات المناطق المحلية. ثم إن هذه المؤسسات بإستغلالها الموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات وإنخفاض الأسعار؛
- **المساهمة في التمويل المحلي**: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مدرا لإيرادات معتبرة لخزينة الجماعات المحلية تستخدم في تنمية محيطها من هياكل قاعدية وخدمات تزيد من جذب الإستثمارات؛

[1] عناني ساسية، (ديسمبر2014)،**دور المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالةو لاية قالمة–**، مجلة أبحاث اقتصاديةو إدارية، العدد السادس عشر،، كلية العلوم الاقتصاديةو التجاريةو علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 95 -97.

ب / أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الإجتماعي:

إلى جانب الدور التنموي الإقتصادي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الإجتماعي، ويمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية:

- **تحقيق التوزيع العادل للدخل:** إن إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المناطق يمكن من جعل النشاط الإقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد، ويعمل على خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل جهات الدولة، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الكبربو إهمال بقية المناطق الأخرى؛
- **نشر الوعي الصناعي:** يتحقق ذلك من خلال إعطاء فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعلم الكثير في المجال الصناعي، فهي بذلك تعمل على تنمية القدرات الذاتية للأفراد وزيادة وعيهم بأهمية القيام بأنشطة صناعية تتماشي مع إحتياجات المجتمع المحلي؛
- **تلبية الاحتياجات المحلية:** إن من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تنشط في المحيط المتواجدة به وبالتالي ترتبط بالسوق المحلي، وتساهم في تلبية إحتياجات سكان المحيط من السلع والخدمات التي ترتبط بأذواقهم، ويتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قريبا من المستهلكين؛
- **التخفيف من حدة المشكلات الإجتماعية:** تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة المشكلات الإجتماعية المحلية، ويظهر ذلك من خلال جذب الفئات التي تعاني من البطالة، وتتيح لهم فرصة عمل مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، فعدم وجود فرص عمل لهم يؤدي إلى إنتشار الآفات الإجتماعية التي تؤثر على الإقتصاد الوطني ككل.

2 .2 .3 أهداف ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الأهداف بالإضافة إلى الدور الإجتماعي والإقتصادي لها وهذا ماسنحاول إيجازه في الأتي:

أولا) أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف حسب كل مؤسسة فقد لا يكون جني الأموال هدف المؤسسات التي تتطلع أكثر لتحقيق الذات وممارسة الهواية إذ نجد بعض ملاك هذا النوع من المؤسسات يطمحون إلى تحقيق أهداف شخصية أو إشباع إهتمامات خاصة والأموال التي يمكن جنيها منها قد لا تكون أساسيا للدعم المالي، كما قد يكون هدف المؤسسات الفردية هو تحقيق دخل معقول لصاحب المؤسسة، إلا أنه أحيانا يكون يكون هدفها يختلف تماما عن الأهداف المذكورة.

يمكننا إيجاز أهم أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تحقيقها في[1]:

- ✓ إستحداث فرص العمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الإستحداث لفرص العمل يمكن أن يحقق الإستجابة السريعة للمطالب الإجتماعية في مجال الشغل ؛
- ✓ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة ؛
- ✓ إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي ؛
- ✓ يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في إستخدام ذات المدخلات ؛
- ✓ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة، ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية ؛
- ✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الإقتطاعات والضرائب المختلفة،كما تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛
- ✓ المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني خاصة بين الريف والمدينة وهو ما يساهم في تقليص ظاهرة النزوح أو الهجرة الريفية، ويعمل على تحقيق تنمية متوازنة على المستوى الوطني؛
- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، بإستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة ثم التخلي عنها لأي سبب كان .

ثانيا) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في أي دولة سواء في الجانب الإقتصادي أو الوظيفي أو الإجتماعي وهذا ما سنتطرق له في هذا العنصر.

[1] محي الدين مكاحلية، (2015)، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة "ولايتي قالمة وتبسة "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص،ص 55، 56 .

أ / الدور الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في إقتصاد أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة (نامية)، ويتجسد هذا الدور من خلال[1]:

- **تخفيض تكلفة العمل:** وذلك من ناحية صيانةو إعادة إنتاج قوة العمل، إذ تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الإجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها والتي تضاف في النهاية إلى تكلفة الإنتاج، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله، فهم يقبلون شروط أقل مقارنة بما يحدث في المؤسسات الكبيرة من حيث مستوي الأجور والنفقات الإجتماعية؛
- **إستخدام الموارد المحلية:** تساعد هذه المؤسسات في إستغلال الموارد المحلية، فهذه المؤسسات يكون طلبها على رأس المال محددا، ولذا فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات تكون كافية لإقامة إحدى هذه المؤسسات بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة، كما تقوم بإستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة، كما تقوم بإسترجاع النفايات والفضلات نتاج الإستهلاك النهائي للسلع لإستعمالها كمواد أولية؛
- **المشاركة في التنمية الوطنية:** تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدىو سائل التنمية الوطنية، حيث أنها تعتمد على رؤوس أموالو طنية من أجل الإستثمار، كما أنها ترفع من مستوي مشاركة أفراد المجتمع في التنمية؛
- **توزيع الصناعة:** تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمارس نشاطها بإستخدام الكميات القليلة الموجودة محليا من الموارد الأولية، وإستخدام اليد العاملة محليا، هذا يجعلها سهلة الإنتشار على الأقاليم ولا تستدعي تمركزها في مناطق صناعية كبرى، حيث أن إقامة المصانع في المدن الكبرى لم يعد أمرا محبذا إقتصاديا وإجتماعيا؛

ب / الدور الوظيفي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر دورها على الجانب الإقتصادي فقط ولكن دورها يشمل أيضا الجانب الإجتماعي وسوف نستعرضه في ما يلي[2]:

- **تلبية الحاجات الجارية للسكان:** لقد عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجيات الإقتصادية والإجتماعية الجارية للسكان وذلك بالنظر إلى إتصالها المباشر بالمستهلك فعملت على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض إقتنائها وعملت كذلك على توفير السلع الوسيطية التي تستعملها المؤسسات الكبيرة في عملية إنتاجها بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل؛

[1] زهرة عباس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[2] أحمد رحموني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 60- 62 .

- **تدعيم الصناعات الكبيرة**: المعلوم أنه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ليسا محل منافسة ومفاضلة بقدر ما يكونان محل تكامل، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعات ككلو تنظيم الإستهلاكات الوسيطيةو تنوع روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي.

ج / دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية :

جرت العادة يتم قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العد الكلي للمنشآت في الإقتصاد،

وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي [1] :

- توفير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار ؛
- تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء؛
- هذه المؤسسات هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة؛
- تمتاز هذه المؤسسات بأنها توفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة ؛
- هذا النوع من المؤسسات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وإرتفاع معدلات البطالة؛
- تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعاتو الأفكار الجدية .

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، (2012)، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى،ص 33.

2 .3 مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أشكال وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، وكذلك تعتبر مشكلة التمويل من أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، حيث تختلف مصادر تمويلها وأساليب دعمها .

2 .3 .1 أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي :

- حسب طبيعة توجه المؤسسات ؛
- حسب طبيعة تنظيم العمل ؛
- حسب طبيعة المنتجات .

اولا) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها :

و هناك يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى[1]:

أ / المؤسسات العائلية :

لفائدة وهي مؤسسات تكون إقمتها في المنزل وتنشأ بمشاركة افراد العائلة، وفي أغلب الأحيان يمثلون اليد العاملة، ويكون إنتاجها عبارة عن منتجات تقليدية تسوق بكميات محددة، وفي بعض البلدان المتطورة تعتبر المؤسسات العائلية منتجة لإجراء من السلع مصانع موجودة في نفس المنطقة وهو مايعرف بالمقاولة من الباطن ؛

ب/ المؤسسات التقليدية :

وهي المؤسسات التي يتميز فيها الإنتاج بالطابع اليدوي والجهود الفرديو المهارات المكتسبة، وتستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال . ويمكن أن نميز بين قسمين :

- **مؤسسات حرفية** : تعتمد على قوة العمل أكثر من إعتمادها على قوة رأس المال، وتحتاج إلى تدريب خاص ومهارات فنية، وتمارس داخل ورشات وغالبا مايكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال وهي تمتاز بقابلة التطور والتكييف مع الأوضاع المتغيرة ؛
- **مؤسسات حرفية خدماتية** : وهي تقدم خدمات معينة للأفراد مثل خدمات الصيانة،وتمارس داخل ورشات صغيرة .

[1] احمد حجاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13 .

ثانيا) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات :

يتم التركيز على النشاطات التي تقوم بها المؤسسات بغض النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات ويمكن التمييز بين[1]:

أ – مؤسسات إنتاج سلع إستهلاكية :و تقوم بإنتاج سلع ذات إستهلاك أولي مثل :

- المنتجات الغذائية ؛
- تحويل المنتجات الفلاحية ؛
- منتجات الجلود ؛
- الورقو منتجات الخشبو مشتقاته .

و يرجع سبب إعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لإستخدامها المكثف لليد العاملةو كذا سهولة التسويق ؛

ب– مؤسسات إنتاج السلع والخدمات :

و هو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في :

- قطاع النقل ؛
- الصناعة الميكانيكية والكهرومائية ؛
- الصناعات الكيميائية والبلاستيكية ؛
- صناعة مواد البناء .

ويرجع سبب الإعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة مواد البناء؛

ج– مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :

يتميز هذا النوع من المؤسسات بإستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجية حديثة، فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيئ الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق حيث يشمل بعض الفروع البسيطة كالإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة خاصة في الدول المصنعة .

[1] أحمد حجاوي،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص 27-29 .

ثالثا) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل :

حيث يمكن في هذا التصنيف أن نميز بين[1]:

- المؤسسات المصنعة ؛
- المؤسسات غير المصنعة .

حيث نجد المؤسسات الصناعية التي تجمع بين المصانع الصغيرةو المصانع الكبيرة، فتقسيم العمل يختلف، وكذا تعقيد العمليات الإنتاجية وإستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، من حيث طبيعة السلع المنتجة وإتساع أسواقها.

أما المؤسسات الغير المصنعة هي التي تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الأول موجه للإستهلاك الذاتي،و الثاني الذي ينشطه الحرفي بصفة إنفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين ويكون إنتاجه عبارة عن سلع ومنتجات حسب إحتياجات الزبائن، وهنا يمكن أن نميز بين الإنتاج الحرفي الذي محله هو المنزل والإنتاج الحرفي الذي محله الورشات .

2.3.2 مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الإقتصادي داخل الإقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الإقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي، ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي [2]:

اولا) مجال الخدمات :

وتشمل الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة والتشغيل، خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشرو الإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الإستشارية، إقامة الورشات ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة، كذلك : المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية .

ثانيا) مجال المقاولات: وتشمل :

- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري ؛
- مقاولات المشاريع الكهربائية وشبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الإلكترونيات ؛

[1] **مرجع نفسه**، ص،ص 14،15 .

[2] مريم لسبع،سارة ادبوب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 91- 92 .

- مقاولات المشاريع الميكانكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع .

ثالثا) المجال الزراعي :وتشمل :

- مؤسسات الثروة الزراعية : إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية ؛
- مؤسسات الثروة الحيوانية : كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاته ؛
- الثروة السمكية : كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك .

رابعا) المجال الصناعي :

يقصد بالمؤسسات الصناعية تلك المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها .

3.3.2 مصادر تمويلو أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن جميع المشاريع بمختلف مجالاتها ومستوياتها ساء جديدة أو قائمة تحتاج للتمويل المناسب والدعم حتى تنمو وتحقق أهداف المؤسسة وأصحاب العمل.

أولا) مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية إل التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة، ولكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منها بإنخفاض القدرة على الإدخار، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في[1] :

أ / مصادر غير رسمية :

وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالإقتراض من الأهل والأصدقاءو مدين والرهانات، و وكلاء المبيعات وجمعيات اللإدخار والإئتمان ...ألخ و يقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة ؛

ب/مصادر رسمية:

وذلك من خلال المؤسسات الرسمية وتتمثل في الجهات التالية:

1. البنوك التجارية (التمويل المصرفي):حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض، وهذا وفق شروطو ضمانات متفق عليها بين الطرفين، وتنقسم هذه القروض إلى قروض إستغلالية قصيرة المدىو قروض إستثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الإستغلالية

[1] ريحان الشريف، ايمان بومود،(2012)، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،و رقة تحقيق مقدمة الى الملتقى الدولي حول "استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصاديةو التجاريةو علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباحو رقلة، 18و 19 افريل، ص،ص 4،5 .

قصيرة المدى وقروض إستثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الإستغلالية هي الأكثر إستعمالا لمواجهة إحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانية ؛

2. الهيئات والمؤسسات المتخصصة : أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية او شبه حكومية أو غير حكومية، ويكون من أبرز أهدافها التنمية الإقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويجب الإشهار إلى أن أنواع التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

– التمويل التجاري :حيث يعتبر تمويل تلقائي او طبيعي لأنه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة،

– التمويل الإسلامي(البنوك الإسلامية) : يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لايربح طرف على حساب الآخر، ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسكية المبني أساسا على سعر الفائدة .

ثانيا) أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و يتجلى دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال[1]:

أ / الدعم الحكومي :

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة بهذا القطاع وأن تكون واضحة وموجهة في إطار دعمه، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية....الخ التي تعترض سبيله والتي تحد من مردودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلى توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البنى التحتية والتي يشترط أن تكون صلبة ومنظمة من طرق ومواصلات ...لتسهيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإرتقاء بمستويات التنمية، هذا علاوة على تقديم الإستشارات الإقتصادية والفنية، وكذلك العمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة ؛

ب / تسهيل التمويل :

تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من إعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات

[1] محمد ناصر مشري، (2011)، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 37-39 .

الحكومية فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التى تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعدادو تنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الإعتمادات إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة ويجب تحسين أداء المحافظة المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية ؛

ج / الإدارة الرشيدة :

يتوقف نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإعتراف بدورو قسمة العنصر البشري من خلال التعاون بين العاملين والمرؤوسين، إذ أن الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم والتعاون مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية إستقلاليتها، وترتكز الإدارة الرشيدة أيضا على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات وبإعتماد آليات التشاور قبل إتخاد القرار، بإعتبار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة والتنفيذ الناجح للسياسات ؛

د / التكوين والبحث والتطوير :

يعتبر الإهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بإمتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية والتي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسةو تقلل من خطر المنافسة، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الإتصالات والعلاقات بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية والأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الإختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها ؛

هـ / إتقان الإنتاج وحسن تسويقه :

يمثل الإنتاج والتسويق الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة، ويعتبران من أهم الإنشغالات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولتدعيمهما يجب العمل على الإستفادة من التقدم التقني الحديثفي تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات والإلتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية و واضحة لتسهيل الإتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلى الأسواق الخارجية؛

ي / الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة :

إن التكنولوجيا لايمكن الإستغناء عليها لكونها أصبحت الوسيلة الجد مهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح والغايات المراد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن للمؤسسات إستغلال هذه التكنولوجيات الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والإستحواذ على الحصة السوقية .

2 . 4 مقومات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها

أظهرت الدراسات وتحليلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها رغم توفر العديد من العوامل تؤدي إلى نجاحها، إلا أن هناك العديد من التحديات ومعوقات وعوامل تؤدي إلى فشلها وهذا ما سنتطرق له من خلال العناصر الموالية.

1.4.2 عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الإدارة ذات الكفاءة هي التي تؤدي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق نجاح مميز، وعليه فإن الإدارة وحدها تقع عليها مسؤولية النجاح أو الفشل في إدارة المشاريع بكافة أشكالها وأنواعها.

أولا) عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن القول أن فرص النجاح بصفة عامة تزداد إذا تم الإهتمام بالخصائص والمفردات التالية [1] :

أ / الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك :

الدراسات الإدارية تعطي مكانة هامة للإستعدادات والمؤهلات النفسية والشخصية لصاحب العمل الصغير، والمعارفو المهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم ويدير عملا ناجحا، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لأن يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارفو مهارات محددة، وسبب ذلك هو أن صاحب المشروع الصغير مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غالبا ماتستند إلى متخصصين في الأعمال الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الإهتمام بكلو ظائف المنظمة؛

ب / تحديد الأهداف من طرف المالك :

يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحةو صريحة لذلك العمل،إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة و واضحة عن العديد من الأسئلة : ماهي الأهداف العامة للمنظمة ؟ لماذا وجدت المنظمة ؟ ماهي أهدافها في المدى القصير ؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد إستيعابها، فإن المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وإزدهارها ؛

[1] ابتسام قارة، (2012)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**، مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص،ص 48، 49 .

ج / المعرفة الممتازة بالسوق :

تستطيع المنظمات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الأراء، إن الأعمال الصغيرة لها المرونة والقدرة على تلبية إحتياجات الزبائن ضمن جزء محدد من السوق، والتي في حقيقتها جزء من سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات الكبيرة ؛

د / قدرة المؤسسة على تقديم شيئ مميز :

تقدم المؤسسة شيئ جديد للسوق حتى لو بدأ مزدهرا بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسة المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو بإستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون من النادر أن يبدأ العمل دون القدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في أنشطته المختلفة ؛

هـ / إدارة متكيفة مع التطور:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ما أريد لها الإستمرارية فإنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإداريةو التي يعبر عنها البعض بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، أن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال، ويتطلب الأمر أن يكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الإئتمان من البنوك والإتحادات المالية، وهذه الوسائل تساهم إما بنجاح المنظمة الصغيرة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية ؛

و/ الحصول على عاملين أكفاءو المحافظة عليهم :

إن المؤسسات الصغيرة قد لايوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الإختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الإختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين.

ان العاملين اليوم هم أهم الموارد في المنظمة عكس السابق، لأنهم يلعبون دور مهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس المال الفكري الذي تتضمن المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المؤسسة.

ثانيا) عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و عليه فإننا سنتطرق هنا إلى الأسباب التي تمثل ظروف فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]:

أ / سوء إدارة التخزين:

و تتمثل في عدم توازن كمية المخزون وتقديرات الشراء الخاطئة، فالكثير من قرارات الشراء والتخزين لم تتخذ بشكل رشيد، وكان يغلب عليها الصفة العاطفية والإنفعالية بسبب عدم الخبرة في السوق مما أدى إلى توظيف رأس مال عامل في المخزون أدى إلى زيادة التكاليف دون مبرر ؛

ب / سوء إدارة الاموال:

وبخاصة المبالغة في منح الإئتمان، فتعرضت معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشدائد بسبب منح الإئتمان غير المضمون، وذلك بسبب إندفاع أصحابها في زيادة المبيعات، مما عرض أموال المشروعات للضياع (الديون المعدومة) ؛

ج / الإفراط في التكاليف العامة والتشغيلية وضعف التدفق النقديو السيولة ؛

د / ضعف القدرة على المنافسة:

والتي تظهر بأشكال مختلفة منها عدم القدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة، ومنها أيضا الموقع السيئ الذي يتم إختياره بعيدا عن الدراسات الإقتصادية .

2. 4. 2 أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات والمعوقات التي تعرقل نشاطها، وبما أنه لاتوجد جهة رسمية ذات جهاز إداري متكامل تشرف على هذه المشروعات وتكون مسؤولة عن التخطيط والإشراف والمتابعة والدعم والرقابة والتطويرو التمويل، فإن هذه المشاكلو المعوقات سوف تحد من قدرة هذه المؤسسات على المساهمة في تحقيق التنمية .

و عليه تتركز أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مايلي [2]:

اولا) المعوقات الإدارية :

تتمثل هذه المعوقات بضعف المهارات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضعف الإنتاجية ونقص الموارد التكنولوجية وإرتفاع تكاليفها، إضافة إلى النقص في الأيدي المؤهلة والمدربة وبالتالي تدني مستوى الكفاءة، إذ أن إنخفاض الكفاءات الإدارية وضعفها الناجم عن إفتقار التجربة والتدريب المنظم والتخصص الدقيق قد يؤدي إلى وجود خطا غير مقبول إقتصاديا في إختيار نوع الصناعة في هذا المشروع ونوع

[1] مصطفى يوسف كافي، (2014)، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص 66، 67 .

[2] هيا جميل بشارات، (2008)، **التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الالى،ص ص 39-45 .

المنتج بالإضافة إلى سوء إختيار نوع الصناعة في هذا المشروع ونوع المنتج بالإضافة إلى سوء إختيار الآلات والمعدات وعدم المعرفة في التطورات التقنية والتقدم التكنولوجي، ومنه تجدر ملاحظته أن نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتهي بالفشل أو التعثر هي تلك المشروعات التي تفتقر إلى عنصر الإدارة الفاعلة؛

ثانيا) المعوقات الحكومية :

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عددا من المعوقات من جانب الحكومة، وتتمثل هذه المعوقات في ضعف الإعفاءات الجمركية والضريبة والإجراءات الحكومية المعقدة في منح التراخيص والإعفاءات، إضافة إلى عدم وجود معاملة تفضيلية في القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية، هذا بالإضافة إلى قلة مراكز البحث والتطوير الحكومية المعنية برعاية هذه المشروعات وغياب التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بتنمية هذا القطاع، فضلا عن البيروقراطية والإجراءات الورقية المطولة،خاصة وأن هذه الإجراءات الجمركية معقدة جدا ؛

ثالثا) المعوقات التسويقية :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تسويقية ناجمة عن ضيق السوق المحلي والتشابه الكبير بين منتجات هذه المؤسسات لإتباعها أسلوب المحاكاة في الإنتاج ونقص المعرفة ونقص الموارد، ثم عدم تطبيق منهج التعاون التسويقي فيما بين هذه المشروعات . كما تعاني منتجات هذه المؤسسات من ضعف في الجودة بسبب عدم التخصص وضعف الإدارة وسوء المعدات المستخدمة ونقص الجهود الترويجية، وهذا يدل على أن هذه المشكلة ناتجة أو مرتبطة بغيرها من المشاكل مما يستلزم تقديم المساعدات الفنية من أجل ضبط الجودة لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن معوقات تسويق قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجود فائض في المعروض من الإنتاج مما يعود بالضرر على هذه المشروعات ومن الممكن أن يعود ذلك إلى وجود نقص في رأس المال اللازم للقيام بالحملات الدعائية، ومن ثم الإتصال بالأسواق البعيدة عن طريق وكالات التوزيع، مما يؤدي بالنهاية إلى فشل منتجات هذه المشروعات وخروجها من السوق . ومن الجدير بالذكر أن الدعاية والإعلان تعتبران من أهم البرامج التسويقية في عالم الإقتصاد اليوم، ويمكن لهذا الأمر أن يزاد وضوحا إذا ماعلمنا أن ثلث تكلفة الإنتاج اليوم تخصص للدعاية والإعلان في الدول المتقدمة إقتصاديا، وعلى ذلك فإن الإهتمام بالجانب التسويقي أمر في غاية الأهمية إذا ماأردنا لتلك المشروعات أن تستمر ولكن ينبغي لهذا الأمر أن يكون بشكل متفق وضوابط الشرع من حيث عدم المبالغة فيه من جهة، ومن جهة ثانية أن يكون صادقاو مطابقا للواقع ؛

رابعا) المعوقات التي تتعلق بالمواد الاولية :

تتمثل هذه المعوقات في إرتفاع أسعار هذه الموادو عدم توفرها بالأسواق المحلية بشكل دائم،حيث أن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على إستيراد هذه المواد من الخارج، وكذلك عدم توفر أجهزة أو مؤسسات تتولى عملية الإستيراد لهذه المواد، مما يؤثر على إنتاجية هذه المشروعات، وفي هذا الصدد فقد أشارت بعض

الدراسات إلى أن أكبر مشكلة يعاني منها المنتفعون هي إرتفاع أسعار المواد الأولية وكذلك إحتكار تلك المواد وكذلك إرتفاع تكلفة المدخلات وخصوصا المواد الخام ؛

خامسا) ضعف أساليب التخطيط وعدم الإهتمام بوسائل البحث العلمي والتطوير :

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ضعف أساليب التخطيط والبحث العلمي والتطوير وتتمثل هذه المشكلات فيمايلي:

أ/ التوسع في الإنتاج وتراكم حجم المخزون السلعي دون النظر إلى الظروف الإقتصادية المستقبلية؛

ب/ عدم إتباع سياسات مقننة فيما يتعلق بالإختيار والتعيين والأجور وتطوير الكفاءات الإدارية للعاملين فيها.

سادسا) ضعف النظام المحاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تتمثل هذه المعوقات في الإفتقار ‘لى نظام محاسبي متاكمل،حيث أن المحاسبة وصفت بأنها وسيلة تمكن أصحاب المشروعات من المعرفة أين كانو او إلى أين هم ذاهب ونوربما كيف يتمكنون من الوصول حيث يرغبون .و تعتبر المحاسبة من أهم العوامل التى تؤثر في إتخاد القرارات الإقتصادية والإجتماعية والتنموية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فكل مشروع يحتاج إلى نظام محاسبي سليم متكامل يزوده بكافة المعلومات المالية ويساعد الموظفينو المسؤولين من معرفة سير أعمالهم وكشف الأخطاء بشكل مبكر مما يحول دون أن يؤدي بعملهم إلى الفشل ويتضمن هذا النظام الدفاتر والسجلات المالية والطرق والإجراءات الكفيلة بمعالجة البيانات، مما يؤثر على المساهمة في زيادة دخل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإظهار المركز المالي لتلك المشروعات يسير ضمن النظام المحاسبي الموجود. .

2. 4. 3 التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التغيرات التي فرضتها التحولات الجديدة في العلاقات الإقتصادية الدولية تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتلخص في ظاهرة العولمة الإقتصادية والتي تسعى إلى جعل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج تنتقل بكل حرية عبر إرجاء العالم وبعبارة أخرى إقامة سوق عالمية قائمة على فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية، ومن جانب آخر يصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية أن تنافس المنتجات الأجنبية في بلادها وذلك بسبب عامل الجودة وعامل التكلفة . إذ تعتبر هذه المؤسسات في الدول النامية فتية ومازالت في بداية التجربة على عكس نظيراتها في الدول المتقدمة .

وتعد الميزة التنافسية إختيارا إستراتيجيا في كل مؤسسة وفي ظل العولمة الإقتصادية لم يعد البحث عن هذه الميزة ينظر إليه بالمنظور الوطني أو حتى الإقليمي بل ينظر إليه وفق البعد العالمي. ومن ناحية أخرى فإن توفر المؤسسة على ميزة تنافسية ما غير كاف لتحقيق القدرة التنافسية .حيث أن منسوب الجودة /سعر أخد هو أيضا بعدا عالميا، فأسعار المنتجات أصبحت تتحدد في السوق العالمية وبالتالي فإن سعر التكلفة المحلي لابد أن يقاس بمقياس دولي، وقد أصبحت مقاييس

الجودة العالمية مثل إيزو 9000 ضرورية خاصة بالنسبة للمنتجين الذين يتعاملون في الأسواق الخارجية، وعليه فإن العقد المقبل سيشهد الكثير من الثغرات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة، إذ أن التبادل الدولي أصبح خاضعا لمجموعة من المقاييس ليس من السهل تحققها خاصة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ومن هنا فإن هذه المؤسسات تواجه تحد كبير ذلك لإنها مازالت في مرحلة الإنطلاق فضلا عن نقص الخبرة والتكنولوجيا العالية، ولذلك على هذه المؤسسات أن تسعى إلى التكنولوجية وذلك بإعتماد الوسائل الحديثة [1].

2. 5 خلاصة

من خلال تعرضنا لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبين لنا الصعوبة في محاولة إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات ويعود السبب في ذلك إلى التباين والإختلاف في درجة النمو الإقتصادي من دولة إلى أخرى وإختلاف طبيعة الأنشطة الإقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها، هذا ماجعل العديد من البلدان المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير لمساعدتها على تحديد تعريف لهذه المؤسسات، والتي تتميز بخصائص عديدة تميزها عن المؤسسات الكبيرة، الأمر الذي جعلها تلعب دورا رياديا في تحقيق التنمية .

وحتى تقوم هذه المؤسسات بدورها الفعال وعلى أكمل وجه يجب عليها تخطي ومواجهة جميع المشاكل والتحديات التي تواجهها، خاصة مشكل التمويل الذي يعد من أهم المشاكل التي تعيق عملية إنشائها وتطورها .

[1] ليث عبد الله القهيوي، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص 119،120 .

الفصل الثالث

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة ولاية قالمة –

1.3 مدخل:

تعتبر ولاية قالمة من بين الولايات التي تزخر بمؤهلات كبيرة تكنها من أن تصبح قطبا هاما في جذب المستثمرين والسياح، فهي ولاية كغيرها من الولايات تتوفر على مجموعة كبيرة من الإمكانيات الطبيعية والقدرات البشرية، إضافة إلى الموقع الإستراتيجي الذي تحتله هذه الولاية التي تتوسط مجموعة من الولايات (سوق أهراس، أم البواقي، قسنطينة، عنابة، الطارف، سكيكدة)،وكل هذه الإمكانيات والمؤهلات جعلت منها جزءا لا يتجزأ من آليات دعم التنمية الوطنية الشاملة من خلال إستغلال هذه الإمكانيات في دفع عجلة التنمية المحلية فيها، وتحويل جهود الدولة المتعلقة بوضع عدة برامج تنموية إلى أرض الواقع بهدف تحقيق التنمية المحلية، حيث أن هذه المشاريع التنموية ركزت في مجملها على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنطلاقا من تهيئة المحيط الذي يعطي لهذه المؤسسات الدافع للقيام بالدور المراد والمنتظر منها، ومن هذا الصدد يمكن تقسيم هذا الفصل إلى:

– مدخل عام لولاية قالمة؛

–واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة؛

– المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية قالمة.

2 .3 مدخل عام لولاية قالمة

إن قالمة بالنظر إلى موقعها الجغرافي ومنشاتها القاعدية الإجتماعية والإقتصادية ، إضافة إلى الجانب السياحي لها الموجودين مع مختلف الإمكانيات المتاحة في شتى المجالات تتوفر على مؤهلات تسخرها إلى أن تصبح قطبا مهما للتنمية المحلية وهذا لما تشتمل عليه من مناطق للصناعة الغذائية ومناطق أخرى للنشاطات مختلفة ،وهذا ما سنجزه بنوع من الاختصار والإهتمام.

1.2.3 التعريف بولاية قالمة:

تعرف ولاية قالمة علي أنها[1]: هي الولاية الجزائرية عاصمتها بلدية قالمة، تقع الولاية بشمال شرق البلاد وسط سلسلة جبلية ضخمة خضراء، وأهم هذه الجبال (جبل ماونة، جبل دباغ، جبل بني صالح، جبل هوارة)، وتبعد الولاية عن الجزائر العاصمة ب 537كلم وأقرب الولايات إليها هي عنابة الساحلية وقسنطينة وسوق أهراس، علاوة على طابعها الصناعي والفلاحي والرعوي والغابي الذي يعطيها موقعا إقتصاديا وإستراتيجيا هاما في الجزائر تملك الولاية مؤهلات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية والتطوير، كما تعتبر قالمة منطقة إستراتيجية بوجودها على

[1] معلومات مقدمة من مديرية السياحةوالصناعة التقليدية لولاية قالمة.

ضفاف وادي سيبوس الخصبة، أين تمر المجاري المائية دون إنقطاع وخلال كل الفصول، وقد أهدت قالمة للثورة وللوطن أبطال أمثال سويداني بوجمعة، وهواري بومدين؛ ولها عدة نقوش ليبكية ونصب جنائزية تدل على أنها كانت من أهم مدن المملكة النوميدية لماسينيسا، وأنها كانت مركز تجاري هام للفينيقيين، وقد شهدت منطقة عين النمشة سوتيل عاصمة لملوك النوميديين كما كانت أهم مصدر حبوب لروما، ولقد سميت قالمة في العهد الروماني باسم ملاكا(malaca)؛

تعتبر مدينة قالمة من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائها على عدة معالم تاريخية ونذكر منها في سبيل المثال المسرح الروماني والثكنة العسكرية...الخ، وبهاذا تعتبر مدينة قالمة من أكبر المدن الجزائرية لإحتوائها على عدد كبير من السكان أي نصف مليون وكذالك إفتتاح مصانع عملاقة كمركب الفصفاط والذي يعتبر أكبر مركب في المغرب العربي وشمال إفريقيا وإفتتاح مناجم حمام النبائل وتشغيل السكة الحديدية ودخول متعاملين جدد في المدينة وخاصة في النقل الحضري والعمومي للمدينة وبناء حضيرة سكانية ب 63 ألف سكن؛ ومن أهم رموزها نجد الرمز الطبيعي: الشلال الشامخ ببلدية حمام دباغ؛ الرمز التاريخي: مجازر 8 ماي 1945؛ تقدر مساحتها ب 3686.84 كلم^{2}وهي تشمل 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر.

بالإضافة إلى ذلك يمكن حصر المناخ الخاص بهذه الولاية والتضاريس في[1]:

عاصمة الولاية عبارة عن حوض شبه مغلق، تبعد عن البحر حوالي 60 كلم، وتتميز بتضاريسها من تلال وجبال، إذ تقع وسط سلسلة جبلية ضخمة خضراء، ففي شرقها تمتد جبال بني صالح الشهيرة، التي تبلغ قمتها 1406م، وفي الغرب تمتد جبال طاية 1208م، وجبال دباغ 1049م، والمتميزة بالحجارة الجيدة، وموارد البناء حيث نجد الكلس الوردي والرمادي، كذلك الرخام الوردي، والأبيض، وفي الشمال جبال هوارة 1292م، وفي الجنوب جبال ماونة 1411م التي تتوفر على محاجر الكلس "calcaire"، كما تشكل السهول والهضاب مساحة 9% من المساحة العامة للمنطقة؛

وتتميز الولاية بمناخ شبه رطب في الوسط والشمال، وشبه جاف في الجنوب، معتدل وممطر في الشتاء، وحار في الصيف، وتتراوح درجة الحرارة من 4° في الشتاء إلى 45° في الصيف، وهذا ما ساعد على تنوع النباتات في هذه المنطقة، حيث يشمل الغطاء النباتي غابات الفلين، والزان، والبلوط بجبال بني صالح، وطاية، وماونة، وأشجار الصنوبر الجبلي، وتغطي الأحراش مساحة واسعة من المرتفعات، كما تتوفر المنطقة على الحوامض والفواكه .

[1] فاتح عياد، (2017)، **الأغنية الثورية في ولاية قالمة– دراسة موضوعية فنية–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب واللغات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 9.

يوجد بمنطقة قالمة العديد من الأودية، نورد منها أهمها وهي ثلاثة[1]:

أولا) وادي الشارف: يقع إلى الغرب في جبال ماونة، له رافدان هامان: وادي العار الذي يقطع في وجانة من الشرق إلى الغرب، و وادي شنيور الذي ينبع من دوار لعشاش لعطاطفة، ويمر بدوار لعشاش أولاد علي؛

ثانيا) وادي بوهمدان: ينبع من عين عبيد باسم وادي الزناتي ويمر ببوهمدان فيحمل إسمه إلى أن يلتقي بوادي الشارف عند مجاز عمار ليشكلا معاوادي سيبوس؛

ثالثا) واديي سيبوس: يخترق حوض قالمة من الغرب إلى الشرق، يتميز بإتساع مجراه الذي يصل إلى 200م في بعض الأجزاء، مما يجعله بطيء الجريان، يفيض في فصل الشتاء، ويحدث بذلك خسائر مادية في الحقول والبساتين الممتدة على طول مجراه، ويغذي وادي سيبوس روافد تنبع من الجهة الجنوبية لمدينة قالمة من أهمها:

أ / **وادي زينبة:** يستمد منابعه من دوار أولاد سنان بماونة، ليصب فيوادي سيبوس مرورا ببلدية ميليزيمو (بلخير حاليا)؛

ب/وادي بوسرة: ينحدر من جبال ماونة، ويفصل بين قبيلتي بنيورز الدين غربا ولخزارة شرقا، ويواصل مجراه في أراضي بلدية بيتي (بومهرة أحمد حاليا) لينتهي في وادي سيبوس شمال البلدية نفسها؛

ج/وادي حلية: ينبع من الجهة الجنوبية لحوض قالمة في الجهة الشرقية لجبال ماونة، يفصل بين بلديتي بيتي غربا وبلدية الصافية شرقا على طول عشرة كليومترات (10كلم)، ليصب في وادي سيبوس عند قرية الناظور (ترترة سابقا).

2.2.3 أسس التنمية بولاية قالمة

لولاية قالمة أسس كثيرة ومتنوعة تجعلها من بين الولايات التي تتمتع بالتنمية ومن هذه الأسس نجد الجانب الزراعي، والجانب الصناعي، وأخيرا وليس آخرا الجانب السياحي، حيث يمكن حصرها في مايأتي:

أولا) الجانب الزراعي

حيث تتوفر هذه الولاية علي مساحة زراعية إجمالية تقدر بـ 264.618 هكتار أي ما يمثل نسبة 71.77% من المساحة الإجمالية للولاية، وهوما يفتح مجالات إستثمارية مختلفة في الزراعة سواء كانت زراعة الحبوب، الخضر، الفواكه وغيرها من أنواع الزراعة، وتتوفر الولاية حاليا علي أكثر من 2400 جرار فلاحي وأكثر من 5700 آلة حرث وبذر إلى جانب عتاد التسميد وآلات الحصاد، وتشتهر ولاية قالمة بزراعة الطماطم وهي من أهم الولايات في مجال إنتاج الطماطم الصناعية حيث تم تحقيق إنتاج إجمالي وصل إلى 2 مليون و662 ألف قنطار من الطماطم الصناعية؛

حيث تم تقسيم تراب هذه الولاية إلى أربعة (4) مناطق التي تتمثل في:

[1] السبتي بن شعبان،(2010)، **الحركة الوطنية في منطقة قالمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانيةوالعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص،ص 3، 4.

- ✓ **منطقة قالمة:** وتمثل أساسا حوض سيبوس الممتد من بومهدان غربا إلي بوشقوف شرقا، وتتمتع هذه المنطقة بتساقط أمطار هام يفوق 600ملم في السنة وتحتوي على محيط سقي جد هام9000هكتار وبها مساحات غابية هامة؛
- ✓ **منطقة بوشقوف:**وتتميز هذه المنطقة بتضاريس جبلية 75% (وهي كذلك يقطعها وادي سيبوس ويمسها محيط السقي)، وتتميز كذلك بإمكانيات غابية هامة جبال بني صالح الغنية بالفلين؛
- ✓ **منطقةوادي الزناتي:** وتتميز بما يسمى بالسهول الداخلية الغنية والمعروفة بزراعة الحبوب (قمح وادي الزناتي) وإنتاج اللحوم، غير أن المنطقة تسجل تساقط أمطار أقل من المعدل الذي تسجله منطقة قالمة؛
- ✓ **منطقة تاملوكة:** وتمثل امتدادا لمنطقة وادي الزناتي غير أنها تميل أكثر إلى الداخل وتشتهر بزراعة الحبوب وتربية الأغنام، ونسجل بأن سهل تاملوكة يعتبر من أكبر السهول التي تتميز بها ولاية قالمة، وقد تم إنجاز بعين مخلوف سد بقدرة 2.86هكتو لتر موجه لسقي مساحة 500هكتار بالمنطقة.

ثانيا) الجانب السياحي

يمكن حصر السياحة في هذه الولاية في[1]:

–تعد السياحة من أكثر القطاعات إستقطابا وجذبا للمتعاملين الإقتصاديين حديثا، إذ أصبحت صناعة راقية في العديد من الدول؛حيث تعرف السياحة في لغة العرب، حيث أشار إبن منظور في كتابه لسان العرب أن:"السياحة مصدر ساح يسيح سوحا وسيحانا: إذا جرى على وجه الأرض؛

ويقال: ساح في الأرض يسيح سياحة وسيوحا وسيحاو سيحانا: أي ذهب ، والسياحة: الذهاب في الأرض للعبادة والترهب"؛

– وحسب معجم لاروس السياحة"هي عملية السفر قصد الترفيه عن النفس، أما السائح فهو الشخص الذي يسافر من أجل إشباع حاجته من المتعة والترفيه"؛

– كما تعني " إنتقال أي شخص من مكان إقامته إلى مكان أخر لمدة قصيرة نسبيا والإنفاق من مدخراته وليس من العمل في المكان الذي يزوره وقد ينشد السائح مجرد الزيارة أوتمضية الإجازة أوالحج أوالصحة أوالدراسة، وبناء عليه ينقل السائحون بصفتهم مستهلكين لا منتجين، وقد تكون السياحة داخلية أوخارجية"؛

وتعتبر السياحة نشاط إقتصادي متميز ينطوي على عدد من الخصائص أهمها:

- ✓ السياحة ظاهرة متعددة الأبعاد لها نشاطات كثيرة ومتنوعة وتسهم كل منها في خدمة شاملة للسائح وتتطلب بالضرورة جهد وتعاون وتنسيق بين المراكز السياحية وأصحاب الفنادق ومنظمي الرحلات؛
- ✓ تتسم طبيعة السياحة بالديناميكية وتخضع للأفكار المتغيرة الجديدة ويتحكم في أوضاعها العملاء ويجب أن تكون على أعلى درجة من الجمال والتنظيم للسياح القادمين من أجل المتعة والترويج؛

[1] خديجة عزوزي، (2015)، **التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانيات والآفاق – دراسة حالة ولاية قالمة–**،أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجاريةوعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص ص 17- 22.

- ✓ قد تتميز بعض المناطق السياحية بأنها موسمية النمط وهذا يعني أن العمل طارئ والبطالة موسمية، وهما مظهرين لصناعة السياحة في المنتجعات؛
- ✓ السياحة عبارة عن صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في إنتاج مادي يمكن نقله؛

كما تتصف أنشطة السياحة بما يلي:

أ/ تنوع الخدمات والأنشطة التي تقدمها المنشات السياحية وإختلاف خصائص هذه الخدمات والأنشطة بصورة تؤدي إلى تكوين تشكيلة متباينة من الأنشطة والأعمال التي تقدم للعملاء؛

ب/ ترتبط كافة أنشطة وخدمات المنشات السياحية بالعنصر البشري في جميع مراحلها، حيث يغلب على النشاط أوالخدمة الجانب الإنساني السلوكي من جانب، كما أنها تؤدي بواسطة العنصر البشري وتؤدي أيضا إلى العنصر البشري، مما يجعل تلك الأنشطة والخدمات ذات طبيعة خاصة؛

ج/ المهارات والقدرات اللازمة لأداء أنشطة وخدمات المنشآت السياحية يغلب عليها المهارات والقدرات السلوكية بدرجة كبيرة بالمقارنة بالمهارات والقدرات الفنية والإدارية.

ومن أهم وكالات السياحة والأسفار المعتمدة على مستوى الولاية نجد 30 وكالة يمكن ذكرها كالأتي [1] :

–مرمورة تور؛	–مسك تور؛	–ماونة للسياحة والسفر؛
–سارة تور؛	–أميمة تور؛	–رتاج للسياحة والسفر؛ –
– السد للسياحة والسفر؛	–فهيم ترافل؛	–الماسة للسياحة والأسفار؛
– فواياقو؛	–باية فور إيفار؛	–فرع الزعاطشة؛
–كنزي كومبني؛	–يايا للسياحة والأسفار؛	–فرع وكالة نوميديا ترافل؛
–فرعوكالة ماونة للسياحة والسفر؛	–سفاري فواياج؛	
– إعتدال للسياحة والأسفار؛	–بونة للسياحة والأسفار؛	
–ورلدلينك ترافل؛	–مستر ترافل أند إيفانتز؛	
–ترافراجي ترافل أند توريزم؛	–بزاحي ترافل؛	
–فرع إعتدال للسياحة والأسفار؛	–شلاماط للسياحة والأسفار؛	
–بن شطة رياض للسياحة والأسفار؛	–مالاكا ترافل؛	
–لار دوفواياج؛	–بيربرس تور.	

[1] وثائق إدارية مقدمة من قبل مديرية السياحةوالصناعة التقليدية لولاية قالمة.

إضافة إلى قائمة المؤسسات الفندقية على مستوي الولاية تتمثل في:

الجدول رقم (3-1): قائمة المؤسسات الفندقية على مستوى الولاية

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال	
				عدد الغرف	عدد الأسرة
01	فندق مرمورة	حضري	*3	71	144
02	فندق الشلالة	حموي	*2	170	625
03	نزل هوارة	نزل	*2	26	38
04	فندق الريان	حضري	*1	10	20
05	فندق بوشهرين	حموي	بدون نجمة	90	236
06	فندق التاج	حضري	بدون نجمة	21	30
07	فندق جيهان	حموي	بدون نجمة	79	125
08	فندق البركة	حموي	غير مصنف	90	200
09	مؤسسة معدة للفندقة(بن ناجيج	حضري	هيكل معد للفندقة	21	54
10	مؤسسة معدة للفندقة(النجمة)	حضري	هيكل معد للفندقة	17	27
11	مؤسسة معدة للفندقة(الطارف)	حضري	هيكل معد للفندقة	14	30
12	مؤسسة معدة للفندقة(الشرق)	حضري	هيكل معد للفندقة	15	25
13	مؤسسة معدة للفندقة(الكرامة)	حضري	هيكل معد للفندقة	12	16
14	فندق دار المعلم	حضري	في طريق التصنيف	17	41
15	فندق الفردوس	حضري	بدون نجمة	10	20
16	فندق النخيل	حضري	بدون نجمة	11	20
المجموع				**674**	**1651**

المصدر:وثائق إدارية مقدمة من مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

ومن أهم المنابع الحموية بولاية قالمة: حيث تتوفر ولاية قالمة على إمكانيات سياحية كبيرة ومختلفة، إلا أنها تتوفر على إمكانيات سياحية فيما يخص السياحة الحموية، وذلك بتوفرها على منابع حموية عديدة تستعمل للعلاج، وهوما يجعلها تمثل جزءا مهما في ترقية القطاع السياحي على مستوى ولاية قالمة.

وبغية الوقوف على مختلف المنابع الحموية التي تزخر بها ولاية قالمة نورد الجدول التالي:[1]

جدول رقم(3-2): المنابع المعدنية فيولاية قالمة

الرقم	اسم المنبع	نسبة التدفق(ل/ثا)	البلدية	الخصائص العلاجية
01	عين شداخة	08	حمام دباغ	داء المفاصل، داء الأعصاب،اضطراب غددي، داء التنفس،أمراض النساء، أمراض الأذن، الأنفوالحنجرة، الأمراض الجلدية.
02	عين بن ناجي	06		
03	عين الشفاء	13		
04	منبع رقم 1 محطة رقم 1	20	حمام أولاد على (هيليوبوليس)	أمراض المفاصل، أمراض الأعصاب، أمراض التنفس، الأمراض الرئوية(الربو، الزلة، الرئوية)، الأمراض الجلدية، أمراض الأنف، الحنجرةوالأذن، أمراض النساء.
05	منبع رقم 2 محطة رقم 2	08		
06	منبع رقم3محطة رقم3	08		
07	بئر حمام أولاد على	25		
08	قرفة	11	عين العربي	أمراض الروماتيزم، الشرايين، الجهاز البولي، الأمراض الجلدية، الأعصاب، أمراض النساء.
09	بلحشاني	11		
10	منبع حمام النايل	06	حمام النبائل	أمراض: الروماتيزم، الأعصاب، الشرايين، النساء،الجلدية.
11	منبع المينة	/		
12	منبع عساسلة	15-20	بوحشانة	أمراض: التنفس، الجهاز الهضمي، الأعصاب، الروماتيزم، الجلدية.
13	منبع رومية	20		
14	منبع بن طاهر	08-12		
15	منبع النخلة	02		

المصدر: أسماء خليل،(2016)، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالةولاية قالمة–**،أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث،(غير منشورة)، كلية العلوم االقتصاديةوالتجاريةوعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص321.

ضف إلى ذلك كون هذه الحمامات تطل على مناظر طبيعية خلابة، مما زادها مكانة هامة لدى سكان المنطقة ومحجا لقوافل السياح، ونخص بالذكر:

- **حمام دباغ**: يقع على بعد 25 كلم من عاصمة الولاية، وهذا الحمام يتميز بالهدوء والجمال والمنظر الطبيعي الخلاب،وهومشهور عالميا لأنه منطقة سياحية فريدة جدا كون مياهه تنساب على مجرى صغير متصل بالجبل الكلسي، الذي يسمى بالشلالة (cascade)، مياهه الطبيعية تنبعث من باطن الأرض بدرجة حرارة تبلغ 96 درجة مئوية وتتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة، وقد حصلت على المرتبة الثالثة عالميا من حيث درجة الحرارة بعد براكين إسلندا، ويعتبر في الوقت نفسه شلالا لأنه يأتي على شكل مياه متدفقة ساخنة، كما يشتمل على مجموعة من الصخور المتصاعدة بجانب الشلال؛
- **حمام أولاد علي**: وهولا يبعد عن عاصمة الولاية سوى ب 15 كلم، يتوفر على أربعة منابع حموية، تصل نسبة تدفق مياهها ما بين 8و25 لتر في الثانية بدرجة حرارة تصل إلى 57 درجة مئوية، يحوي الحمام مركبين، هما: " مركب البركة"و" مركب بوشهرين"، إضافة إلى " المركب البلدي القديم"، الذي

[1] أسماء خليل،(2016)، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالةولاية قالمة–**،أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجاريةوعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائر)، ص ص 320- 322.

مازال يعاني من نقص في التحسين والإهتمام، ويشتهر حمام "أولاد علي" بمياهه المعالجة لبعض الأمراض، منهـا: أمـراض المفاصـل، الأذن، والتـنفس، وأمـراض الأعصـاب، حيـث تحتـوي مياهـه علـى العديـد مـن المكونات المعدنية، وهي مواد مساعدة على العلاج.

إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الإمكانيات السياحية لهذه الولاية:

إن ولاية قالة تتميز بإمكانيات طبيعية سياحية هامة نذكر منها ما يلي[1]:

- شلال حمام دباغ؛
- المياه المعدنية بحمام دباغ ذات الخصائص الطبية (إستشفاء وعلاج)، المياه المعدنية بكل من حماك النبائل، حمام أولاد علي، عين العربي وبوحشانة؛
- البحيرة الجوفية بئر عصمان بحمام دباغ؛

أما المناظر الطبيعية والآثار ب :

- غابة ماونة؛
- مغارات جبل طاية ببوهمدان؛
- غابة التسلية ببني صالح ببوشقوف؛
- أثار مدينة تيبيليس القديمة بسلاوة عنونة؛
- الدولمونات والمواكب الجنائزية بالركنية؛
- المسجد العتيق بقالمة؛
- المسرح البلدي الذي بني خلال القرن التاسع عشر؛
- المسرح الروماني بقالمة الذي يتسع ل 4500مقعد؛

منطقة النشاط السياحي بحمام دباغ: تتربع هذه المنطقة على مساحة قدرها 34 هكتار، موجهة أساسا لإستقبال المنشات الخاصة بالنشاط السياحي وذلك للإستغلال الفعلي للإمكانيات السياحية والطبيعية لمنطقة حمام دباغ، والتي إستفادت من مخطط شغل الأراضي والمخصص لإستقبال مشاريع الإستثمار السياحي؛ وهذه المشاريع متمثلة أساسا في:

- الفندقة؛
- الحمامات المعدنية؛
- التدواوي عن طريق المياه المعدنية؛

أما المنشات السياحية المتوفرة هي:

- نزل مرنورة(3 نجوم) بقالمة؛
- مركب الشلالة بحمام الدباغ.

[1] www.dcwguelma.dz Consulté le22/05/2019

ثالثا) الجانب الزراعي:

يتمثل في[1]:"يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الهامة في ولاية قالة، والذي يعرف تجارب مختلفة في مجال السلسلة الفلاحية، وذلك ما يجعله دعما حقيقيا لدفع وتيرة التنمية المحلية إقتصاديا وإجتماعيا، أما بالنسبة لإمكانيات الولاية في هذا المجال فهي كالأتي:

- إجمالي اللأراضي الصالحة للفلاحة: 264.618 هكتار(71%من المساحة الإجمالية للولاية)؛
- الأراضي الفلاحية المسقية: 17.343 هكتار؛

أما فيما يتعلق بالإنتاج الفلاحي: فإن ولاية قالمة تنتج الحبوب والبطاطا، والمحاصيل الصناعية (الطماطم الصناعية)؛

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني، فهي تنتج حوالي: 84.450 قنطار من اللحوم الحمراء، 47.806 قنطار لحوم بيضاء، 46.588.000 لتر حليب، 69.494.000وحدة بيض، 1560 قنطار عسل؛

بينما يحتوي إقليم ولاية قالمة على موارد مائية هامة، تتمثل في وديان وعدة حواجز وسدود، ومن أهم هذه الوديان نجد:وادي سيبوس، وادي بوهمدان، الواد المالح؛

ومنه كذلك حاجز مائي في بوشقوف قدرته حوالي 30.000متر مكعب، مخصص للسقي،وسد بوهمدان معدل غزارته 96 مليون متر مكعب سنويا بمحطة مجاز عمار؛

مما سبق نجد أن ولاية قالمة تمتلك إمكانيات فلاحية تؤهلها لتكون منطقة رائدة في المجال الفلاحي لتشكل بذلك دعما فعليا لدعم عجلة التنمية المحلية بالولاية.

3. 1. 3 البيانات الاقتصادية والاجتماعية لولاية قالمة

ولاية قالمة من الولايات التي يمكن القول أن لها مجموعة كبيرة من البيانات، والإمكانيات والمعالم التاريخية والبني التحتية ، ومن بين هذه البيانات نجد بيانات إقتصادية وأخرى إجتماعية ، وهذا متمثل في التالي.

أولا) السكان:

يمكن حصر السكان في هذه الولاية في[2]: ينحدر جزء من سكان قالمة إلى قبيلة بني فوغال الأمازيغية وتتركز في المنطقة الممتدة من لخزارة شرقا إلى حمام دباغ غربا وهاجرت هذه القبيلة إلى المنطقة سنة 1799 من غرب جيجل، كما يذكر (الحسن الوزان) أن الأعراب سيطروا على المنطقة ما بين القرنين 12و16 م وينحدر من هؤلاء البدو العرب أولاد ظافر وأولاد سنان وأولاد علي والدرايدية، كما هاجر عدد من القبائل الحضنية الهلالية مثل أولاد دراج والنوايل وأولاد ماضي، كما يوجد عدد من الفراجوة ويتركز عدد من الشاوية من قبيلة هوارة وقبيلة درغالي وهذه الأخيرة تعني لغويا(الشخص الذي لا يري)، حيث أستوطنت هذه العائلة خلال 1860 م جنوب

[1] أسماء خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 304، 305.

[2] https://www.marefa.org/ولاية – قالمة(Consulté le 29/052019.)

الولاية وبالضبط منطقة عين الصابون قرب عين العربي والبعض منها بمنطقة الركنية غرب المدينة، أما قبيلة أولاد حريد فقد نشأت نتيجة الإختلاط بين بقايا كتامة والهلاليين وكذلك الهلاليون من مرداسوبني صالح شمال وشرق الولاية، كما نذكر أيضا سنوات السبعينات أين شهدت قالمة إستقطاب البدو الرحل والتي تزخر بهم منطقة بواريح سليمان بعدما تنقل ومن المدن الجنوبية الجزائرية، وكان دخولهم لمدينة قالمة يتمثل في إقامة خيم بحي فنجال وبعدها حولت هذه الخيم إلى أحياء قصديرية وتم بعدها الإندماج الإجتماعي وتأقلموا مع السكان السابقين للمدينة، ونرى أن معظمهم يشتغلون في أعمال تجارية بسيطة مثل الخضر والفواكه أوسوق شاحنات وحافلات أو أعمال تجارية حرة، ونجد أقليتهم في الإدارات، أما في التسعينات فقد شهدت المدينة تضخم سكاني هائل حيث دخل العديد من الغرباء عن المدينة والاون من جميع الولايات بالخصوص الولايات التي كانت تعاني من مشاكل العشرية السوداء، ويرجع السبب الرئيسي لإختيارهم مدينة قالمة هو أمنها مقارنة مع الولايات الجزائرية الأخر، ونستخلص من هذا أن مدينة قالمة حاليا أصبحت لها وزنها الإجتماعي كون المدن الجزائرية الكبرى نظرا لتعدد وتنوع القبائل بها؛ حيث يبلغ عدد السكان بالولاية 482.261 نسمة وكثافة تقدر ب 131 نسمة/كم2.

ويمكن توضيح عدد سكان هذه الولاية من حيث عدد البلديات في الجدول الأتي:

الجدول رقم(3-3): توزيع السكان في ولاية قالمة حسب البلديات

اسم البلدية	عدد السكان
قالمة	137.791
النشماية	11.361
بوعاتي محمود	11.012
واد الزناتي	37.479
تاملوكة	21.543
واد فراغة	8.155
عين صندل	5.427
راس العقبة	3.077
الدهوارة	1.015
بلخير	20.124
بن جراح	7.472
بوهمدان	5.010
عين مخلوف	2.117
عين بن بيضة	10.823
الخزارة	11.838
بني مزلين	4.848
بوحشانة	6.381
قلعة بوصبع	6.425
حمام الدباغ	18.689
الفجوج	10.401
برج سباط	4.827
حمام نبائل	18.470

عين العربي	8.670
مجاز عمار	8.783
بوشقوف	29.010
هيليوبوليس	30.020
عين حساينية	8.110
ركنية	11.119
سلاوةوعنونة	3.699
مجاز الصفا	8.788
بومهرة أحمد	20.335
عين رقادة	8.766
واد الشحم	16.012
جبالة خميسة	5.116
المجموع	**550.073**

المصدر:وثائق إدارية مقدمة من مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية قالمة.

ثانيا) القطاع الصناعي

لا ريب في أن ولاية قالمة وعلى الرغم من طابعها الفلاحي تضم العديد من الصناعات أهم هذه الصناعان نجد[1]:

- **الصناعة الغذائية:** مثل مركب تكرير السكر، مؤسسة عمر بن عمر؛

-**الصناعة الميكانيكية:** مثل مركب الدرجات والدرجات النارية والمحركات؛

-**الصناعة المنزلية:** مثل مركب الخزف؛

وتعتبر ولاية قالمة من الولايات الغنية بالثروات المعدنية الهامة، غير أن إستغلالها مازال ضعيفا،وتشتمل هذه الثروات: الصلصال الأبيض(Kaolin) بحمام الدباغ، الرخام ببن جراح، الجبس، الطين، الكبريت والحصى؛

وبالنسبة لولاية قالمة فإنها تتوفر على العديد من إمكانيات الإستثمار، كما تتوفر علي العديد من المصانع الأخرى: مصنع للطماطم، مصنع للسميد، مصنع الحليب، مصنع الحليب بني فوغال، مصنع المشروبات الغازية، مصنع عصر الدجلة، مصنع الأكياس البلاستيكية، مصنع الأجر، مصنع البلاط، مركب الفوسفاط، المحجرة اليابانية، شركة تعبئة المواد الغذائية، مصنع تنقية المياه، مناجم حمام النبائل الشركة الوطنية للقمح، الشركة الوطنية للخمائر، مصنع تنقية الخشب، مصنع الصافية للفرينة والحليب.

[1] أسماء خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 305، 306.

ثالثا) الهياكل القاعدية (البنية التحتية)

تتوفر ولاية قالمة على شبكة كبيرة من البنية التحتية يمكن حصرها في[1]:

أ/ شبكة الطرقات لولاية قالمة: تتمثل في:

- 05فروع للأشغال العمومية؛
- 09 دور صيانة؛
- الهياكل الأساسية للطرق: منها الطرق الوطنية (كلم): 293.40 كلم، وكذلك الطرق الولائية (كلم)421.05كلم؛ وأخيرا الطرق البلدية (كلم): 1.550.79كلم؛ ضف إلى ذلك 52منشأة فنية على الطرق الوطنية؛ ومنشأة فنية على الطرق الولائية 46؛ ومنشأة فنية على الطرق البلدية 05.

ب/ محطة نقل المسافرين: مشروع إنجاز محطة نقل المسافرين بولاية قالمة يتربع غلى مساحة إجمالية مقدرة بـ: 25700 متر مربع (م2) وحددت مدة إنجازه ب 18 شهرا، محطتين واحدة تخص الحافلات والثانية خاصة بسيارات الأجرة وموقف لسيارات الزوار يتسع لأكثر من 80 سيارة علاوة على محلات تجارية وخدماتية؛

ج/ مشاريع النقل: المشاريع التلفريك الذي كان من المفروض أن يربط بلدية بن جراح بعين الصفراء وكذا مشروع السكة الحديدية الذي يربط مدينة قالمة بمدينة الخروب.

وكإضافة لما سبق ذكره يمكن إجاز أهم المصانع التي تتوفر عليها ولاية قالمة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-4) : أهم المصانع بولاية قالمة

مصنع السكر؛	–مصنع السميد	مصنع البلاط 3	مصنع الأكياس البلاستيكية	مصنع الحليب بني فوغال	مصنع الدرجات الناريةوالهوائية
مصنع الخزف؛	مصنع الحليب؛	مركب الفسفاط	مصنع المشروبات الغازية	شركة تعبئة المواد الغذائية	مصنع الصافية للفرينةوالحليب
فرع من مصنع رويبة لتركيب الشاحنات	مصنع تنقية الخشب	المحجرة اليابانية	مصنع العصير الدجلة	شركة سونطراك لبئر البترول	الشركة الوطنية للخمائر
مصنع الطماطم؛	مصنع الأجر	مصنع تنقية المياه	مناجم بوشقوف	مناجم حمام النبائل (الأطلال)؛	الشركة الوطنية للقمح؛

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات المستقاة من وثائق مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم .

[1] وثائق إدارية مقدمة من مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

رابعا) القطاع التجاري:

للقطاع التجاري مجموعة من الإحصائيات يمكن إيجازها في [1]:

أ/ الإحصائيات الخاصة بالتجار (إلى غاية 2017/09/30):

1-توزيع التجار الناشطين فيولاية قالمة:

تتوفر ولاية قالمة على مجموعة كبيرة من التجار التي تنقسم بدورها إلى نوعين رئيسيين هما:تجار طبيعيين، وتجار معنويين، حيث يوضح الجدول التالي توزيع التجار فيولاية قالمة:

الجدول رقم (3-5): توزيع التجار الناشطين في ولاية قالمة

شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع
26721	1080	**27801**

المصدر: مديرية التجارة لولاية قالمة عن موقع:

www.dcwguelma.dz

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد التجار الناشطين في ولاية قالمة صنف أشخاص طبيعيين يفوق عدد التجار الناشطين صنف الأشخاص المعنويين وهذا راجع لكون الشخص الطبيعي يعتبر مورد بشري فعال في تطور ورقي التجارة في ولاية قالمة؛ الأشخاص المعنويين (المؤسسات) قليلة تعد على الأصابع، كون أن الأشخاص يتوجهون إلى التجارة المنفردة وذلك قصد تحقيق أكبر ربح خاص به، وهذه التجارة تكون في الغالب تجارة صغيرة تدار على الأقل من قبل شخص واحد.

2-توزيع التجار حسب قطاع النشاط:

على أثر التوزيع السابق للتجار، يكمن حصرهم حسب قطاع النشاط إلى مجموعة من القطاعات المختلفة الموضحة في الجدول الأتي الذكر:

الجدول رقم(3-6): توزيع التجار فيولاية قالمة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط / النوع	إنتاج صناعي	إنتاج حرفي	تجارة بالجملة	خدمات	تجارة بالتجزئة	استيراد	تصدير	المجموع
شخص طبيعي	3344	24	329	11815	13150	0	0	**28662**
شخص معنوي	439	8	77	162	95	403	15	**1199**
المجموع	3783	32	406	11977	13245	406	15	**29861**

المصدر: مديرية التجارة لولاية قالمة عن موقع :

www.dcwguelma.dz

[1] www.dcwguelma.dz مديرية التجارة لولاية قالمة (Consulté le 22/05/2019) .

وللوقوف بصورة أكثر وضوح على توزيع التجار حسب قطاع النشاط بولاية قالمة، حيث يمكن توضيحها بالأشكال البيانية التالية:

شكل رقم(3-1): توزيع التجار حسب النشاط

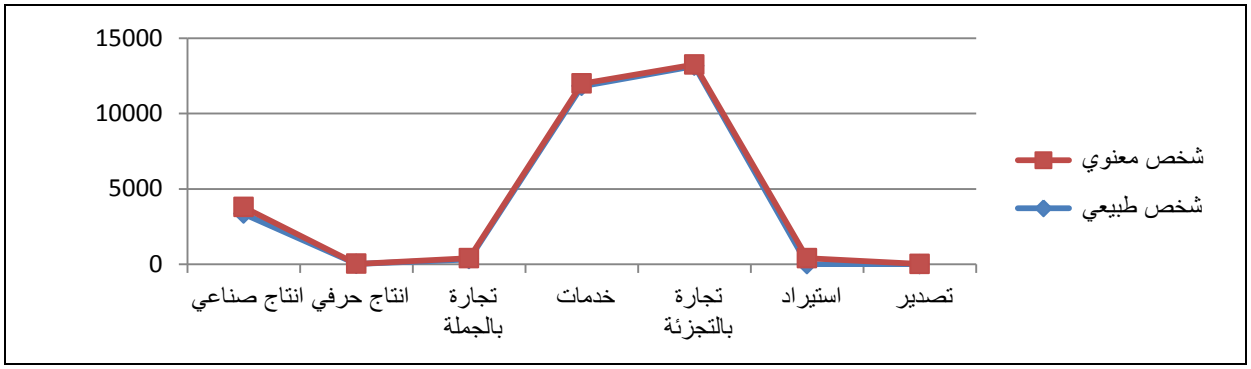

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (3-6)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وجود تباين بين التجار الطبيعيين والتجار المعنويين في جميع القطاعات وهذا راجع الى تباين في توجه التجار حسب اختلافهم إلى القطاعات التي تحقق لهم أكبر عائد مالي لتحقيق مصالحهم.

ب/ الإحصائيات الخاصة بالأسواق:

ويمكن توضيح عدد الأسواق الموجودة بولاية قالمة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): عدد الأسواق الموجودة في ولاية قالة

الأسواق	العدد
سوق الجملة للخضروالفواكه	**01**
الأسواق الأسبوعية	**28**
الأسواق اليومية	**25**
أسواق المواشي	**11**
المذابح	**01**
مذابح اللحوم البيضاء	**06**
غرفة التبريد	**15**
مناطق النشاطان التدارية	**11**

المصدر: مديرية التجارة لولاية قالمة عن موقع:

www.dcwguelma.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع الأسواق الموجودة في ولاية قالمة تم حصرها في 8 أسواق، حيث أن الأسواق الأسبوعة يقدر بـ 28 سوق ، تليها الأسواق اليومية بـ 25 سوق حيث أن هذه الأسواق تحتل المرتبة الألى ، ثم تليها الأسواق الأخرى .

4.3واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة

تتوفر ولاية قالمة على مؤهلات طبيعية وموارد بشرية معتبرة، تؤهلها لإحتلال مكانة هامة على المستوي الوطني، وبالتالي ضمان المشاركة الفعالة في دعم التنمية الوطنية الشاملة من خلال دفع عجلة التنمية المحلية في الولاية، حيث ركزت المشاريع التنموية في مجموعها على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تساهم به في تحقيق متطلبات التنمية المحلية.

3. 4. 1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة

حتى تكون لدينا رؤية واضحة حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الولاية نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-8): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ولاية قالمة لفترة(2017)

الرقم	تسمية النشاط	طبيعة النشاط	قطاع النشاط	المدينة	تعليق	عدد التوظيف
01	الدرجات والدرجات النارية	إنتاج الدرجات والدرجات النارية	الصناعة الميكانيكية	قالمة	نشطة	109
02	مجمع مرمورة الصناعي والتجاري	مطاحن	صناعة غذائية	هيايوبوليس	نشطة	166
03	المؤسسة الوطنية للرخام	إنتاج الرخام	المناجم والمحاجر	بومهرة أحمد	نشطة	92
04	وحدة تغذية الماشية	تصنيع أعلاف الماشية	الصناعة الغذائية	واد فراغة	نشطة	65
05	مؤسسسات البناء وإنتاج مواد البناء	الإنتاج الكلي	المناجم والمحاجر	قالمة	نشطة	164

المصدر:وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة يقدر بخمسة مؤسسات (05) في شكل مجمعات، حيث يعتبر هذا العدد قليل جدا ، حيث تشغل هذه المؤسسات ما بين 65 إلى 166 عامل على الرغم من دعم الدولة لهذه المؤسسات، علما وإن نشاط هذه المؤسسات يرتكز أغلبه في قطاع الصناعات الغذائية كونها تستحوذ على حصة الأسد من حيث العمالة.

وبغية الوقوف بصورة أكثر إشراقة ووضوح على تطور وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الخاص نورد الجدول الموالي :

الجدول رقم(3-9): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لولاية قالمة لفترة (2017)

قطاع النشاط	المؤسسات التي توقفت على النشاط	المؤسسات التي أعادت بداية النشاط	المؤسسات الناشطة	عدد المؤسسات نهاية 2017
الفلاحة والصيد البحري	2	2	32	102
المياه والطاقة	--	--	--	1
المناجم والمحاجر	2	--	3	35
الحديدوالصلب	4	--	3	49
مواد البناء	4	1	2	70
كيمياء–مطاط–بلاستيك	--	--	--	12
الصناعة الغذائية	9	5	9	232
صناعة النسيج	5	--	9	83
صناعة الجلود	13	--	--	0
صناعة الخشب والفلين والورق	6	1	6	104
صناعة مختلفة	2	1	1	64
البناءوالأشغال العمومية	81	23	105	1997
النقل والمواصلات	13	6	56	878
التجارة	24	15	218	1020
الفندقةوالإطعام	10	4	46	343
خدمات مقدمة للمؤسسات	32	14	49	945
خدمات للعائلات	11	14	70	636
خدمات للمرافق الجماعية	--	--	--	0
خدمات الأشغال البترولية	--	--	--	1
المحروقات	--	--	--	0
المجموع	218	87	613	6604

المصدر:وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن ولاية قالمة تحتوي على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص والتي تقدر ب6604 مؤسسة، موزعة على مختلف قطاعات النشاط وهذا راجع إلى الدعم التي تقدمه الدولة لهذه المؤسسات عن طريق العديد من الهيئات التي خصصت لدعم هذا النوع من المؤسسات، على الرغم من إختلاف مهام كل هيئة .

والجدول التالي يوضح عدد المناصب التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص

الجدولرقم(3– 10): عدد مناصب شغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لولاية قالمة لفترة(2017)

قطاع النشاط	المؤسسات التي توقفت على النشاط	المؤسسات التي أعادت بداية النشاط	المؤسسات الناشطة	عدد مناصب الشغل نهاية 2017
الفلاحة والصيد البحري	4	5	64	385
المياه والطاقة	--	--	1	33
المناجم والمحاجر	14	--	13	429
الحديد والصلب	10	--	6	108
مواد البناء	29	2	30	610
كيمياء–مطاط–بلاستيك	--	--	12	263
الصناعة الغذائية	19	13	53	1639
صناعة النسيج	10	--	29	323
صناعة الجلود	33	--	--	0
صناعة الخشب والفلين والورق	12	2	14	184
صناعة مختلفة	4	2	2	131
البناء والأشغال العمومية	210	101	225	6929
النقل والمواصلات	26	13	122	1559
التجارة	69	34	507	2637
الفندقة والإطعام	36	8	101	921
خدمات مقدمة للمؤسسات	195	41	111	3101
خدمات للعائلات	22	36	164	1456
خدمات للمرافق الجماعية	--	--	--	--
خدمات الأشغال البترولية	--	--	--	23
المحروقات	--	--	--	--
المجموع	664	259	1450	20813

المصدر:وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تتوفر على عدد كبير من مناصب العمل حيث يقدر ب20813 منصب عمل وهذا راجع للدعم الكبير التي تتحصل عليه هذه المؤسسات من قبل الدولة وكذلك لحرية أصحاب المشاريع في إختيار القطاع الذي يتناسب مع قدراته ومؤهلاته ومهاراته .

3. 4. 2 دور الهيئات الداعمة في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الهيئات الداعمة والمراقبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، ولهذا فقد بينت بعض التجارب العلمية مدي القدرة الهائلة لهذه الهيئات على تشجيع التنمية المحلية من خلال مساهمتها في دعم حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه الهيئات مايلي :

أولا) الوكالة الوطنية للشغل(ANEM) :

تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 18 فيفري 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي وتلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق التشغيل، كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة[1]؛

ثانيا) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي هيئة عمومية ، أنشأت في عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات . هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35 سنة) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات .

ويضمن الجهاز عملية المرافقة لمراحل خلق المؤسسة وتوسيعها ، يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملاين دينار ،كما أنشأ أساسا لإجراء الدعم التالي[2] :

مساعدة وتكوين مميز للشباب صاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل

- **المساعدات المالية:**
  - يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع ؛
  - التخفيض في الضرائب البنكية .

حيث تساعد في الحصول على تمويل البنك يمثل 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع من خلال إجراء مبسط من لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القرض ,وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار /قروض .

وتتواجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في كامل التراب الوطني عبر مجموعة من الفروع ،والملحقات التي تتوفر على كل المعطيات .

ثالثا) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) :

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير (القرض المصغر)، رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخد على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة .القرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبدء نشاط أوحرفة ...

[1] محمد بوقموم، جزيرة معيزي، (2018)، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل –حالة ولاية قالمة االفترة(2006–2016)**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوح بالدنمارك، العدد21، ص ص 97- 99.

[2] www. Mdipi .gov.dz (Consulté e le23/7/2019) وزارة الصناعةوالمناجم

هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18عاما ، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم ، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت ، يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع وخدمات . والقروض المقدمة من طرف هذه الوكالة تتمثل في[1]:

- ✓ **قروض شراء المواد الأولية** :يتوقع الجهاز تمويلا بنسبة مئة بالمائة (دون أية مساهمة من طالب القرض المصغر) من قيمة شراء المادة الأولية بواسطة إقراض على شكل هبة ، وقيمة القرض لا تتجاوز المئة ألف دج
- ✓ **قروض إقتناء عتاد وتجهيزات صغيرة** :
  - **تم تحديد** التكلفة القصوى للمشروع بـ مليون دج ؛
  - تتوقع التركيبة المالية المقترحة من الجهاز مايلي :
    - المساهمة الشخصية :واحد بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع ؛
    - الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة : 29 بالمائة من التكلفة الإجمالية وبالإقراض على شكل هبة ؛
    - البنك : 70 بالمائة التكلفة الإجمالية (فوائد مخفضة).

الوكالة متمثلة في 49 تنسيقية ولائية مدعمة بخليات مرافقة دورها الأساسي هوالإستقبال والإعلام ومساعدة المترشحين للقرض المصغرة على تجسيد مشاريعهم .

رابعا) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) :

تقع في نهج بوحفص السبتي (باب سكيكدة) أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/ 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، يتكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بجهاز دعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (35- 50 سنة)، وأنشأ هذا الصندوق بهدف محاربة البطالة تحت وزارة مصلحة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛

ومن بين المهام الذي يقدمها هذا الصندوق نجد[2] :

أ/ نظام التأمين على البطالة تتمثل في:

1-التكفل بالعمال المسرحين لأسباب إقتصادية ماديا (منحهم أجور لمدة أقصاه ثلاثة سنوات(03 سنوات)، بمعني الحد الأدني ستة (06) أشهر والحد الأقصى ثلاثة (03) سنوات حسب نوع النشاط:

2-التكفل بالعمال المسرحين من حيث منحهم تكوين من أجل إعادة تأهيلهم؛

3-مساعدة العمال المسرحين في البحث على أعمال لدعم العمل الحر وإنشاء مؤسسات؛

[1] مرجع نفسه

[2] وثائق إدارية مقدمة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية قالمة.

4–مساعدة المؤسسات المتضررة وذلك بدخول الوكالة كشريك مع هذه المؤسسة وتقوم بتقديم المساعدة لها التي تتمثل في توفير السيولة من أجل دعمها؛

ب/ جهاز إحداث النشاطات من طرف البطالين تتمثل مهاماتها في مساعدة البطالين في إنشاء مؤسسات بين البطال والصندوق والمؤسسات البنكية بنسب متفاوتة (البنك 70%، الصندوق من 28% إلى 29% حسب قيمة المشروع والبطال بنسبة من 1% إلى 2% حسب قيمة المشروع؛

ج/ إمتيازات جبائية تمتد إلى ثلاثة (03) سنوات ويمكن تمديدها إلى ثلاثة (03) سنوات أخرى في حالة توظيف صاحب المشروع بصفة دائمة للموظفين؛

د/ إمتيازات في ظل قانون 21/06 وإجراءات تدخل في دعم التشغيل وتتمثل في:

–منح تخفيضات في نسبة مساهمة الضمان الإجتماعي بنسبة 18%؛

–التحفيزات ألف (100) دينار على كل منصب عمل دائم؛

–تخفيضات زائدة للضمان الإجتماعي لمدة ثلاثة (03) سنوات؛

حيث أن هذا الصندوق يساهم في المحافظة على الإستقرار المدني.

خامسا) الجهاز المساعد عى الإدماج المهني:

يعتمد هذا الجهاز في سيره على محتوى المرسوم التنفيذي رقم 126/08 الصادر في 16 أفريل 2008 في تحديد آلية مسيره، حيث يتضمن هذا الجهاز على ثلاثة (03) عقود إدماج والتي سيتم تناولها بنوع من التفصيل[1]:

أ/ عقود إدماج حاملي الشهادات: يوجه هذا النوع من العقود إلى خريجي التعليم العالي،وكذا التقنيين السامين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، إذ يعتبر الإهتمام بهذه الفئة من أولويات الحكومة الجزائرية حيث تتوفر الجزائر عدد معتبر من خريجي الجامعات والمقدر بحوالي 120 ألف حامل شهادة على الأقل سنويا يوفدون سنويا إلى سوق العمل،وقد كانت قدرت مدة العقد سنة قابلة للتجديد لسنتين، وبعد الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية إبتداء من 2011 أصبحت تقدر مدة العقد قابلة للتجديد بثلاث سنوات أخرى كما تم الرفع من قيمة الأجر المستفاد منه؛

ب/ عقود الإدماج المهني:وهي موجهة للتكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أولديهم مؤهلات مهنية، وتتمثل هذه الشريحة مالا يقل عن 64 % من مجموع العاطلين عن العمل، وتقل قيمة الأجر فيها عن العقود الأولى؛

ج/ عقود تكوين الإدماج: يمنح هذا النوع من العقود إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل، كما توفر لهم فرصة الحصول على تكوين مؤهل وإكتساب مهارات تزيد من حظوظ توظيفهم،

[1] محمد بوقموم، جزيرة معيزي، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص99، 100.

يتكفل بهذه الفئة في إطار جهاز المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية بدخل ضعيف، وقد شهدت هذه العقود تمديد لمدة الإدماج إلى 10 سنوات دون إمكانية التوظيف؛

والجدول التالي يوضح تفاصيل حول هذه العقود من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني بولاية قالمة

الجدول رقم(3-11): جهاز المساعدة على الادماج المهني من 2008 الى غاية 2018

نوعية العقود	2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري	قطاع اقتصادي	قطاع اداري
عقد حاملي الشهادات cid	777	53	2007	615	1846	1792	1871	6484	618	644	443	268	701	0	619	0	832	0	1217	35	652	12
عقد الادماج المهني Cip	418	0	1328	380	1954	800	3300	4950	1374	650	793	13	501	0	321	0	376	0	419	0	510	769
عقد تكوين الادماج Cfi	75	753	23	1020	71	4025	600	2860	203	392	143	0	97	0	53	0	52	0	55	52	9	45
المجموع	**1270**	**806**	**3358**	**2015**	**3871**	**6617**	**5771**	**14294**	**2195**	**1686**	**1379**	**281**	**1299**	**00**	**993**	**00**	**1260**	**00**	**1691**	**87**	**1171**	**826**
المجموع	2076		5373		10488		20065		3881		1660		1299		993		1260		1778		1997	

المصدر:وثائق إدارية مقدمة عن مديرية التشغيل لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن القطاع الإقتصادي يستحوذ على نسبة كبيرة من طالبي العقود رغم إختلاف طبيعة العقود ونوعها، حيث يصل عدد العقود سنة 2008 بين القطاع الإقتصادي والإداري إلى 2076 عقد رغم إختلاف طبيعة العقود المقدمة من طرف الوكالة، كما نلاحظ تزايد ملحوظ في عدد هذه العقود خلال السنوات الموالية حيث وصلت إلى 3881 ثم بدأ بالإنخفاض في السنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018،وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الأزمة الإقتصادية التي عانت منها الدولة ولازالت تعاني منها وتبعياتها على الولاية

3. 5 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية قالمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا هاما من النسيج الإقتصادي ،حيث أنها تساهم بشكل كبير وفعال لتحقيق لأهداف المرجوة منها وذلك من خلال مساهمتها في توفير مناصب عمل والحد من مشكل البطالة وتحقيق تنمية محلية على مستوى الولاية ، ولإبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة قامت السلطات المسؤولة بوضع مجموعة من الهياكل والهيئات الداعمة لهذا القطاع .

3 .5 .1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات المستقطبة ليد عاملة كبيرة والتي توفر مناصب عمل كثيرة، وهذا نتيجة إهتمامها بجميع المهن وفي جميع المجالات .

أولا) التشغيل بولاية قالمة

الجدول رقم (3–12) : تطور التشغيل لولاية قالمة لفترة (2012–2017)

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السكان	498252	498252	525460	525460	525460	550073
نسبة التغير	--	--	%5.46	--	--	%5.71
عدد المشتغلين	185586	182125	170508	140598	143283	145000
نسبة التغير	--	% -1.86	%-6.37	%-17.54	%1.91	%1.93
السكان البطالين	16467	13174	17798	16417	16582	14000
نسبة التغير	--	%19.99	%35.09	%7.75	%1	%0.84
السكان الذين هم في سن العمل	330404	330404	433517	--	--	160000
نسبة التغير	--	--	%31.20	--	--	%11.51
نسبة البطالة	%8.14	%6.64	%9.45	%10.46	%10.37	%9.04

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتماد على وثائق ادارية مقدمة من مديرية التشغيل لولاية قالمة.

إستقراءا للجدول اعلاه تبين وأن ان معدل التغير لعدد السكان خلال السنوات الأولى عرف نوع من الثبات حيث وصل إلى 525460 نسمة بمعدل تغير يقدر بـ 5.46 %، ليظهر بعدها إرتفاع ملحوظ يقدر بـ 5.71% خلال سنة 2017 م .

أما بخصوص عدد المشتغلين فقد عرف إنخفاض ملحوض لسنتي 2015و2016وهذا راجع إلى الازمة الإقتصادية التي تعاني منها البلاد، حيث أنها إرتفع عدد المشتغلين في سنة 2017 بنسبة 1.93 % ،وهذا راجع لزدياد طلب المؤسسات على اليد العاملة المؤهلة .

أما في مايتعلق بمعدلات البطالة فقد عرفت ولاية قالمة معدلات تتراوح مابين 10.46% سنة 2015و9.04 % سنة 2017 .

وللوقوف بصورة أكثر وضوح على تطور التشغيل بولاية قالمة نورد الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-2) : تطور التشغيل لولاية قالمة لفترة (2012–2017)

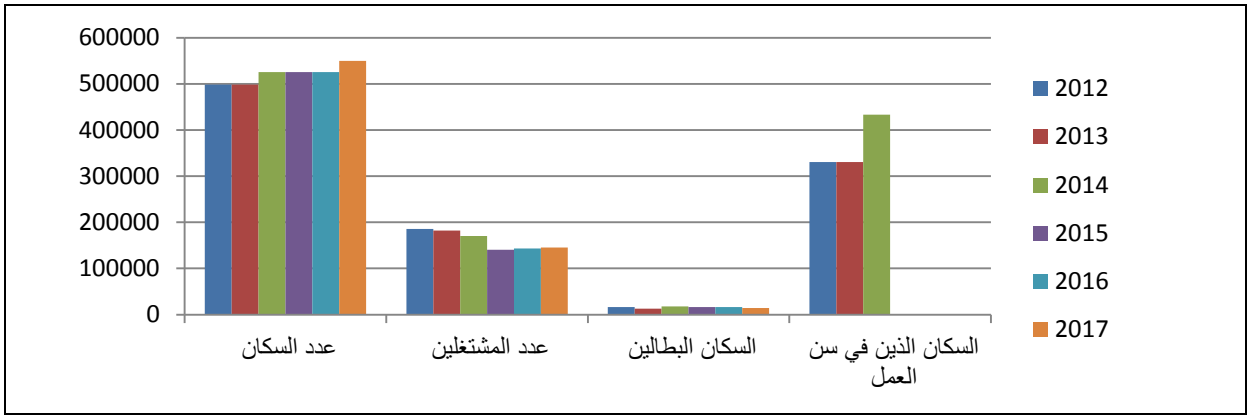

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على بيانات الجدول رقم (3-12)

ثانيا) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بولاية قالمة

نظرا لتزايد نمو السكان أولت ولاية قالمة أهمية كبيرة لمسألة التشغيل، وهذا محاولة منها للقضاء على البطالة وتحقيق تنمية في الولاية

أ / مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من بين أهم الهيئات التي تقوم بدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساعدته إلى أن تصبح من المؤسسات الريادية في مختلف المجالات التي تنشط فيها ، وعلي هذا الصدد يمكن توظيح المساهمة الفعالة التي تقوم بها هذه الوكالة في توفير مناصب عمل بنوع من الإجاز.

1) المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

فقد قامت هذه الوكالة بمحاولة منها لتقديم بعض الدعم والسيولة لمختلف المشاريع التي قدمت لها في مختلف القطاعات والمجالات ،ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموضح كالتالي :

جدول رقم (3–13) : عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع الممولة	49	61	107	221	236	1176	2141	730	734	366	154
النسبة %	0.82	1.02	1.73	3.70	3.90	19.71	35.88	12.23	12.30	6.13	2.58

المصدر:محمد بوقموم،جزيرة معيزي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل حالةولاية قالمة للفترة(2006–2016)** مجلة الحقوق والعلوم السياسية،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، ،35(1)، ص98 .

من خلال الجدول الموضح أعلاه يمكن القول أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة كانت متذبذبة حيث أنها عرفت زيادة معتبرة في السنوات الألى من الدراسة وهذا راجع لعدم معرفة أصحاب المشاريع بالإمتيازات الممنوحة من طرف هذه الوكالة ، إلى أن هذه الزيادة باتت بالنقصان إلى أن وصلت الى أدنى نسبة ممكنة ،وهذا راجع لنوع وطبيعة السياسات المعتمدة من الدولة في إطار الوكالة والتي يمكن حصرها في فتح المجال أمام الشباب في إنشاء المشاريع ، وهذا كون أن المشاريع زادت من 49 مشروع خلال سنة 2006 إلى 2141 مشروع خلال سنة 2012 .

2) مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في خلق فرص عمل :

وللإشارة بصورة أكثر وضوح على التطور عدد مناصب العمل المتوفرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للفترة المدروسة نقوم بإجاز الجدول الآتي :

الجدول رقم (3–14) :عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة (2006–2016)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المناصب الموفرة	100	114	207	430	545	2447	4188	1589	1737	799	359
النسبة %	0.80	0.91	1.65	3.43	4.35	19.55	33.46	12.69	13.88	6.38	2.9

المصدر : محمد بوقموم ،جزيرة معيزي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل حالةولاية قالمة للفترة(2006–2016)** مجلةالحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر ،35(1)، ص98.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المناصب الموفرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عرف زيادة تدريجية حيث وفرت الوكالة سنة 2006 بـ 100 منصب عمل ثم بدأت بالإرتفاع إلى أعلى ذروتها في سنة 2012 ب 4188 منصب عمل ، وهذا راجع إلى أن هدف الوكالة المتمثل في تسهيل منح السيولة النقدية للشباب أصحاب المشاريع ، وبطبيعة الحال إلى نوع وطبيعة السياسات المنتهجة من طرف الوكالة من فئة

إلى أخرى .ثم بدأت مناصب العمل بالتراجع إلى أن وصلت إلى 359 منصب عمل بسبب الأزمة التي عانت منها البلاد وسياسة التقشف المتبعة من قبل الدولة والتي تزامنت مع إنخفاض أسعار النفط .

والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (3-3) : تطور المشاريع الممولة ومناصب العمل الموفرة من طرف الوكالة

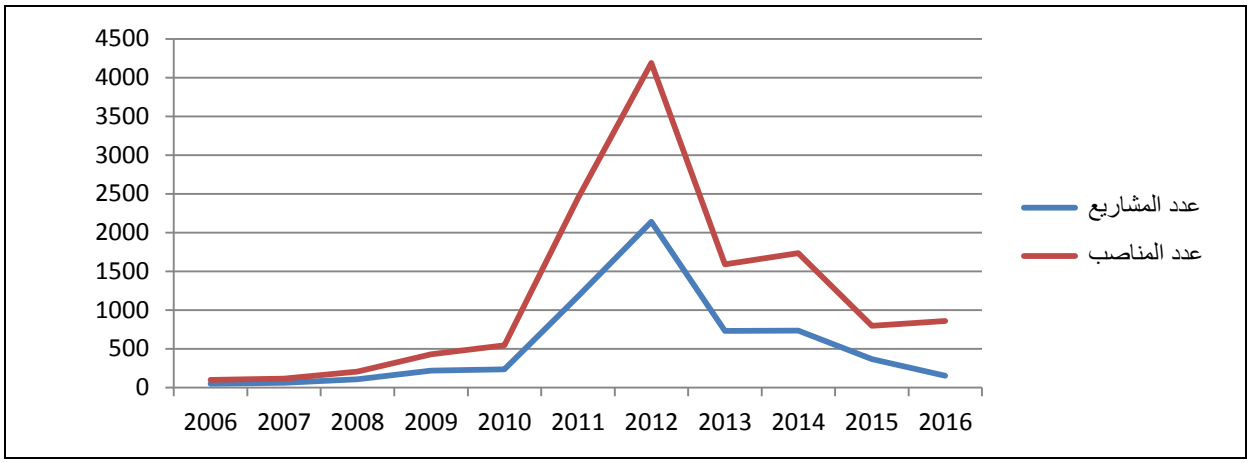

المصدر:من اعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول رقم (3-13)و(3-14)

ب / مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الوكالات التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية ، وهذا كون أن هذه الوكالة تعتبر سياسة دعم مباشرة ، حيث تشرف عل تسيير الصيغ المختلفة للتمويل سواء كانت بفائدة أوبدون فائدة .

1–المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

حتى نتمكن من الوقوف على حجم وطبيعة المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-15) : عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة

تنسيق / قالمة	عدد الاعتمادات الممنوحة لشراء مواد اولية	مبلغ البرنامج الوطني للبحث لشراء المواد الأولية	عدد الاعتمادات الممنوحة للمشاريع	مبلغ البرنامج الوطني للمشاريع	العدد الاجمالي للاعتمادات الممنوحة	المبلغ الاجمالي (لشراء المواد الاوليةوالمشاريع)
من 2005 الى 2011	6802	206.197.035,70	213	20.727.088,40	**7033**	226.924.124,10
2012	1657	77.672.636,03	72	14.389.670,38	**1729**	92.0620306,41
2013	1759	94.152.225,83	136	31.110.723,70	**1895**	125.262.949,53
2014	2164	131.400.000,00	284	72.529.246,82	**2448**	203.929.246,82
2015	2112	143.640.000,00	227	59.475.705,63	**2339**	203.115.705,63
2016	216	23.520.000,00	134	36.034.221,98	**395**	38.384.221,98
2017	530	32.352.880,19	32	8.439.477,67	**562**	40.792.357,86
2018	1413	59.404.453,34	144	39.700.581,01	**1557**	99.105.034,35

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق مقدمة من (ANGEM)،وكالة قالمة.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه ان عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في السنة الألى مرتفع في حين بدأ بالتراجع في السنوات الموالية حيث وصل في سنة 2017 عدد المشاريع الى 562 مشروع وهذا راجع إلى الازمة التي عانت منها البلاد وهذا ماأدى إلى نقص المشاريع في حين في سنة 2018 عرفت إرتفاع في عدد المشاريع حيث بلغ عددها 1557 مشروع بسبب التحسن الذي طرأ على الوضع الإقتصادي خلال هذه الفترة نتيجة لإرتفاع أسعار البترول .

الجدول رقم (3-16) : عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

تنسيق / قالمة	قطاع النشاط							
	زراعة	صناعة صغيرة جدا	بناء والاشغال العمومية	خدمات	حرف	تجارة	صيد سمك	المجموع
من 2005 الى 2011	2186	1231	520	1421	4416	00	--	**9774**
2012	251	67	117	221	742	04	--	**1402**
2013	251	244	183	361	1272	23	--	**2334**
2014	118	776	213	277	1174	237	3	**2798**
2015	87	866	276	291	1025	179	--	**2724**
2016	7	112	40	40	161	9	--	**369**
2017	20	225	36	46	229	06	--	**562**
2018	94	801	65	124	449	24	--	**1558**

المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على وثائق مقدمة من (**ANGEM**)**و**كالة قالمة .

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن الوكالة تهتم بقطاع الحرفيين منذ النشأة حيث يحوز قطاع الحرفين على أكبر نسبة من التمويل في كل هذه السنوات وهذا راجع إلى نوع وطبيعة القروض المقدمة من طرف هذه الوكالة لأصحاب هذه الحرف .

والشكل التالي يوضح عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

الشكل رقم (3-4) : عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

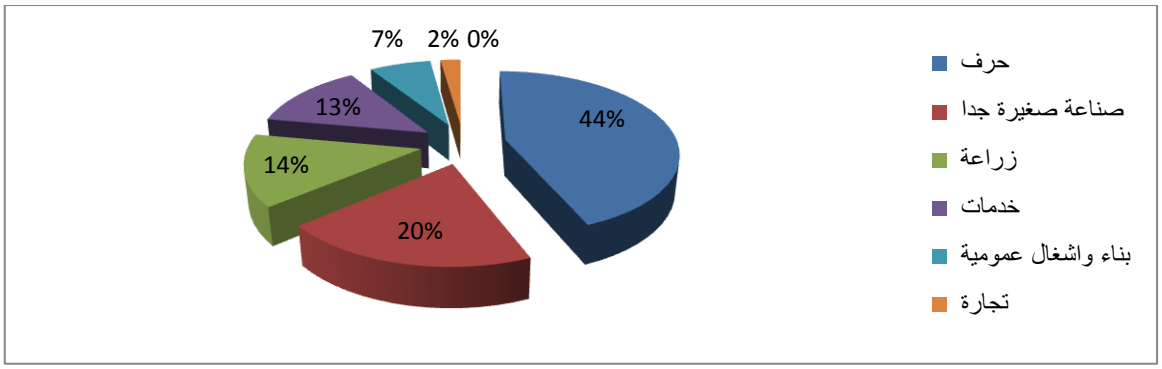

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم(3-16)

من خلال بيانات الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر من التمويل تعود لقطاع الحرف وهذا راجع لتناسب حجم القروض التي تقدمها الوكالة مع هذا القطاع ، حيث أنها فاقت 43 % ، ثم يليه قطاع

صناعات صغيرة جدا بنسبة 20%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 14 % ، ثم قطاع الخدمات ب 13%، ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة كانت محدود وتقدر ب 6 %وهذا نظرا لضخامة الأموال التي يحتاجها صاحب المشروع ، ثم يأتي بعدها قطاع تجارة بنسبة 2 %وهي نسبة قليلة جدا .

2– مساهمة الوكالة الطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب عمل (2005– 2018)

تختلف مناصب العمل توفرها الوكالة حسب طبيعة القروض المقدمة حيث تعتبر القروض المقدمة لشراء المواد الأولية موفرة لمناصب عمل مؤقتة في حين القروض المقدمة لتمويل المشاريع هي موفرة لمناصب عمل دائمة وهذا ماستوضحه الجداول التالية :

الجدول رقم (3–17) : مساهمة **ANGME** في توفير مناصب عمل حسب الجنس والمناطق الخاص بشراء المواد الاولية

التنسيق / قالمة	نساء		رجال		المجموع
	منطقة ريفية	منطقة حضارية	منطقة ريفية	منطقة حضارية	
من 2005الى 2011	968	2427	678	2729	**6802**
2012	223	744	213	477	**1657**
2013	402	917	101	339	**1759**
2014	649	1228	118	169	**2164**
2015	648	1228	52	184	**2112**
2016	79	131	30	21	**261**
2017	80	382	14	54	**530**
2018	415	857	18	69	**1413**

المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على وثائق مقدمة من (**ANGEM**)وكالة قالمة .

ويمكن ترجمة معطيات هذا الجدول وتوضيها أكثر في الشكل الموالي :

الشكل رقم (3–5) : نسب مساهمة ANGME في توفير مناصب عمل الخاصة بشراء المواد الاولية

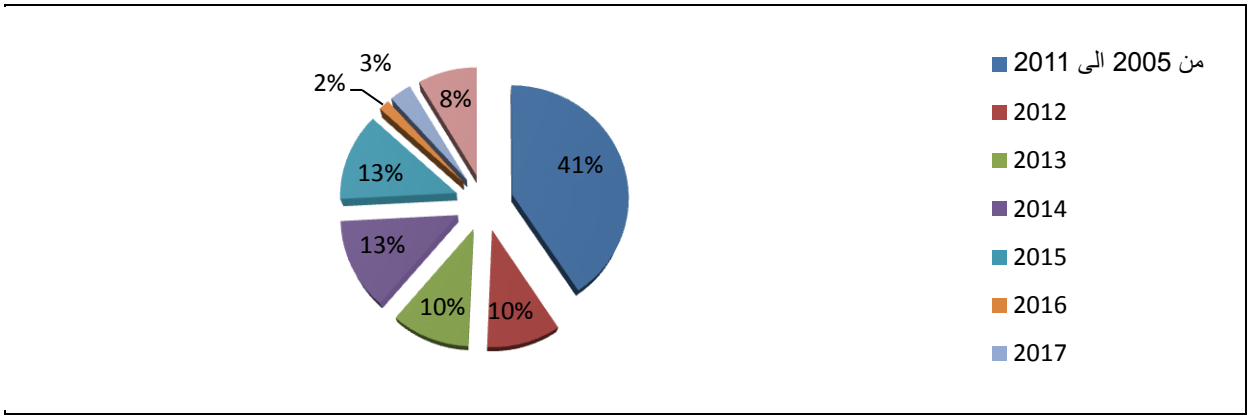

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات جدول رقم (3–17)

يبين الشكل أعلاه إن مساهمة الوكالة ANGME في توفير مناصب العمل أن أكبر نسبة خلال الفترة 2005–2011 التي تقدر بـ 40.73 % في توفير مناصب عمل للعاملين من خلال القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية وهذا نظرا لإختلاف المناطق سواء حضرية أو ريفية وكذلك الجنس سواء كانت رجال أو نساء

الجدول رقم (3-18) : مساهمة ANGME في توفير مناصب عمل حسب الجنس والمناطق الخاص بالمشاريع

التنسيق / قالمة	نساء		رجال		المجموع
	منطقة ريفية	منطقة حضرية	منطقة ريفية	منطقة حضرية	
من 2005الى 2011	01	64	18	148	**213**
2012	02	25	20	25	**72**
2013	08	22	28	78	**136**
2014	08	22	66	188	**284**
2015	05	24	55	143	**227**
2016	10	16	45	63	**134**
2017	00	08	02	22	**32**
2018	01	32	18	93	**144**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق مقدمة من (ANGEM)

ويمكن ترجمة معطيات الجدول إأعلاه وتوضيها أكثر في الشكل الموالي:

شكل رقم (3-6) : نسب مساهمة ANGME في توفير مناصب عمل الخاصة بالمشاريع

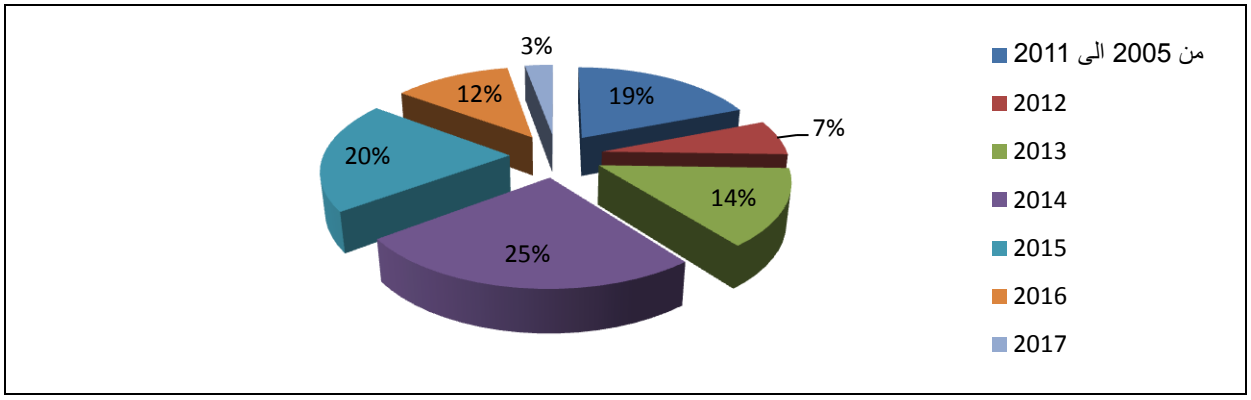

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (3-18)

نلاحظ من خلال ماسبق أن أكبر نسبة خلال الفترة المدروسة 22.86 % التي حققت في سنة 2014 حيث وفرت مناصب عمل كثيرة مقارنة بالسنوات الأخرى ، وهذا راجع إلى كون هذه المشاريع تحتاج الى يد عاملة رغم إختلاف المشاريع من منطقة إلى أخرى سواء كانت ريفية أوحضارية

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن مساهمة ANGEM في توفير مناصب عمل أن النسبة الأكبر من العاملين في القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية بنسبة 93.07 % ، بينما حاز أصحاب المشاريع على نسبة 6.93 %.

ج/ مساهمة الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC)

يعتبر الصندوق الوطني للتامين على البطالة مؤسسة عمومية تهدف إلى التخفيف والحد نوعا ما من البطالة من خلال توفير مناصب شغل ومنح أجر ، حيث أنها تساهم بشكل كبير في ضمان المؤسسات لدى البنوك والتخفيف من مختلف الآثار الإجتماعية التي تنجم عن تسريح العمال في القطاع الإقتصادي ،وبالنسبة لولاية قالمة فإن هذا الجهاز بدأ نشاطه منذ سنة 2005 في تمويل المشاريع وفي مايلي تفصيل لعدد المشاريع الممولة وعدد الموظفين من قبل هذا الجهاز .

1- التوزيع الجغرافي لعدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة وحسب قطاع النشاط

يبين لنا الجدول التالي وجود نوع من التباين في توزيع هذه المشاريع بين بلديات الولاية، فتتركز بعض المشاريع بصفة كبيرة في بعض البلديات ، في حين تتركز البعض الأخر في بعض البلديات الأخر.

الجدول رقم(3-19): عدد المؤسسات المنشأة حسب البلديات وقطاع النشاط

البلدية	قطاع النشاط						المجموع
دائرة قالمة	النقل	الخدمات	أشغال البناء	الصناعة	الحرف	الفلاحة	
قالمة	507	443	79	118	201	05	1353
بن جراح	16	03	01	03	03	04	30
المجموع	523	446	80	121	204	09	1383
دائرة قلعة بوصبع							
قلعة بوصع	24	10	04	05	06	04	53
النشماية	16	12	02	02	04	05	41
بلخير	83	55	16	14	24	04	196
بني مزلين	15	04	01	00	02	06	28
بومهرة احمد	51	25	05	10	20	13	124
جبالة خميسي	14	02	00	02	03	02	23
المجموع	203	108	28	33	59	34	465
دائرة بوشقوف							
بوشقوف	113	42	09	25	35	11	235
وادي فراغة	29	08	01	01	04	01	44
عين بن بيضاء	22	11	00	02	03	02	40
مجاز الصفا	23	09	00	03	06	03	44
المجموع	187	70	10	31	48	17	363
دائرةوادي الزناتي							
واد الزناتي	30	27	06	02	10	02	77
برج صباط	03	01	01	00	02	03	10
عين رقادة	10	06	00	04	04	00	24
المجموع	43	34	07	06	16	05	111
دائرة عين مخلوف							
عين مخلوف	23	08	01	03	06	05	46
تاملوكة	09	07	01	03	09	07	36
عين العربي	12	07	04	03	02	09	37
المجموع	44	22	06	09	17	21	119
دائرة عين حساينية							
عين حساينية	10	05	06	02	05	00	28
مجازعمار	17	11	02	01	08	02	41
راس العقبة	00	01	00	01	03	00	05
سلاوة عنونة	05	01	00	00	00	08	14
المجموع	32	18	08	04	16	10	88

دائرة الخزارة							
الخزارة	40	11	03	02	09	10	75
عين صندل	19	05	00	02	01	06	33
بوحشانة	13	02	00	02	01	03	21
المجموع	72	18	03	06	11	19	129
دائرة حمام دباغ							
حمام دباغ	27	14	08	04	11	02	66
بوحمدان	05	02	00	02	04	03	16
الركنية	28	09	06	01	06	12	62
المجموع	60	25	14	07	21	17	144
دائرة هيليوبوليس							
هيليوبوليس	68	65	06	24	38	08	209
بوعاتي محمود	26	09	02	02	06	05	50
الفجوج	26	20	03	07	12	06	74
المجموع	120	94	11	33	56	19	333
دائرة حمام النبائل							
حمام النبائل	47	11	01	01	10	07	77
الدهوارة	16	04	01	02	01	00	24
واد الشحم	22	09	05	03	12	03	54
المجموع	85	24	07	06	23	10	155
المجموع	1369	859	174	256	471	161	3290

المصدر :وثائق إدارية مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNACوكالة قالمة .

ويمكن الإشارة بصورة أكثروضوح إلى معلومات الجدول وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (3–7): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الاقتصادي

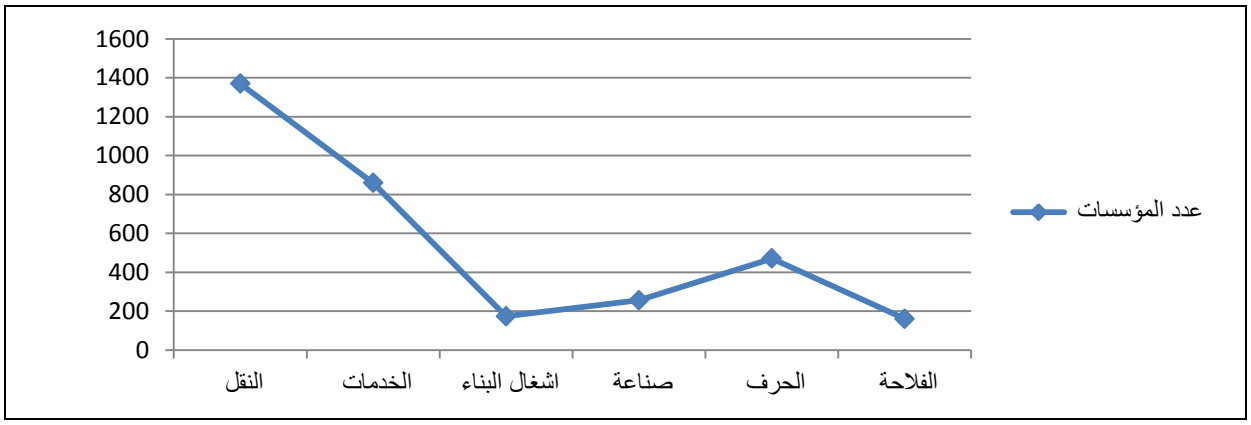

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (3–19).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المشاريع في تناقص ملحوظ ، مع سيطرة قطاع النقل وتحصله على أكبر نسبة من عدد المؤسسات ، ثم يليها قطاع الخدمات وباقي القطاعات الأخرى ، بحيث سجلت أضعف نسبة لعدد المشاريع في القطاع الفلاحي وهذا راجع إلى عزوف الشباب أو أصحاب المشاريع إلى الإهتمام بهذا القطاع.

2- توزيع مناصب العمل الموفرة حسب القطاعات

يوضحة الجدول التالي توزيع مناصب العمل الوفرة داخل قطاعات النشاط

جدول رقم (3-20) : مناصب الشغل حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط / مناصب الشغل	النقل	الخدمات	أشغال البناء	الصناعة	الحرف	الفلاحة	المجموع
	2302	1958	1000	913	1522	585	8280

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على وثائق إدارية مقدمة من CNACوكالة قالمة .

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن عدد مناصب الشغل في تراجع ملحوظ حيث توفر قطاع النقل على أكبر عدد من مناصب العمل والتي قدرت ب 2302 منصب عمل ، أما في ما يخص قطاع الخدمات فقد وفرت 1958 منصب عمل وفيما يخص القطاعات الأخرى فقد وفرت عدد قليل من مناصب عمل وهذا راجع إلى أن أصحاب المشاريع أولوا إهتمامهم بقطاع النقل لكونه يحقق ربح سريع وبتكاليف منخفضة ، فيما أهمل والقطاع الفلاحي الذي يعتبر بمثابة قصب الحياة والركيزة الأساسية لولاية قالمة، لما تتمتع به الولاية من أراضي زراعية واسعة وخصبة وكذلك ذات مناخ معتدل .

3 - توزيع المؤسسات حسب المستوى التعليمي

يحضى طالبي العمل على مستويات تعليمية مختلفة تمكنهم من التوزع بين مختلف المؤسسات من قبل هذا الصندوق والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (3-21) : عدد المؤسسات المنشآة حسب المستوى التعليمي

الرقم التسلسلي	تسمية	العدد
01	دون مستوى	98
02	ابتدائي	880
03	متوسط	1326
04	ثانوي	696
05	جامعي	186
06	شهادة تكوين مهني	104
المجموع		**3290**

المصدر :وثائق ادارية مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNACوكالة قالمة .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النسبة الأكبر في المستوى المتوسط والمستوى الإبتدائي والمستوى الثانوي وذلك راجع إلى التسرب المدرسي في هذه الأطوار مما ينجم عنه توجه أكبر عدد من الشباب إلى سوق العمل يتميزون بنقص الخبرة والكفاءة المهنية ، أما بالنسبة للحاصلي على المستوى الجامعي وشهادة التكوين المهني فالدراسة أخرتهم عن الإلتحاق بسوق العمل .والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-8): عدد المؤسسات المنشاة حسب المستوى التعليمي

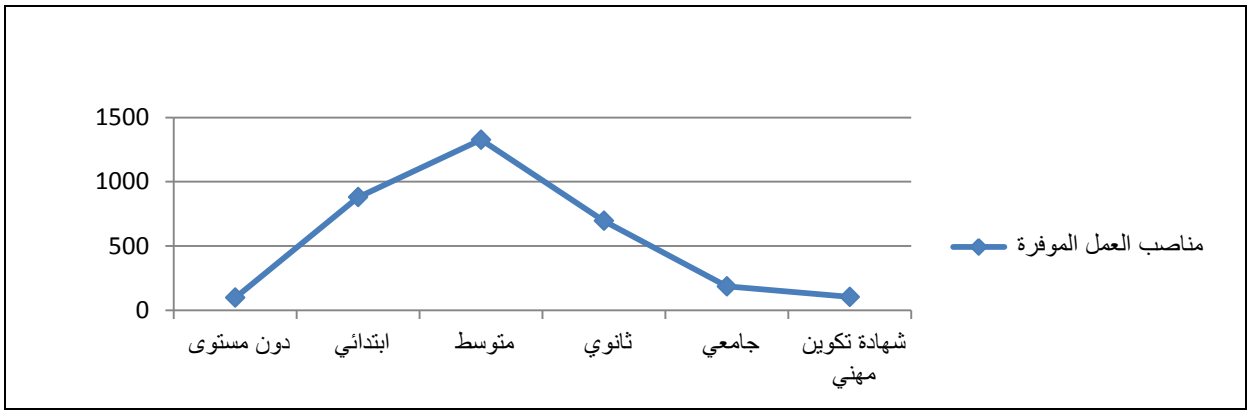

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (3-21)

ومن خلال ماسبق يمكن توضيح مساهمات الهيئات في توفير مناصب عمل من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-22) مساهمة هيئات التشغيل في توفير مناصب العمل

أجهزة التشغيل	عدد العمال	النسبة
ANSEJ	12515	%32.31
ANGEM	17940	%46.31
CNAC	8280	%21.38
المجموع	38735	%100

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على ماسبق من معلومات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وإستقراء لمساهمة هيئات التشغيل في توفير مناصب عمل حيث أنه يتضح لنا أن هناك تفاوت طفيف في توفير مناصب عمل بين الهيئات ، حيث نلاحظ أن ANGEM تحتل المرتبة الأولى حيث تساهم بنسبة 46.31 %، بعدها ANSEJ بنسبة 32.31% ، أما CNAC فهي تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 21.38 %، ونظرا للإنتشار البطالة وإشتدادها سواء في المناطق الريفية أوالحضارية أولت ولاية قالمة إهتماما كبيرا بمسألة التشغيل ، محاولة منها لتخفيف من مشكلة البطالة وتحقيق تنمية محلية ،ولتحقيق كل ذلك لجأت الولاية إلى إنشاء هيئات لدعم وتشغيل الشباب .

3 .5 .2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية المحلية

لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع والرفع من عجلة التنمية المحلية في ولاية قالمة ، حيث يعد الإستثمار فيها من أهم محركات التنمية ،ونظرا لأهمية هذا القطاع في التنمية بشقيها الإقتصادي والإجتماعي.ولابد من الوقوف على الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لولاية قالمة من خلال مايلي:

أولا) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة الفقر :

عرفت الجماعات المحلية إرتفاعا كبيرا في معدلات الفقر خاصة خلال فترة الإصلاحات الإقتصادية ، وللتخفيف من حدة المشكلة وضعت الدولة آليات تساعد على خلق المداخيل للشباب البطال تمثلت في صندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

لقد ساهمت هذه الآليات على مستوى ولاية قالمة في تمويل عدد معتبر من المشاريع ؛حيث إستطاعت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أن تمول 5966 مشروع وبنسبة تشغيل تقدر بـ 32.31 %، كما ساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أن يمول 3290 مشروع بنسبة تشغيل تقدر بـ 21.38% ، أما في ما يخص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فقد ساهمت منذ بداية نشاطها في تمويل 21521 مشروع بنسبة تشغيل تقدر 46.31 % .

ثانيا) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستقرار سكان الولاية :

عرفت ولاية قالمة على غرار العديد من ولايات الوطن هجرة كبيرة من البلديات الريفية نحو البلديات الحضرية خاصة خلال فترة التسعينات بحثا عن العمل وخدمات المرافق العامة ، وإزدادت حدة المشكلة خلال فترة التسعينات نتيجة تردي الأوضاع الأمنية وتفاقم ظاهرة العزلة والتهميش الذي شهدته العديد من البلديات الريفية ، الأمر الذي ترتب عنه تضخم سكان البلديات الحضرية المستقطبة للسكان النازحين .

إن إنخفاض الكثافة السكانية بالبلديات الريفية يرجع إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بسبب العزلة والتخلف لهذه البلديات، بالإضافة إلى ضعف الأنشطة الإقتصادية وخاصة المشاريع الصغيرة التي يمكن أن توفر مناصب الشغل للبطالين وتحد من إنتشار الفقر وتساهم في تحسين مستوى معيشة السكان ، بالإضافة إلى إفتقارها للخدمات والمرافق الضرورية ،وهي عوامل تؤثر غلى جذب وتشجيع المستثمرين خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يحتاج إلى الدعم والمرافقة.

ثالثا) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستغلال الموارد المحلية المتاحة :

إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الألى على إستغلال الموارد المحلية ،وفي هذا الخصوص تمتلك ولاية قالمة العديد من الإمكانيات الإقتصادية الممكن إستغلالها في خدمة التنمية المحلية ، وقد تم توضيح سابقا على ماتمتلكه الولاية من مقومات سياحية وكذالك ماتمتلكه في القطاع الفلاحي .

رابعا) مساهمتها في تلبية إحتياجات السكان :

إن من أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي محلية النشاط، وبالتالي فهي تسعى لإستغلال الموارد المحلية بغية تلبية إحتياجات سكان الولاية

5.4. خلاصة

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن التوصل أن الدور والمساهمة الفعالة لهذا النوع من المؤسسات ألا وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية قالمة في الإرتقاء وتحقيق التنمية المحلية في هذه الولاية ، وهذا من خلال الدور البارز لها في تحقيق فرص تشغيل ومحاولة إمتصاص الجزء الأكبر من البطالة ، وفعاليتها في تغطية الإحتياجات المحلية للولاية والنهوض بمختلف القطاعات ، غير أن هذا الدور لن يكون كافي ، بسبب المشاكل التي تحد وتعاني منها هذه المؤسسات ، فضلا عن بيئتها التي تمتاز بحدة المنافسة ،وقد توصلنا في دراستنا الميدانية إلى ضرورة تحقيق التنمية المحلية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجل تفعيل دورها التنموي .

الخاتمة العامة

خاتمة

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مساهمة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة، وقد بينت أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر منهجا متميزا قائما بذاته ومنهجا مكملا لقطاع المؤسسات الكبيرة وهذا لما لها من دور فعال وكبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال الأهمية الكبيرة التي تكتسبها هذه المؤسسات في توفير مناصب شغل سواء كانت مؤقتة أو دائمة ومحاولة القضاء وإمتصاص الحد الأكبر من البطالة، وبالتالي العمل على تحسين الإنتاج المحلي في جميع المجالات ذات القطاعات المختلفة، ولتحقيق تنمية محلية قامت الدولة بوضع مجموعة من الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تبني إستراتيجية تعمل على دعم وترقية هذا القطاع، والتي من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

إختبار صحة الفرضيات

ومن مجمل ماسبق ولإثبات صحة الفرضية الرئيسية " **تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة** " حيث أننا وجدنا يأنها تقوم بتوفر أكبر قدر من مناصب عمل وبالتالي تقليص حجم البطالة، كما تزيد من حجم الأستثمارات وتستقطب اكبر عدد من المستثمرين إلى الولاية، كما أنها تساهم في الإهتمام بجميع القطاعات دون التركيز على قطاع واحد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية .

الفرضية الألى " **التنمية المحلية عملية دينامكية لها بعدين أساسيين** " حيث أننا وجدنا أن التنمية المحلية هي فعلا عملية دينامكية ومعقدة تتطلب وجود تشارك بين الجهود البسيطة وجهود الحكومة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة إلا أن لها عدة أبعاد يمكن حصرها في البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي ,البعد البيئي وهذا ماينفي صحة الفرضية الألى .

الفرضية الثانية " **تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات صناعية تخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية بغية تحقيق الربحية لكونها تتمتع بسهولة التأسيس** " حيث وجدنا أن رغم إختلاف التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم وجود عدة معايير تحدد مفهومها إلا أنه يمكن التوصل إلى أن هذه المؤسسات هي بالفعل مؤسسات تخلق عملا بدرجة عالية من المخاطر وهذا لما تتميز به من سمات وصفات خاصة سهولة التأسيس، المرونة ومركزية القرار، الكفاءة الإقتصادية، تلبية طلبات المستهلكين، التجديد تنويع الهيكل الإنتاجي الصناعي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة " **إعتمدت الدولة على هيئات داعمة طبقت من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى دعم هذه المؤسسات** " فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الدولة قامت بمحاولة تطوير هذا القطاع من

خلال وضع استراتيجية متكاملة تعتمد على عدة هياكل تطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة بطبيعة الحال إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة معالجة المشاكل التي تواجهها وحلها في أسرع وقت ممكن وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة:

يمكن الإلمام من خلال هذه الدراسة بمجموعة من النتائج وهي :

- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية المحلية بولاية قالمة من خلال المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من البطالة .
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإستثمار .
- ✓ امتلاك ولاية قالمة على مجموعة من الإمكانيات تمكنها وتؤهلها لإستقطاب المستثمرين وإنجاز مشاريع كبيرة .
- ✓ توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن ولاية قالمة تتوفر على امكانيات كثيرة إلا أنها تعاني من سوء الإستغلال والتسيير الغير عقلاني لهذه الموارد .

توصيات الدراسة :

- ✓ تقديم مزيد من الدعم للوكالات الناشطة سواء ماديا أو تقنيا ،ومراقبة هذه الأموال ومرافقة أصحاب المشاريع للخروج بأفضل النتائج .
- ✓ لابد من ضرورة الإهتمام بجميع القطاعات خاصة السياحة والزراعة دون الاعتماد فقط على الصناعات الغذائة وهذا لما تتمتع به ولاية قالمة من موارد طبيعية .
- ✓ تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال ، تسهيل مهارات المقاولة لدى الشباب ،والحد من الأعباء وحماية حقوق الملكية الفكرية .
- ✓ إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات ،القطاع الخاص ،الجماعات المحلية والغرف التجارية بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع ،وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة والتنظيم والتسويق والتمويل بالإضافة إلى المساعدات الفنية .
- ✓ تكيف التشريعات القانونية من أجل تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ توفير العقارات والمباني لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ إنشاء سوق دائمة لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وفرض ضرائب مرتفعة على المنتجات المستوردة .
- ✓ إستقطاب المستثمرين ودعمهم وتقديم التسهيلات لهم من أجل الاستثمار محليا .

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1) سالم عالي سالم صبران البريكي، (2018)، **أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولي.

2) أيمن عبد الله محمد أبو بكر، (2017)، **الاتجاهات المعاصرة في التمويل التأجيري مدخل(نظري–تطبيقي)**، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية االمتحدة، الجمهورية اللبنانية،لبنان، الطبعة الأولي.

3) زيدان جمال،(2014)، **إدارة التنمية المحلية–في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع–دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 11/10**، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر.

4) عبد الله خبابة، (2014)، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دارالجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية،مصر.

5) مصطفى يوسف كافي ، (2014)، **بيئة وتكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الالى،

6) نائل عبد الحافظ العواملة، 2013، **إدارة التنمية، الأسس– النظريات–التطبيقات العلمية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، الطبعة الأولي.

7) عبد الله خبابة، (2013)،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر

8) ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ، (2012) ، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الاولى.

9) هايل عبد المولى طشطوش، (2012)، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية** ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، .

10) رشاد أحمد عبد اللطيف، (2011)،**التنمية المحلية** ،دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية ،مصر، الطبعة الأولي.

11) أحمد رحموني، (2011)، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولي.

12) رابح خوني، رقية حساني، (2008)، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر الجديدة، الطبعة الأولي،

13) هيا جميل بشارات، (2008)، **التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الالى .

14) نبيل جواد ،(2007) ، **ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الاولى.

15) عبد المطلب عبد الحميد،(2001)، **التمويل المحلي للتنمية المحلية، الدار الجامعية طبع**، نشر، توزيع، الإسكندرية (الإبراهيمية)،مصر.

16) هيثم محمد الزغبي، (2000)، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان، الأردن.

ثانيا: البحوث و المقالات

1) محمد بوقموم، جزيرة معيزي، (2018)، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق فرص عمل- حالة ولاية قالمة-للفترة 2006-2016، مجلة الأكاديمية العربية المفتوح بالدنمارك، العدد 21،الأكاديمية العربية المفتوح،.

2) فريدة كافي، زكية آكلي،(2017)،التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال.FBE، الجزائر،جانفي، فيفري، مارس

3) عناني ساسية، (ديسمبر2014)،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية قالمة–**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السادس عشر، ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،

4) سليمان شيبوط، حسين نوي طه، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر : المفاهيم والآليات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول.

5) محمد بوقموم، جزيرة معيزي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل –حالة ولاية قالمة للفترة 2006–2016**، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة (الجزائر)، 35 (1).

ثالثا: الملتقيات

1) بلال مشعلي، صالح محرز،(2018)، **الدور التنموي للجماعات المحلية وعوائق تحقيقها للتنمية المحلية المتسدامة،** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة،(الجزائر)، أيام 6 و 7 نوفمبر.

2) سليم حميداني ، الهام عباسي، (2018)،**الشراكة مع القطاع الخاص كآلية لتفعيل الأداء التنموي للبلديات في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، (الجزائر)، أيام 6 و 7 نوفمبر.

3) أحمد قداري ، سعيدة طيب، (2018)، **إستراتيجية استغلال تقنية الطاقة الشمسية في الإنارة العمومية كدعامة مستقبلية للتنمية المحلية،** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، (الجزائر)، أيام 6 و 7 نوفمبر.

4)محمد بوطلاعة ، ليندا لبيض، (2018)، **الإذاعة الجهوية بين المسؤولية الإعلامية ومتطلبات التنمية المحلية،**ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة،. (الجزائر)، أيام 6 و 7 نوفمبر.

5) علي عدنان حاج،(2018)، **المصادر التنموية المعتمدة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، (الجزائر)، أيام 6 و 7 نوفمبر.

6) خالد بن جلول، فريد حداد، (2018)، **آليات تفعيل الموارد الذاتية للبلديات للدفع بالتنمية المحلية في الجزائر،** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، (الجزائر)، أيام 6 و 7 نوفمبر.

7) وداد بن قيراط، أسمهان بوعشة، (2018)، **اللامركزية و استقلالية الجماعات المحلية في تسيير شؤونها لتجسيد التنمية المحلية في الجزائر،** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول لامركزية التسيير– حرية توزيع الإرادات الجبائية على مستوى البلديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، (الجزائر).

8) عبد الرحمن القري، عبد المطلب بيصار(2018)،**التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية و الخبرات الميدانية،** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائر)، أيام 6 و 7 نوفمبر.

9) سفيان سامي، نورة بن وهيبة، (2018)، **دور التعليم الجامعي في خدمة التنمية المحلية، دراسة لتمثلات طلبة جامعة الشاذلي بن جديد،** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني، قسم علم الاجتماع، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، (الجزائر) ، أيام 6 و 7 نوفمبر.

10) ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني، (2018)، **دور الجماعات المحلية في استخدام إيرادات الجباية المحلية –تجربة الجزائر في تفعيل التنمية المحلية–**،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالة، الجزائر، أيام 6 و 7 نوفمبر.

11) يزيد تقرارت، تونس صيد، (2018)، **دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر – دراسة نظرية استشرافية–**،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية و الاجتماعية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة، الجزائر، أيام 6 و 7 نوفمبر.

12) عبد المالك مهري، عبد المالك جمال الدين، (2018)،**إشكالية تمويل التنمية المحلية –عرض نماذج مقاراناتية لتجارب دولية –**،ورقة بحث مقدمة إلي الملتقي الوطني الأول حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ، الجزائر، أيام 6 و 7 نوفمبر.

13) أمال بن ناصر، وداد بورصاص،(2018)،**مقومات تطوير القطاع الفلاحي من أجل دفع عجلة التنمية المحلية: ولاية قالمة نموذجا،** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائر)، أيام 6 و 7 نوفمبر.

14) خريف سالمي، جلال قصار الليل، (2018)، **نحو تفعيل أدوار الفواعل المحلية للمشاركة في المجهود التنموي المحلي بالجزائر،** ورقة بحث مقدمة إلي الملتقي الوطني حول آليات تمويل التنمية المحلية بين برامج محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائر)، أيام 6، 7 نوفمبر.

15) يززيد تقرارت، تونس صيد، (2018)، **دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر،** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج

التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، أيام 6 و 7 نوفمبر.

16) إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور،(2018)،**تفعيل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كآلية لتمويل مشاريع التنمية المحلية**، ورقة بحث مقدمة إلي الملتقي الوطني الثاني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائ)ر، أيام 6 و 7 نوفمبر.

17) هناء عفيف، عبد المالك بضياف، (2018)، التنمية المحلية و المعوقات التي تواجهها،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثاني حول اليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسييرن جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، أيام 6 و 7 نوفمبر.

18) مريم فلكاوي، هشام مخلوف، (2018)،**مشاكل التنمية المحلية بين وفرة الطاقات البشرية و محدودية التخطيط و الاستشراف**، ورفقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، أيام 6 و 7 نوفمبر.

19) حياة بن إسماعين، وسيلة السبتي، (2017)، **التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الدولي حول سياسات التمويل و أثره على الاقتصاديات و المؤسسات–دراسة حالة الجزائر و الدول النامية–، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 10 و 11 جانفي.

20) لطفي مخزومي ،مليكة خالدي ، (2017) ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة بالجزائر للفترة 1999– 2016** ، ورقة تحقيق مقدمة الى الملتقى الوطني "حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والاقليمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 27و28 مارس.

21) مريم لسبع ، سارة وادبوب ، (2017) ، **واقع وآفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، ورقة تحقيق مقدمة الى الملتقى الوطني "حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 27و28 مارس ،

22) علام و آخرون، (2017)، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،

23) ريحان الشريف ، ايمان بومود ،(2012) ، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، ورقة تحقيق مقدمة الى الملتقى الدولي حول "استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 18 و19 افريل ،

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية

1) الأخضر لوصيف،(2017)، **مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر).

2) فاتح عياد، (2017)، **الأغنية الثورية في ولاية قالمة– دراسة موضوعية فنية–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب و اللغات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائر).

3) أسماء خليل،(2016)، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية قالمة–** ،أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائر).

4) دليلة ناجة، (2015)، **لتنمية المحلية في دول المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (الجزائر).

5) خديجة عزوزي، (2015)، **التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانيات و الآفاق – دراسة حالة ولاية قالمة–**،أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائر).

6) محي الدين مكاحلية ، (2015) ، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة "ولايتي قالمة وتبسة "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة (الجزائر).

7) ابتسام قارة ، (2012)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**، مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير(غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان (الجزائر).

8) خيضر خنفري،(2011)، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و الاجتماعية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (الجزائر).

9) محمد ناصر مشري، (2011) ، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحليةالمستدامة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف (الجزائر).

10) أحمد حجاوي،(2011)، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان(الجزائر).

11) السبتي بن شعبان،(2010)، **الحركة الوطنية في منطقة قالمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر).

12) محمد بوقموم،(2010) ،**نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالةالجزائر"** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار، عنابة(الجزائر).

13) محمد بالخير، (2005)، **التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، (الجزائر).

14) عمار علوني، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية– حالة ولاية سطيف–**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر).

خامسا : المواقع الإكترونية

1)www.dcwguelma.dz.

2)https://www.marefa. org/ ولاية قالمة

3) https://mawdoo3.com

4)www. Mdipi.gov.dz. وزارة الصناعة و المناجم,

الملاحق

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

قم: 75 /ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق./2019

قالمة، في: 21 ماي 2019

إلى السيِّدا مديرية السياحة – قالمة -

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

، إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،

يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء **دراسة ميدانية بمؤسستكم**، للطلبة الآتية أسمائهم:

1 -أجاني رحمة.

2 -بعوط ياسمين.

ستوى: **الثانية ماستر**، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: **اقتصاد و تسيير المؤسسات** ، السنة الجامعية :**2019/2018**

وان المذكرة:

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوَّة.

تقبلوا السير المدير تحياتنا الخالصة.

رئيس القسم

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

عن الوزير وبتفويض منه
مديرة السياحة والصناعة التقليدية
ماجدة زناد ي

1. نبذة تاريخية عن ولاية قالمة:

قالمة هي الولاية جزائرية عاصمتها بلدية قالمة .تقع الولاية بشمال شرق البلاد وسط سلسلة جبلية ضخمة خضراء، وأهم هذه الجبال (جبل ماونة - جبل دباغ - جبل بني صالح - جبل هوارة..).وتبعد الولاية عن العاصمة الجزائرية بـ: 537كلم وأقرب الولايات إليها هي عنابة الساحلية وقسنطية وسوق اهراس.علاوة على طابعها الصناعي والفلاحي والرعوي والغابي الذي يعطيها موقعا اقتصاديا واستراتيجيا هاما في الجزائر، تملك الولاية مؤهلات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية والتطوير. كما تعتبر قالمة منطقة إستراتيجية بوجودها على ضفاف وادي سيبوس الخصبة، أين تمر المجاري المائية دون انقطاع وخلال كل الفصول. وقد أهدت قالمة للثورة وللوطن أبطال أمثال سويداني بوجمعة، وهواري بومدين.

و تعتبر منطقة قالمة منطقة زراعية ورعوية من الدرجة الأولى، مزدهرة بتاريخ عريق، لكن ولكل أسف قل الاهتمام بهذه المنطقة خلال السنوات الأخيرة حيث حرمت وجردت من بعض المرافق التي كانت تتمتع بها من قبل ونذكر على سبيل المثال (السكك الحديدية - محطة الحافلات - المطار العسكري - المدرسة العسكرية - والمصانع التي كانت مصدر رزق للمنطقة خصوصا وللجزائر على العموم....).وهذا ما يؤكد على السياسات الفاشلة التي مرت على الجزائر في سنوات خلت وسياسة اللامبالاة....وهي أحسن دليل وأحسن رمز للإدارة الجزائرية وسوء التسيير أو البيروقراطية.وبالمقابل فهي الأولى وطنيا في دفع الغرامات والضرائب وهناك أيدي خفية وراء تحطيم هذه الولاية العريقة.

لقد سميت قالمة في العهد الروماني باسم ملاكا.**malaca**

عدة نقوش ليبكية ونصب جنائزية تدل على أنها كانت من أهم مدن المملكة النوميدية لـ ماسينيسا، وأنها كانت مركز تجاري هام للفينيقيين، وقد شهدت منطقة عين النمشة سوتيل عاصمة الملوك النوميديين كما كانت أهم مصدر حبوب لروما.

تعتبر مدينة قالمة من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائهاعلى عدة معالم تاريخية وندكر في سبيل المثال المسرح الروماني والثكنة العسكرية.....الخ. وبهادا تعتبر مدينة قالمة من أكبر المدن الجزائرية لاحتوائها على عدد كبير من السكان اي نصف مليون وكدالك افتتاح مصانع عملاقة كمركب الفصفاط والدي يعتبر أكبر مركب في المغرب العربي وشمال أفريقيا وافتتاح مناجم حمام النبائل وتشغيل السكة الحديدية ودخول متعاملين جدد في المدينة وخاصة في النقل الحضري والعمومي للمدينة وبناء حضيرة سكنية ب 63 الف سكن.

ينحدر جزء من سكان قالمة إلى قبيلة بني فوغال الامازيغية وتتركز في المنطقة الممتدة من الخزارة شرقا إلى حمام الدباغ غربا وهاجرت هذه القبيلة إلى المنطقة سنة 1799من غرب جيجل... كما يذكر الحسن الوزان ان الاعراب سيطروا على المنطقة ما بين القرنين 12و16م وينحدر من هؤلاء البدو العرب أولادظافر وأولاد سنان وأولادعلي والدرايدية...كما هاجر عدد من القبائل الحضنية الهلالية مثل أولاد دراج والنوايل وأولادماضي...كما

الشخص الذي لا يرى حيث استوطنت هذه العائلة خلال 1860م جنوب الولاية وبالضبط منطقة عين صابون قرب عين العربي والبعض منها بمنطقة الركنية غرب المدينة، اما قبيلة أولاد حريد فقد نشات نتيجة الاختلاط بين بقايا كتامة والهلاليين وكذلك الهلاليون من مرداس وبني صالح شمال وشرق الولاية.كما نذكر أيضا سنوات السبعينييات أين شهدت قالمة استقطاب البدو الرحل والتي تزخر بهم منطقة بورايح سليمان بعدما تنقلوا من المدن الجنوبية الجزائرية.وكان دخولهم لمدينة قالمة يتمثل في إقامة خيم بحي فنجال وبعدها حولت هذه الخيم إلى أحياء قصديرية وتم بعدها الاندماج الاجتماعي وتأقلموا مع السكان السابقين للمدينة.ونرى أن معظمهم يشتغلون في أعمال تجارية بسيطة مثل الخضر والفواكه أو سواق شاحنات وحافلات أو أعمال تجارية حرة.ونجد أقليتهم في الإدارات. أما في التسعينيات فقد شهدت المدينة تضخم سكاني هائل حيث دخل العديد من الغرباء عن المدينة والآتون من جميع الولايات بالخصوص الولايات التي كانت تعاني من مشاكل العشرية السوداء، ويرجع السبب الرئيسي لاختيارهم مدينة قالمة هو أمنها مقارنة مع الولايات الجزائرية الأخرى.ونستخلص من هذا أن مدينة قالمة حاليا أصبحت لها وزنها الاجتماعي كوزن المدن الجزائرية الكبرى نظرا لتعدد وتنوع القبائل بها

2- المؤهلات السياحية للولاية:

2-1- موقـــع الولايـــة:

إن موقع أي ولاية مع مؤهلاتها السياحية يعد أهم حافز لتفعيل نوع أو عدة أنواع من المنتوجات السياحية، و بولايتنا يمكن بعث عدة منتوجات على سبيل الذكر لا الحصر: السياحة الحموية، السياحة المناخية، السياحة التجوالية، سياحة الصيد،... الخ.

تقع ولاية قالمـــة شمال – شرق الوطن، إذ تشكل نقطة التقاء بين الأقطاب الصناعية في الشمال " عنابة و سكيكدة " و مـــراكز التبادل في الجنـــوب " أم البواقي و تبسة "، و لها حـــدود مع عدة ولايات:

- عنابة من الشمال.
- سوق اهراس من الشرق.
- أم البواقي من الجنوب.
- سكيكدة من الشمال الغربي.
- قسنطينة من الغرب.

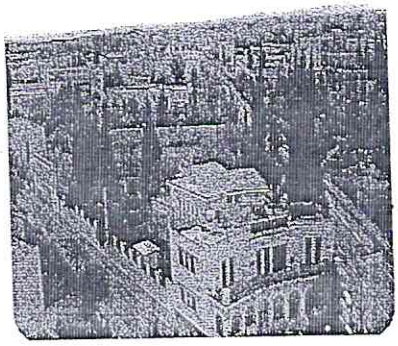

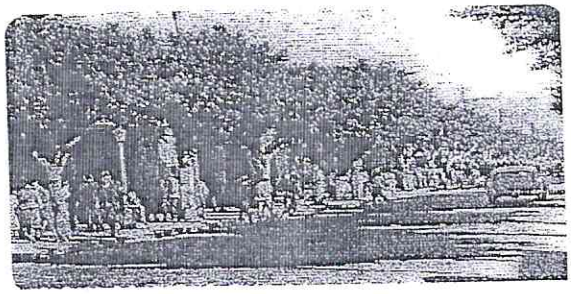

منطقة قالمة عبارة عن حوض شبه مغلق تتوسطه مدينة قالمة التي ترتفع عن سطح البحر بـــ: 279م، و تبتعد عنه بـــ: 60 كلم.

أنشئت على اثر التقسيم الإداري لسنة 1974 و تشتمل على 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر و تمتد على مساحة 3686.84 كلم^2 و يقدر عدد سكانها بـــ: 481.376 نسمة، تحيط بها الجبال و التلال من كل النواحي و هي موزعة كالتالي:

* الجبال بنسبة 37.82 % أهمها:

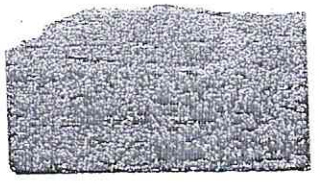

1- جبل ماونة: يقع جنوب المنطقة و يرتفع عن سطح البحر بـــ: 1411 م.

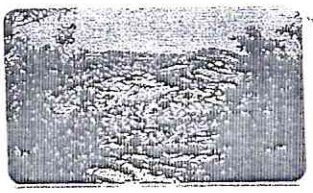

2- جبل دباغ: يقع غرب المنطقة و يرتفع عن سطح البحر بـــ: 1049 م.

3- جبل طاية: يقع غربا ارتفاعه 1208 م.

4- جبل هوارة: يقع شمالا و يبلغ ارتفاعه 1292 م.

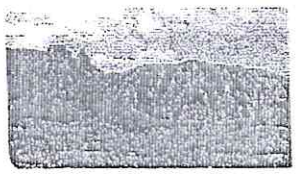

السهول و الهضاب بنسبة 27.28 %.

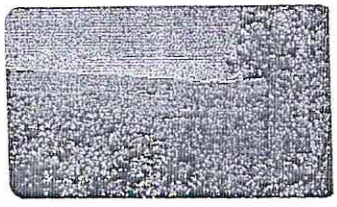

سفوح الجبال و التلال بنسبة 26.29 %.

تضاريس أخرى بنسبة 08.61 %.

2-2- المنـــــــاخ:

مناخ منطقة قالمة رطب على العموم دافئ و ممطر شتاءا، و حار و جاف صيفا، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 04 درجات شتاءا و 35.4 درجة صيفا و تختلـف درجة الحـرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات و الجبال و المنخفضات المحصـورة بينهما، و تشتد خاصة في فصـل الصيف.

2-3- الهياكل القاعدية:

تتوفـر ولاية قالمـة على شبكة طرقـات هامة و متنوعة يبلغ طولها 297.915.02 كلم تتـوزع كـالآتي:

- الطرق الوطنية: 296.200 كلم.
- الطرق الولائية: 406.020 كلم.
- الطرق البلدية : 1309 كلم.

2-4- المعالم التاريخية:

تتوفر الولاية على معالم تاريخية هامة تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة نذكر منها:

* ***مدينة الأموات بالركنية***: عبارة عن مقبرة تضم أكثر من 3000 نصب جنائزي موزعة على حوالي 02 كلم^2 ، بضفاف جرف صخري، هذه المعالم الجنائزية تشهد على وجود شعب بدائي ذو وزن في المدن النوميدية القديمة.

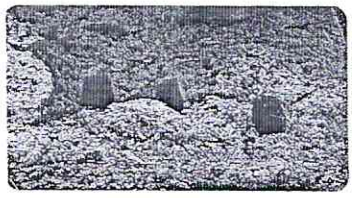
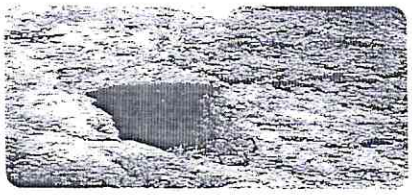

* ***المسرح الروماني بقالمة:*** بني في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث للميلاد، يتسع لـ: 4500 مقعد، يشهد على الازدهار الثقافي في تلك الحقبة.

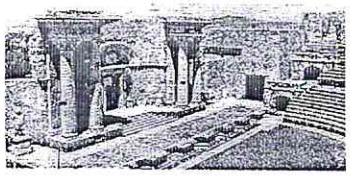
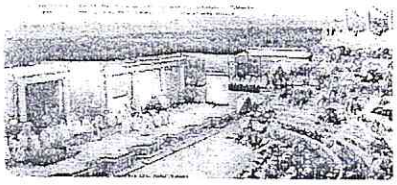

هو معلم مصنف منذ 1900 يوجد في وسط المدينة ، تشرف عليه الوكالة الوطنية للآثار، وهو يعتبر من أكبر وأجمل المسارح على مستوى البحر الأبيض المتوسط، ورمز عمراني لولاية قالمة.

* **الحديقة الأثرية "كالاما"**:مجاورة للمسرح الروماني ، تشهد على مرور الإحتلال البيزنطي والروماني.

* ***المسبح الروماني بحمام برادع ببلدية هيليوبوليس:*** يبعد 07 كلم عن مدينة قالمة، و هو عبارة عن مسبح مائي دائري قطره 55 م، كان يملا قديما من منابع المياه الساخنة و محاط بأحجار منحوتة و قعره مبلط.

* ***المدينة الأثرية تيبليس- بسلاوة عنونة -*** : هي مدينة نوميدية من الدرجة الأولى، عرفت تمركز روماني و بيزنطي كبير، إذ كانت جزء من مملكة ماسينيسا ثم التحقت بالمقاطعة الإفريقية سنة 46 ق.م، وجمعت بأربعة مستعمرات: سيرتا، ميلاف، شولو و روسيكادا.

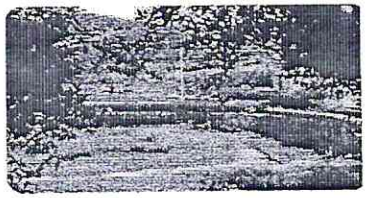

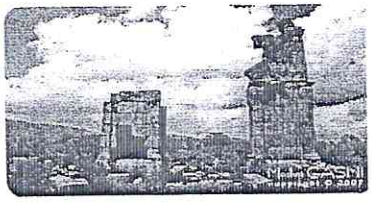

* ***المساجد و الزوايا:***

- **المسجد العتيق:** يتواجد وسط مدينة قالمة يتربع على مساحة 1500 $م^2$ شرع في بنائه سنة 1824 أواخر العهد العثماني و بداية فترة الاستعمار الفرنسي، فتح سنة 1852م، ذو طابع عثماني إسلامي.

- **زاوية الشيخ الحفناوي بديار بالناظور- بلدية بني مزلين- :**

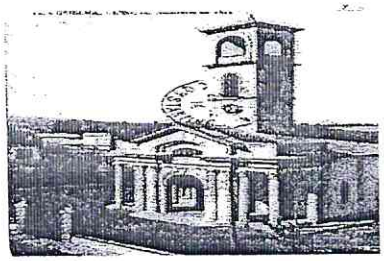

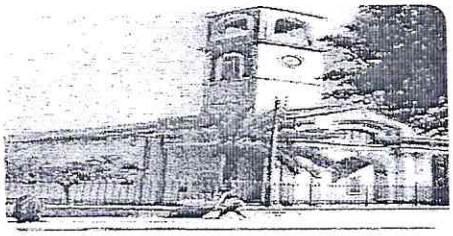

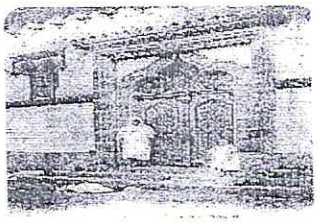

تقع الزاوية شرق مدينة قالمة على بعد حوالي 22 كلم، من مقر الولاية، تم تأسيسها سنة 1872م، على يد الشيخ عمارة بديار و يرجع نسب والده صالح إلى أولاد عمران الذين ينحدرون من ذرية إدريس الأكبر الذي وفد من المشرق أيام الخليفة العباسي المشهور هارون الرشيد، والتي تعد منارة علمية من خلال التكوين والتعليم في مجال حفظ القرآن الكريم وتدريس مبادئ الشريعة الإسلامية.

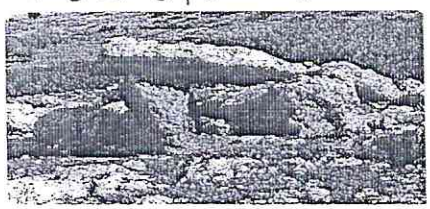

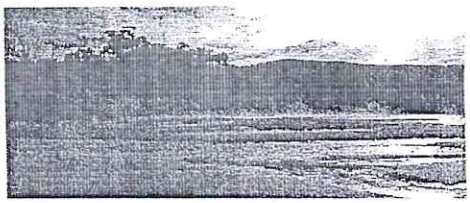

* ***أهم رموز الولاية:***

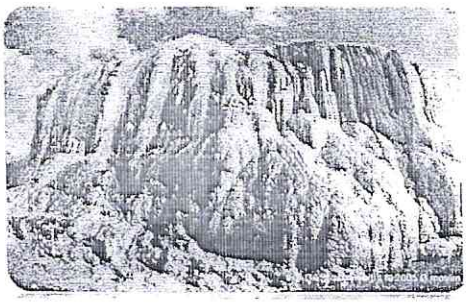

الرمز الطبيعي: الشلال الشامخ ببلدية حمام دباغ.

الرمز التاريخي: مجازر 08 ماي 1945.

* بالإضافة إلى مؤهلات أخرى منها:

غابتي ماونة بين جراح وبني صالح ببلدية بوشقوف، لما يتميزان بمناظرهما الطبيعية الخلابة والهواء النقي ما يؤهلهما لبعث منتوج السياحة المناخية، التجوالية، سياحة الصيد ...إلخ بالولاية.

بئر عصمان: وهو بحيرة تحتية يدخل الإنسان إليها من فتحة صغيرة ويبلغ طولها حوالي 80 م والبحيرة يمكن السير فيها بقارب أو سباحة وهي قريبة من منطقة حمام دباغ.

غار الجماعة (مغارة الجماعة): بجبل طاية بلدية بوهمدان قامت باكتشافها بعثة فرنسية في 23 ماي1867 وطول المغارة المكتشفة 1200 م بها آثار كتابة يرجع تاريخها إلى القرن 3 م عمقها 200 م ودرجة انحدارها 45 م، وبها ممرات وأروقة كما اكتشفت بها عظام يرجع تاريخها إلى 8000 و500 سنة ق.م.

مصنفة كموقع طبيعي عام 1927 (الجريد الرسمية رقم 07 المؤرخة في 1968/01/23).

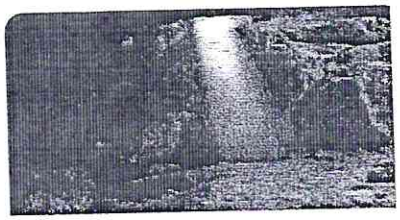

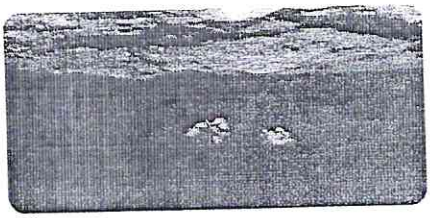

2-5-الصناعة التقليدية :

من أهم الصناعة التقليدية والحرف :

- صناعة الحايك القالمي أو الحنبل.
- صناعة الزربية.
- صناعة القشبية.
- صناعة الحلي التقليدي.
- صناعة اللباس التقليدي.
- صناعة الطرز التقليدي.

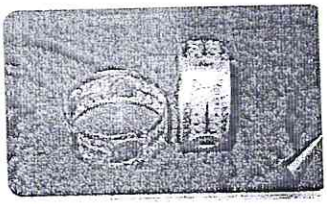

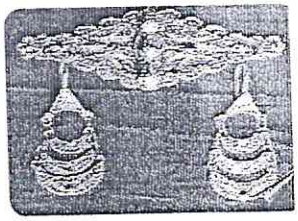

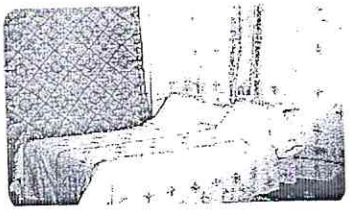

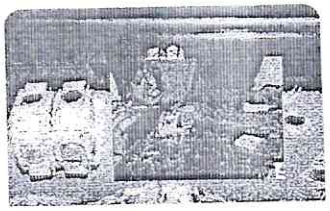

أشهر المأكولات التقليدية:

- الكسكسي ، الشخشوخة ، الغرايف ... إلخ

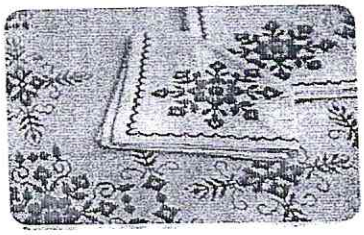

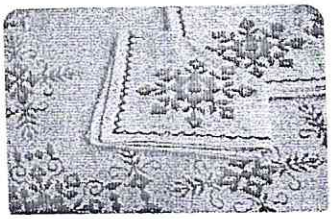

قائمة المؤسسات الفندقية على مستوى ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال		العنوان	رقم الهاتف أو الفاكس	البريد الإلكتروني أو الموقع
				عدد الغرف	عدد الأسرة			
01	فندق مرمورة	حضري	3*	71	144	01 شارع علي شرفي-قالمة-	037.26.45.14 037.26.48.26	www.egtannaba-dz.com (مغلق من أجل إعادة التأهيل و العصرنة)
02	فندق الشلالة	حموي	2*	170	625	بلدية حمام دباغ-قالمة-	037.14.91.98 037.22.20.14	www.egtannaba-dz.com
03	نزل هوارة	نزل	2*	26	38	بلدية االنشماية-قالمة-	0665.48.49.28 037.24.41.50	www.motel-houara.doomby.com
04	فندق الريان .	حضري	1*	10	20	شارع 01 نوفمبر 54 بلدية بلخير	0670.26.42.18	/
05	فندق بوشهرين	حموي	بدون نجمة	90	236	حمام أولاد علي هليوبوليس-قالمة-	037.23.91.01 037.23.91.04	www.thermes-bouchahine.com
06	فندق التاج	حضري	بدون نجمة	21	30	شارع أول نوفمبر 54-قالمة-	037.26.14.87 037.26.17.09	/
07	فندق جيهان	حموي	بدون نجمة	79	125	بلدية حمام دباغ-قالمة-	037.14.92.22	/
08	فندق البركة	حموي	غير مصنف	90	200	حمام أولاد علي هليوبوليس-قالمة-	037.23.92.05 037.23.91.74	Complexe thermal el baraka
09	مؤسسة معدة للفندقة(بن ناجي)	حضري	هيكل معد للفندقة	21	54	بلدية حمام دباغ-قالمة-	0774.14.56.08 037.22.94.68	/
10	مؤسسة معدة للفندقة(النجمة)	حضري	هيكل معد للفندقة	17	27	19 شارع سليماني عمار-قالمة-	037.15.11.55	/
11	مؤسسة معدة للفندقة(طارق)	حضري	هيكل معد للفندقة	14	30	05 ساحة عبدي مبروك-قالمة-	0661.36.03.33 037.15.11.11	/
12	مؤسسة معدة للفندقة(الشرق)	حضري	هيكل معد للفندقة	15	25	23 شارع أول نوفمبر 54-قالمة-	037.26.68.18	/
13	مؤسسة معدة للفندقة(الكرامة)	حضري	هيكل معد للفندقة	12	16	24 شارع سليماني عمار-قالمة-	037.26.64.01 037.26.64.04	/
14	فندق دار المعلم	حضري	في طريق التصنيف	17	41	بلدية قالمة طريق عين العربي ولاية قالمة	037.26.16.28 0775.22.47.11	/
15	فندق الفردوس	حضري	بدون نجمة	10	20	حي 61 مسكن بلدية بوشقوف-قالمة-	0670.44.76.13	/
16	فندق النخيل	حضري	بدون نجمة	11	20	شارع بن رابع بغدادي بوشقوف-قالمة-	0659.04.34.25	/
المجموع				674	1651	/	/	/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية قالمة

مديرية السياحة و الصناعة التقليدية

مصلحة السياحة

وكالات السياحة و الأسفار المعتمدة على مستوى ولاية قالمة

الرقم	إسم الوكالة	إسم صاحب الوكالة	إسم الوكيل	العنوان	رقم الهاتف و الفاكس	البريد الإلكتروني	الموقع الإلكتروني
01	مرمورة تور	قبايلية الطاهر	قبايلية الطاهر	06، شارع 01 نوفمبر 54 قالمة	0661.26.59.57 037.26.74.08	mermouraattours@yahoo.com	www.mermouraattours.com
02	سارة تور	مكي محمد الصالح	مكي محمد الصالح	نهج سريدي محمد الطاهر و عمراني عبد المجيد رقم:17"ب" قالمة	0661.36.02.72 037.26.43.68	mekkimss@yahoo.fr	www.saravoyage.com
03	مسك تور	بودهان عبد الله	بودهان عبد الله	شارع أول نوفمبر 1954 رقم:37 قالمة	0666.16.44.74 037.26.47.02	Mesk_tour@yahoo.fr	/
04	ماونة للسياحة و السفر	بتيتي عيسى	بتيتي عيسى	حي 08 ماي 1945 عمارة 01 رقم:05 هيليوبوليس، قالمة	037.13.22.79 037.13.22.72	maounavoyages@yahoo.com	www.maounavoyage.com
05	أمييمة تور	سالم علي	سالم علي	تحصيص 19 جوان رقم:217-قالمة	037.21.28.05 037.20.18.74	Oumaimatours2008@yahoo.fr	/
06	رتاج للسياحة و السفر	مرابط أمير	خلفاوي محمد فوزي	حي أومدور عبد الحق رقم:05 طريق بلخير ولاية قالمة	0661.28.27.63 037.14.47.38	Ritaj24@live.fr	www.ritajtravels.dz
07	السد للسياحة و السفر	عيمر جمال	بوبنة حنان	حي حسن الاستقبال شارع عيسات إيدير رقم:07 قالمة	0661.54.31.08 037.14.02.43	alsadvoyage@yahoo.fr	/
08	فهيم ترافل	مدور خالد	بولحفة حليمة	تحصيص 19 جوان 2 الصنوبر رقم:08 قالمة	0550.07.00.15 037.20.21.21	Fahimtravel.dz@hotmail.fr	/
09	الماسة للسياحة و الأسفار	معلم أمين	عرايسية الطاهر	حي 57 مسكن عمارة 01 ولاية قالمة	037.21.58.86 0559.47.51.69	agencytravelelmassa@gmail.com	/
10	فواياقو	دهال عمار	دهال أمير	نهج زواوي محمد الصالح رقم:04 قالمة	0661.36.00.15 037.20.29.06	resevation@voyago.pro	http://www.voyago.pro/
11	باية فور إيفار	بتيتي عيسى	بن تومي وفاء	نهج قدماء المكافحين رقم01 قالمة	037.15.04.36	bayaforever@yahoo.fr	/
12	فرع الزعاطشة	مواقي بناني مراد	عبد اللطيف	حي أول نوفمبر 1954	0560.38.89.69	zaatchacommercial@yahoo.fr	/

	zaatchavoyages@hotmail.fr	037.15.14.16	رقم:35 قالمة	مريم سحر			
http://www.kenzitravel.com	contact@kenzitravel.com	07.73.54.64.24	حي 19جوان رقم:02، محل 01 قالمة	حدواس خميسي	أومدور محمد أسامة	كنزي كومبني	13
http:www.yayatravel.com	yayavoyage@gmail.com	07.72.06.35.41	شارع ميهوب بن الطيب، عمارة02، الطابق الأرضي، محل رقم:07"أ" ولاية قالمة	بهناس خالد	بهناس محمد أكرم	يايا للسياحة و الأسفار	14
http://www.numidiatravelservices.com	contact@numidiatravelservices.com	0699.38.09.81	شارع 5 جويلية 1962 محل رقم:01 بلدية بوشقوف-قالمة	ميمون صبرينة	بلحاج نذير مصطفى	فرع وكالة نوميديا ترافل	15
http://www.numidiatravelservices.com	contact@numidiatravelservices.com	0661.30.15.42	نهج طواهري عمار، عمارة رقم:01 مدخل رقم:04 قالمة	سالمي سمية	بلحاج نذير مصطفى	فرع وكالة نوميديا ترافل	16
www.maounavoyages.com	maounavoyages@yahoo.com	0555.86.60.01	شارع سويداني بوجمعة، الطابق الأول لعمارة مشتركة "رقم:01 قالمة A.T.C "	بتيتي محمد	بتيتي عيسى	فرع وكالة ماونة للسياحة و السفر	17
/	youcefHELIO@hotmail.com	0662.46.66.62 037.16.92.19	حي 100 مسكن، حي مؤسسة ترقية السكن العائلي،رقم:02، مدخل رقم:02-قالمة	بوشلاغم يوسف	بوشلاغم يوسف	سفاري فواياج	18
/	Mouradel hadj08@gmail.com	0561.74.03.55 037.14.22.44	حي مقلاتتي محمد الشريف رقم:181 قالمة	فطناسي جمال	فطناسي جمال	إعتدال للسياحة والأسفار	19
/	Beddiaf.keltoum@gmail.com	0661.58.96.16	تحصيص 19 جوان التوسع الثاني رقم:22 قالمة	بضياف كلثوم	بضياف كلثوم	بونة للسياحة و الأسفار	20
/	Nacer.meriem@gmail.com	0551.85.10.08	شارع علي حفيظي مقابل دائرة قالمة	ناصر مريم	ناصر مريم	ورلد لينك ترافل	21
/	Hamzaabdaoui88@gmail.com	0670.33.15.14	شارع بومعزة السعيد مطل على شارع حساني محمد الصالح رقم68 الطابق الأرضي قالمة	عبداوي حمزة	عبداوي حمزة	مستر ترافل أند إيفانتز	22
/	m.amamra90@gmail.com	0675.09.81.74	حي 200 مسكن تساهمي عمارة 01 درج 01 رقم:03 قالمة	عمامرة مروة	عمامرة مروة	ترافرجي ترافل أند توريزم	23
/	sayahatbeyazit@gmail.com	0668.22.27.05	محل رقم:14و15 حي 40 مسكن تساهمي الصنوبر عمارة 01 الطابق الأرضي قالمة	بزاحي نوال	ش.ذ.م.م بزاحي ترافل	بزاحي ترافل	24
/	Atidal.travel.world@gmail.com	0671.00.25.28	تحصيص التعاونية العقارية المستقبل، المحل رقم:03 حمام دباغ-قالمة	شاوي خولة	فطناسي جمال	فرع إعتدال للسياحة و الأسفار	25

26	شلاماط للسياحة و الأسفار	شلاماط أنيس	شلاماط أنيس	محل، حي حسن الاستقبال نهج أومدور ابراهيم F9رقم:09 قالمة	0670.3823.97	chelamatanis@gmail.com	/
27	بن شطة رياض للسياحة و الأسفار	م.ذ.ش.و.ذ.م.م بن شطة رياض	شنوقة سميرة	مقابل محطة المسافرين قالمة		Riadhbenchetta.voyages@gmail.com	www.benchetta-voyages-cie.com
28	مالاكا ترافل	سقوالي محمد شكيب	سعايدية يزيد	محل رقم:02، نهج خليل مختار،الطابق الأول -قالمة	0666.03.56.46 0665.73.15.53	Almuskhat.travel@gmail.com	/
29	لار دو فواياج	بوردنة جمال	بوردنة جمال	تحصيص 19 جوان،محل، Aقطعة رقم:107،قالمة	0665.63.53.46 037.16.57.97	Djoo80737@gmail.com	/
30	بيبرس تور	بضياف فضة	غزالي فؤاد	حي 08 مارس عمارة درج 01 رقم:02 الطابق D الأرضي-قالمة	06.68.72.32.10	/	/

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

رقم: 83 /ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق./2019 قالمة، في: 28 ماي 2019

إلى السيِّد مدير مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية - قالمة -

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء **دراسة ميدانية بمؤسستكم**، للطلبة الآتية أسمائهم:

1 -الوجاني رحمة.
2 -بعوط ياسمين.

المستوى: **الثانية ماستر**، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: **اقتصاد و تسيير المؤسسات** ، السنة الجامعية: **2019/2018**

عنوان المذكرة:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوَّة.

تقبلوا السيد المدير تحياتنا الخالصة.

رئيس القسم

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

عن وزير المالية وبتفويض منه
المديرة الرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة
السيد رابح شريط

02 جوان 2019

ɔpulation de la Wilaya de Guelma - Estimation base de calcul - RGPH 20(

Commune	Agglomération	Type	Population 2018
GUELMA	**GUELMA**	A.C.L	136 830
	Total Agglomération	1	136 830
	Zone éparse	ZE	961
	Total Commune	-	137 791
NECHMAYA	**NECHMAYA**	A.C.L	8 731
	Tazir Ramdane	A.S	1 048
	Total Agglomération	2	9 778
	Zone éparse	ZE	1 583
	Total Commune	-	11 361
BOUATI MAHMOUD	**BOUATI MAHMOUD**	A.C.L	4 855
	Annabi Tahar	A.S	2 114
	Benarbia Sadek	A.S	1 888
	Total Agglomération	3	8 857
	Zone éparse	ZE	2 155
	Total Commune	-	11 012
OUED ZENATI	**OUED ZENATI**	A.C.L	31 289
	Ain Trab	A.S	2 166
	Sidi Abid	A.S	1 074
	Kifen Laassel	A.S	1 033
	Polycarb	A.S	553
	Total Agglomération	5	36 115
	Zone éparse	ZE	1 364
	Total Commune	-	37 479
TAMLOUKA	**TAMLOUKA**	A.C.L	12 351
	Ain Arko	A.S	3 463
	Mouissi Tahar	A.S	627
	Total Agglomération	3	16 441
	Zone éparse	ZE	5 102
	Total Commune	-	21 543
OUED FRAGHA	**OUED FRAGHA**	A.C.L	1 954
	Boukamouza	A.S	1 556
	Moumna	A.S	1 390
	Boudaroua	A.S	1 129
	Dne Brahmia	A.S	626
	Total Agglomération	5	6 655
	Zone éparse	ZE	1 499
	Total Commune	-	8 155
AIN SANDEL	**AIN SANDEL**	A.C.L	554
	Total Agglomération	1	554
	Zone éparse	ZE	4 873
	Total Commune	-	5 427
RAS EL AGBA	**RAS EL AGBA**	A.C.L	2 429
	Total Agglomération	1	2 429
	Zone éparse	ZE	649
	Total Commune	-	3 077
DAHOUARA	**AIN MEBARKA**	A.C.L	3 051
	Rebiba	A.S	605
	Total Agglomération	2	3 657
	Zone éparse	ZE	5 335
	Total Commune	-	8 992
	BELKHEIR	A.C.L	16 316
	Chihaoui Laid	A.S	1 015

BELKHEIR	Salah Soufi	A.S	893
	Boumaza Said	A.S	753
	Total Agglomération	**4**	18 977
	Zone éparse	ZE	1 147
	Total Commune	-	20 124
BEN DJARAH	**BEN DJARAH**	A.C.L	6 931
	Total Agglomération	**1**	6 931
	Zone éparse	ZE	540
	Total Commune	-	7 472
BOUHAMDANE	**BOUHAMDANE**	A.C.L	2 275
	Total Agglomération	**1**	2 275
	Zone éparse	ZE	2 735
	Total Commune	-	5 010
AIN MAKHLOUF	**AIN MAKHLOUF**	A.C.L	11 907
	Total Agglomération	**1**	11 907
	Zone éparse	ZE	2 117
	Total Commune	-	14 025
AIN BEN BEIDA	**AIN BEN BEIDA**	A.C.L	4 783
	Nouadria	A.S	2 536
	Braidia	A.S	1 230
	H'djar Taktak	A.S	1 039
	Total Agglomération	**4**	9 588
	Zone éparse	ZE	1 235
	Total Commune	-	10 823
KHEZARAS	**KHEZARAS**	A.C.L	9 513
	Fedj lahssa	A.S	612
	Total Agglomération	**2**	10 125
	Zone éparse	ZE	1 713
	Total Commune	-	11 838
BENI MEZLINE	**GUELLAT FIALA**	A.C.L	2 408
	Cité Nador	A.S	1 814
	Aouachria Mohamed	A.S	626
	Total Agglomération	**3**	4 848
	Zone éparse	ZE	719
	Total Commune	-	5 568
BOUHACHANA	**BOUHACHANA**	A.C.L	2 418
	Total Agglomération	**1**	2 418
	Zone éparse	ZE	3 962
	Total Commune	-	6 381
GUELAAT BOU SBAA	**GUELAAT BOU SBAA**	A.C.L	6 122
	Total Agglomération	**1**	6 122
	Zone éparse	ZE	303
	Total Commune	-	6 425
HAMMAM DEBAGH	**HAMMAM DEBAGH**	A.C.L	14 855
	Tahar Dahmoun	A.S	1 539
	Ain Rakba	A.S	892
	Total Agglomération	**3**	17 286
	Zone éparse	ZE	1 404
	Total Commune	-	18 689
EL FEDJOUDJ	**EL FEDJOUDJ**	A.C.L	9 030
	Ain Rihana	A.S	770
	Total Agglomération	**2**	9 800
	Zone éparse	ZE	601
	Total Commune	-	10 401
BORDJ SABAT	**BORDJ SABAT**	A.C.L	4 458
	Ras El Aioun	A.S	1 588
	Louzet	A.S	709
	Total Agglomération	**3**	6 756
	Zone éparse	ZE	4 827

	Total Commune	-	11 582
HAMMAM N'BAIL	**HAMMAM N'BAIL**	A.C.L	9 742
	Ghaoui Med Seghir	A.S	826
	Total Agglomération	**2**	10 567
	Zone éparse	ZE	7 903
	Total Commune	-	18 470
AIN LARBI	**ABDI MABROUK**	A.C.L	4 455
	Total Agglomération	**1**	4 455
	Zone éparse	ZE	4 215
	Total Commune	-	8 670
MEDJEZ AMAR	**MEDJEZ AMAR**	A.C.L	3 506
	Serfani Salah	A.S	1 607
	Salah salah	A.S	1 575
	Total Agglomération	**3**	6 687
	Zone éparse	ZE	2 096
	Total Commune	-	8 783
BOUCHEGOUF	**BOUCHEGOUF**	A.C.L	22 451
	Djesr Bouchegouf	A.S	2 820
	Solaa	A.S	710
	Mechta Charef	A.S	563
	Total Agglomération	**4**	26 544
	Zone éparse	ZE	2 466
	Total Commune	-	29 010
HELIOPOLIS	**HELIOPOLIS**	A.C.L	26 919
	Hammam Ouled Ali	A.S	1 496
	Hammam Bredaa	A.S	888
	Total Agglomération	**3**	29 303
	Zone éparse	ZE	716
	Total Commune	-	30 020
AIN HASSANIA	**HOUARI BOUMEDIENE**	A.C.L	6 161
	Ain Amara	A.S	765
	Total Agglomération	**2**	6 926
	Zone éparse	ZE	1 185
	Total Commune	-	8 110
ROKNIA	**ROKNIA**	A.C.L	8 685
	Kaidi Ammar	AS	656
	Total Agglomération	**2**	9 341
	Zone éparse	ZE	1 779
	Total Commune	-	11 119
SELLAOUA ANNOUNA	**SELLAOUA ANNOUNA**	A.C.L	2 885
	Total Agglomération	**1**	2 885
	Zone éparse	ZE	814
	Total Commune	-	3 699
MEDJEZ SFA	**MEDJEZ SFA**	A.C.L	3 385
	Badji Mokhtar	A.S	1 254
	Ain Tahmamine	A.S	1 044
	Megasmia	A.S	745
	Total Agglomération	**4**	6 429
	Zone éparse	ZE	2 359
	Total Commune	-	8 788
BOUMAHRA AHMED	**BOUMAHRA AHMED**	A.C.L	16 596
	Chorfa Ahmed	A.S	1 705
	Total Agglomération	**2**	18 300
	Zone éparse	ZE	2 034
	Total Commune	-	20 335
AIN REGADA	**AIN REGADA**	A.C.L	4 229
	Ksar El Azeb	A.S	1 920
	Bekouche Ahmed	A.S	1 136
	Yakhlef Khelifa Ksar Merakeb	A.S	717

	Total Agglomération	**4**	8 002
	Zone éparse	ZE	764
	Total Commune	-	8 766
OUED CHEHAM	**OUED CHEHAM**	A.C.L	9 378
	Menzel Bouguetaya	A.S	1 564
	Koudiat Errim	A.S	1 212
	Elmessen	A.S	682
	El Magroun	A.S	495
	Total Agglomération	**5**	13 331
	Zone éparse	ZE	2 681
	Total Commune	-	16 012
DJEBALLAH KHEMISSI	**DJEBALLAH KHEMISSI**	A.C.L	3 262
	Soltani Chabi	A.S	1 278
	Total Agglomération	**2**	4 540
	Zone éparse	ZE	576
	Total Commune	-	5 116
TOTAL WILAYA		**84**	**550 073**

Présentation Chiffrée de La Wilaya

(Année 2018)

- Superficie : 3.686,84 km².
- Population année 2014 : 550.073 habitants.
- Densité moyenne de population : 149 habitants/km².
- Taux d'accroissement RGPH 2008 : 1,2 %
- Population des agglomérations Chef lieu : 414.715 hab.
- Parc logement total : 129.894 logements
- Nombre de Daira : 10
- Nombre de communes : 34
- Nombre d'antennes administratives : 31
- Nombre de Wilaya limitrophes : 06

- Vocation agro-pastorale et touristique :

- Plaines d'Oued Zénati et de Tamlouka
- Plaines intérieures longeant la Seybouse
- Important cheptel (Mouton de Tamlouka)
- Nombreuses richesses touristiques, notamment thermales
- Bonne couverture forestière (près de 28%)

- Équipement :

- **T. O. L.** : 5.01 personnes/logement habités.
- **Taux de précarité de l'habitat** : Près de 3,15 % du parc total.
- **Taux d'enclavement** : 26 %
- **Longueur du réseau routier** : **2.267,14** Km dont :
  - 1,90 Km d'Autoroute
  - 293,40 Km de RN
  - 421,05 Km de CW
  - 1.550,79 Km de CC
- Taux de chômage (Moyenne Wilaya) : **9,87 %.**
- Population urbaine : **312.725** Habitants.
- Taux de scolarisation à 06 ans : **97** %.

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العالي و البحث العلمي
جامعـــــة قالمـــــــة
كليـــــة العلـــــوم الاقتصادية، التجارية و علـــــوم التسيـــــر
قسم العلوم الاقتصادية

رقم: 73/ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق./2019

قالمة، في: 21 ماي 2019

إلى السيّد مدير ية الصناعة — قالمة -

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و*استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء **دراسة ميدانية بمؤسستكم**، للطلبة الآتية أسمائهم:

1 -أجاني رحمة.

2 -بعوط ياسمين.

المستوى: **الثانية ماستر**، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: **اقتصاد و تسيير المؤسسات** ، السنة الجامعية: **2019/2018**

عنوان المذكرة:

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السيد المدير تحياتنا الخالصة.

رئيس القسم

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

30 ماي 2019

المؤسسات المصرية

n	Dénomination du projet	Nature de l'activité	Secteur d'activité	Commune	Remarque	emploi
01	CYCMA SPA Complexe CYCLES Et MOTOCYCLES	Production de Cycles Et Motocycles	INdustrie Mecanique	GUELMA	En activité	109
02	EPE ERIAD Complexe Industriel et Commercial Mermoura	Moulins	Agroalimentaire	Héliopolis	En activité	166
04	ENA marbre	إنتاج الرخام	الصناعة والحجر	Boumahra ahmed	En activité	92
06	Unité Aliment des bétail Boudaroua	Fabrication aliment des bétail	Agroalimentaire	Oued Fragha	En activité	65
5	Groupe GREPCO.UCPM /Guelma	Production d'agrégats	الصناعة والحجر	GUELMA	En activité	164

G

Emplois Dec 2017				Nbre PME Dec 2017				
عدد مناصب الشغل نهاية 2017(حقيقيا)	CREAT Fin17	REACT Fin17	RADIA Fin 17	عدد المؤسسات نهاية 2017	CREAT17	REACT Fin17	RADIA Fin17	قطاع النشاط
385	64	5	4	102	32	2	2	الفلاحة و الصيد
33				1				المياه و الطاقة
429	13		14	35	3		2	المناجم و المحاجر
108	6		10	49	3		4	الحديد و الصلب
610	30	2	29	70	2	1	4	مواد البناء
263				12				كيمياء- مطاط- بلاستيك
1639	53	13	19	232	9	5	9	الصناعة الغذائية
323	29		10	83	9		5	صناعة النسيج
0			33	0			13	صناعة الجلود
184	14	2	12	104	6	1	6	صناعة الخشب و الفلين و الورق
131	2	2	4	64	1	1	2	صناعة مختلفة
6929	225	101	210	1997	105	23	81	البناء و الأشغال العمومية
1559	122	13	26	878	56	6	13	النقل و المواصلات
2637	507	34	69	1020	218	15	24	التجارة
921	101	8	36	343	46	4	10	الفندقة و الاطعام
3101	111	41	195	945	49	14	32	خدمات مقدمة للمؤسسات
1456	164	36	22	636	70	14	11	خدمات للعائلات
				0				خدمات للمرافق الجماعية
23				1				خدمات الأشغال البترولية
				0				المحروقات

20813	1450	259	664	**6604**	613	87	218	***المجموع***

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالي و البحث العلمي
جامعـــة قالمـــة
كليـــة العلـــوم الاقتصادية، التجارية و علـــوم التسيـــير
قسم العلوم الاقتصادية

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

رقم: 09 /ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق./2019

قالمة، في: [illegible]

إلى السيّدا مدير مديرية التشغيل - قالمة -

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء **دراسة ميدانية بمؤسستكم**: للطلبة الآتية أسمائهم:

1 -أوجاني رحمة.

2 -بعوط ياسمين.

المستوى: **الثانية ماستر**، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: **اقتصاد و تسيير المؤسسات** ، السنة الجامعية :**2019/2018**

عنوان المذكرة:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السيد المدير تحياتنا الخالصة.

رئيس القسم

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

جهاز المساعدة على الإدماج المهني منذ النشأة الى غاية 25/10/2018

نوعية العقود	2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري	قطاع اقتصادي	قطاع إداري
عقد حاملي الشهادات cid	777	53	2007	615	1846	1792	1871	6484	618	644	443	268	701	0	619	0	832	0	1217	35	652	12
عقد الإدماج المهني cip	418	0	1328	380	1954	800	3300	4950	1374	650	793	13	501	0	321	0	376	0	419	0	510	769
عقد تكوين الادماج cfi	75	753	23	1020	71	4025	600	2860	203	392	143	0	97	0	53	0	52	0	55	52	9	45
المجموع	1270	806	3358	2015	3871	6617	5771	14294	2195	1686	1379	281	1299	0	993	0	1260	0	1691	87	1171	826
المجموع	2076		5373		10488		20065		3881		1660		1299		993		1260		1778		1997	

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

رقم: 85 /ق.ع.ا/ك.ع.ا.ت.ع.ت/ج.ق./2019

قالمة، في: 29 ماي 2019

إلى السيّدا مدير الصندوق الوطني للتامين على البطالة - قالمة -

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم، للطلبة الآتية أسمائهم:

1 -الوجاني رحمة.

2 -بعوط ياسمين.

المستوى: الثانية ماستر، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: **اقتصاد و تسيير المؤسسات** ، السنة الجامعية :**2019/2018**

عنوان المذكرة:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السير المدير تحياتنا الخالصة.

رئيس القسم

تأشيرة المؤسسة المستقبلة.

وزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي
وكالة ولاية قالمة
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مدير الوكالة
[illegible]

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة -قالمة-

عدد المؤسسات المنشأة و مناصب الشغل حسب البلدية و قطاع النشاط الى 2018/12/31

البلدية	قطاع النشاط						
دائرة قالمة	النقل	الخدمات	أشغال البناء	الصناعة	الحرف	الفلاحة	
قالمة	507	443	79	118	201	05	1353
بن جراح	16	03	01	03	03	04	30
المجموع	**523**	**446**	**80**	**121**	**204**	**09**	**1383**
دائرة قلعة بوصبع							
قلعة بوصبع	24	10	04	05	06	04	53
النشماية	16	12	02	02	04	05	41
بلخير	83	55	16	14	24	04	196
بني مزلين	15	04	01	00	02	06	28
بومهرة أحمد	51	25	05	10	20	13	124
جبالة خميسي	14	02	00	02	03	02	23
المجموع	**203**	**108**	**28**	**33**	**59**	**34**	**465**
دائرة بوشقوف							
بوشقوف	113	42	09	25	35	11	235
وادي فراغة	29	08	01	01	04	01	44
عين بن بيضاء	22	11	00	02	03	02	40
مجاز الصفا	23	09	00	03	06	03	44
المجموع	**187**	**70**	**10**	**31**	**48**	**17**	**363**
دائرة وادي الزناتي							
وادي الزناتي	30	27	06	02	10	02	77
برج صباط	03	01	01	00	02	03	10
عين رقادة	10	06	00	04	04	00	24
المجموع	**43**	**34**	**07**	**06**	**16**	**05**	
دائرة عين مخلوف							
عين مخلوف	23	08	01	03	06	05	46
تاملوكة	09	07	01	03	09	07	36
عين العربي	12	07	04	03	02	09	37
المجموع	**44**	**22**	**06**	**09**	**17**	**21**	**119**
دائرة عين حساينية							

عين حساينية	10	05	06	02	05	00	28
مجاز عمار	17	11	02	01	08	02	41
راس العقبة	00	01	00	01	03	00	05
سلاوة عنونة	05	01	00	00	00	08	14
المجموع	**32**	**18**	**08**	**04**	**16**	**10**	**88**
دائرة الخزارة							
الخزارة	40	11	03	02	09	10	75
عين صندل	19	05	00	02	01	06	33
بوحشانة	13	02	00	02	01	03	21
المجموع	**72**	**18**	**03**	**06**	**11**	**19**	**129**
دائرة حمام دباغ							
حمام دباغ	27	14	08	04	11	02	66
بوحمدان	05	02	00	02	04	03	16
الركنية	28	09	06	01	06	12	62
المجموع	**60**	**25**	**14**	**07**	**21**	**17**	**144**
دائرة هيليوبوليس							
هيليوبوليس	68	65	06	24	38	08	209
بوعاتي محمود	26	09	02	02	06	05	50
الفجوج	26	20	03	07	12	06	74
المجموع	**120**	**94**	**11**	**33**	**56**	**19**	**333**
دائرة حمام النبائل							
حمام النبائل	47	11	01	01	10	07	77
الدهوارة	16	04	01	02	01	00	24
وادي الشحم	22	09	05	03	12	03	54
المجموع	**85**	**24**	**07**	**06**	**23**	**10**	**155**
المجموع	**1369**	**859**	**174**	**256**	**471**	**161**	**3290**
مناصب الشغل	**2302**	**1958**	**1000**	**913**	**1522**	**585**	**8280**

عدد المؤسسات المنشأة حسب المستوى التعليمي

الرقم التسلسلي	تسميـــة	العدد
01	دون مستوى	98
02	ابتدائي	880
03	متوسط	1326
04	ثانوي	696
05	جامعي	186
06	شهادة تكوين مهني	104
	المجمـــــوع	3290

République Algérienne Démocratique & Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

رقم: 87/ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق./2019 قالمة، في: 29 ماي 2019

إلى السيّد مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - قالمة -

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم.

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء **دراسة ميدانية بمؤسستكم**، للطلبة الآتية أسمائهم:

1 -الوجاني رحمة.
2 -بعوط ياسمين.

المستوى: **الثانية ماستر**، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: **اقتصاد و تسيير المؤسسات** ، السنة الجامعية: **2019/2018**

عنوان المذكرة:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السيد المدير تحياتنا الخالصة.

رئيس القسم

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

BILAN DES ACTIVITÉS

Du 01/05/2005 Au 31/12/2011

AMP = 2700000 DA MAX

Projet = 400000,00 DA MAX

A. VOLET:

DISPOSITIF MICRO CRÉDIT

I. SERVICES FINANCIERS

1. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR PROGRAMME

COORDINATION	Nombre de demandes PNR AMP	Nombre de demandes PROJET	Total
Guelma	7058	2716	9774

2. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR SECTEUR D'ACTIVITÉ

Coordination	*Secteur d'activité*						
	Agriculture	Très Petites Industries	BTP	Services	Artisanat	Commerce	Total
Guelma	2186	1231	520	1421	4416	00	9774

3. VOLUME DE LA DEMANDE ÉLIGIBLES PAR GENRE

Coordination	Genre		Total
	Nombre de femmes	Nombre d'hommes	
Guelma	4644	5130	9774

AMP = شراء مواد أولية
Projet = مشاريع

4. BILAN DES FINANCEMENTS

4.1. Bilan des financements globaux

Coordination	Nbr crédits octroyés AMP	Montant PNR AMP	Nbr crédits octroyés PROJET	Montant PNR-Projet	Nbr Total crédits octroyés	Montant total (AMP et Projet)
Guelma	6802	206.197.035,70	231	20.727.088,40	7033	226.924.124,10

4.2. Bilan des financements par genre

Coordination	Nombre de crédit octroyés AMP		Nombre de crédit octroyés PROJET		Total
	Femme	Homme	Femme	Homme	
Guelma	3395	3407	65	166	7033

4.3. Bilan des financements par tranche d'âge

Coordination	Tranche d'âge					Total (AMP + Projet)
	18 -29 ans	30 – 39 ans	40 -49 ans	50 -59 ans	60 ans et plus	
Guelma	2402	2889	879	765	98	7033

4.4. Bilan des financements par niveau d'instruction

Coordination	Niveau d'instruction						Total (AMP + Projet)
	Sans niveau	Alphab	Primaire	Moyen	Secondaire	Universitaire	
Guelma	271	43	1942	3862	849	66	7033

4.5. Bilan des financements par zone et par genre

- PNR AMP

Coordination	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	968	2427	678	2729	6802

- PNR Projet

Coordination	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	01	64	18	148	231

4.6. Bilan des financements par secteur d'activité et par programme

- PNR AMP

Coordination	Secteur d'activité										Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	665	1248	128	651	00	148	848	422	1754	938	6802

- PNR Projet

Coordination	Secteur d'activité												Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Commerce		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	00	18	02	12	00	21	28	51	35	64	00	00	231

BILAN DES ACTIVITÉS

Année 2012

AMP = 40000,- — 100000,- DA M.

Projet 1000 000,- DA MAX

I. SERVICES FINANCIERS

1. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR PROGRAMME

COORDINATION	Nombre de demandes PNR AMP	Nombre de demandes PROJET	Total
Guelma	1111	291	1402

2. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR SECTEUR D'ACTIVITÉ

Coordination	*Secteur d'activité*						
	Agriculture	Très Petites Industries	BTP	Services	Artisanat	Commerce	Total
Guelma	251	67	117	221	742	04	1402

3. VOLUME DE LA DEMANDE ÉLIGIBLES PAR GENRE

Coordination	Genre		Total
	Nombre de femmes	Nombre d'hommes	
Guelma	786	616	1402

4. ORGANISATION DES COMMISSIONS D'ÉLIGIBILITE ET DE FINANCEMENT « CEF »

4.1. Nombre de CEF organisées au titre du nouveau dispositif.

Coordination	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR AMP »	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR Projet »
Guelma	10	10

4.2. Résultats des CEF « Projet»

Coordination	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers ajournés	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	310	291	09	10

4.3. Résultats des CEF « AMP»

Coordination	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers ajournés	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	1204	1111	2	91

5. BILAN DES FINANCEMENTS

5.1. Bilan des financements globaux

Coordination	Nombre de crédits octroyés AMP	Montant PNR AMP	Nombre de crédits octroyés PROJET	Montant PNR-Projet	Nombre total des crédits octroyés	Montant total (AMP et Projet)
Guelma	1657	77.672.636,03	72	14.389.670,38	1729	92.062.306,41

Bilan des financements par genre

Coordination	Nombre de crédit octroyés AMP		Nombre de crédit octroyés PROJET		Total
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	
Guelma	967	690	27	45	1729

5.2. Bilan des financements par tranche d'âge

Coordination	Tranche d'âge					Total (AMP + Projet)
	18 -29 ans	30 – 39 ans	40 -49 ans	50 -59 ans	60 ans et plus	
Guelma	655	556	336	139	43	1729

5.3. Bilan des financements par niveau d'instruction

Coordination	Niveau d'instruction						Total (AMP + Projet)
	Sans niveau	Alphabétisé	Primaire	Moyen	Secondaire	Universitaire	
Guelma	93	06	239	1015	321	55	1729

5.4. Bilan des financements par zone et par genre

- PNR AMP

Coordination	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	223	744	213	477	1657

- PNR Projet

Coordination	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	02	25	20	25	72

5.5. Bilan des financements par secteur d'activité et par programme

- PNR AMP

Coordination	Secteur d'activité										Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	41	287	88	34	00	176	78	168	760	25	1657

- PNR Projet

Coordination	Secteur d'activité												Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Commerce		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	00	03	02	03	00	11	08	26	17	02	00	00	72

- Cumul de l'année 2012 : AMP et Projet

Coordination	Secteur d'activité												Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Commerce		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	41	290	90	37	00	187	86	194	777	27	00	00	1729

الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

Direction Régionale de ANNABA

المديرية الجهوية - عنابة

BILAN DES ACTIVITÉS

Année 2013

Guelma

III. SERVICES FINANCIERS

1. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR PROGRAMME

D.A.W	Nombre de demandes PNR AMP	Nombre de demandes PROJET	Total
Guelma	1981	353	2334

2. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR SECTEUR D'ACTIVITÉ

D.A.W	*Secteur d'activité*						
	Agriculture	Très Petites Industries	BTP	Services	Artisanat	Commerce	Total
Guelma	251	244	183	361	1272	23	**2334**

3. VOLUME DE LA DEMANDE ÉLIGIBLES PAR GENRE

D.A.W	Genre		Total
	Nombre de femmes	Nombre d'hommes	
Guelma	1566	768	2334

4. ORGANISATION DES COMMISSIONS D'ÉLIGIBILITE ET DE FINANCEMENT « CEF »

4.1. Nombre de CEF organisées au titre du nouveau dispositif.

D.A.W	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR AMP »	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR Projet »
Guelma	18	12

4.2. Résultats des CEF « Projet»

D.A.W	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers ajournés	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	501	353	109	39

4.3. Résultats des CEF « AMP»

D.A.W	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers ajournés	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	2219	1981	82	156

5. BILAN DES FINANCEMENTS

5.1. Bilan des financements globaux

D.A.W	Nombre de crédits octroyés AMP	Montant PNR AMP	Nombre de crédits octroyés PROJET	Montant PNR-Projet	Nombre total des crédits octroyés	Montant total (AMP et Projet)
Guelma	1759	94.152.225,83	136	31.110.723,70	1895	125.262.949,53

5.2. Bilan des financements par genre

D.A.W	Nombre de crédit octroyés AMP		Nombre de crédit octroyés PROJET		Total
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	
Guelma	1319	440	30	106	1895

5.3. Bilan des financements par tranche d'âge

D.A.W	Tranche d'âge					Total (AMP + Projet)
	18 -29 ans	30 – 39 ans	40 -49 ans	50 -59 ans	60 ans et plus	
Guelma	632	666	355	194	48	1895

5.4. Bilan des financements par niveau d'instruction

D.A.W	Niveau d'instruction						Total (AMP + Projet)
	Sans niveau	Alphabétisé	Primaire	Moyen	Secondaire	Universitaire	
Guelma	208	00	268	1036	318	65	1895

5.5. Bilan des financements par zone et par genre

- PNR AMP

D.A.W	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	402	917	101	339	1759

- PNR Projet

D.A.W	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	08	22	28	78	136

5.6. Bilan des financements par secteur d'activité et par programme

- PNR AMP

D.A.W	Secteur d'activité										Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	64	178	226	11	00	154	60	79	969	18	1759

- PNR Projet

D.A.W	Secteur d'activité												Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Commerce		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	01	05	03	06	00	21	09	66	15	03	02	05	136

Cumul : AMP et Projet

D.A.W	Secteur d'activité												Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Commerce		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	65	183	229	17	00	175	69	145	984	21	02	05	1895

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

Direction Régionale de Annaba

المديرية الجهوية - عنابة

BILAN DES ACTIVITÉS

Année 2014
Direction d'Agence
de la Wilaya de : Guelma

II. SERVICES FINANCIERS

1. VOLUME DES DEMANDES EXPRIMÉES

Agence de wilaya	Nombre de demandes PNR AMP	Nombre de demandes PNR –Programme Sud	Nombre de demandes PROJET	Total
Guelma	2378	--	567	2945

2. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR PROGRAMME

Agence de wilaya	Nombre de demandes PNR AMP	Nombre de demandes PNR –Programme Sud	Nombre de demandes PROJET	Total
Guelma	2288	--	510	2798

3. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR SECTEUR D'ACTIVITÉ

Agence de wilaya	*Secteur d'activité*							
	Agriculture	Très Petites Industries	BTP	Services	Artisanat	Commerce	Pêche	Total
Guelma	118	776	213	277	1174	237	3	2798

4. VOLUME DE LA DEMANDE ÉLIGIBLES PAR GENRE

Agence de wilaya	Genre		Total
	Nombre de femmes	Nombre d'hommes	
Guelma	2085	713	2798

5. ORGANISATION DES COMMISSIONS D'ÉLIGIBILITE ET DE FINANCEMENT « CEF »

5.1. Nombre de CEF organisées au titre du nouveau dispositif.

Agence de wilaya	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR AMP »	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR –Programme Sud »	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR Projet »
Guelma	22	--	14

5.2. Résultats des CEF « Projet»

Agence de wilaya	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	668	510	158

5.3. Résultats des CEF « AMP»

Agence de wilaya	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	2444	2288	156

5.4. Résultats des CEF « Programme Sud»

Agence de wilaya	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers rejetés
NEANT	--	--	--

6. BILAN DES FINANCEMENTS

6.1. Bilan des financements globaux

Agence de wilaya	Nombre de crédits octroyés AMP	Montant PNR AMP	Nombre de crédits octroyés AMP "Programme Sud"	Montant PNR AMP "Programme Sud"	Nombre de crédits octroyés PROJET	Montant PNR-Projet	Nombre total des crédits octroyés	Montant total (AMP et Projet)
Guelma	2164	131.400.000,00	--	--	284	72.529.246,82	2448	203.929.246,82

Bilan des financements par genre

Agence de wilaya	Nombre de crédit octroyés AMP		Nombre de crédit octroyés AMP-Programme Sud		Nombre de crédit octroyés PROJET		Total
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	
Guelma	1877	287	--	--	30	254	2448

Bilan des financements par tranche d'âge

Agence de wilaya	Tranche d'âge					Total (AMP + Projet)
	18 -29 ans	30 – 39 ans	40 -49 ans	50 -59 ans	60 ans et plus	
Guelma	780	839	491	288	50	2448

6.2. Bilan des financements par niveau d'instruction

Agence de wilaya	Niveau d'instruction						Total (AMP + Projet)
	Sans niveau	Alphabétisé	Primaire	Moyen	Secondaire	Universitaire	
Guelma	276	01	298	1167	587	119	2448

Bilan des financements par zone et par genre

- PNR AMP

Agence de wilaya	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	649	1228	118	169	2164

- PNR Projet

Agence de wilaya	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	08	22	66	188	284

6.3. Bilan des financements par secteur d'activité et par programme

- PNR AMP

Agence de wilaya	Secteur d'activité												Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Pêche		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	33	85	595	10	00	124	101	63	1148	02	00	03	2164

- PNR Projet

Agence de wilaya	Secteur d'activité														Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Commerce		Pêche		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	00	01	09	02	00	35	10	145	02	01	09	70	0	0	284

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

Direction Régionale de Annaba

المديرية الجهوية - عنابة

BILAN DES ACTIVITÉS

Année 2015
Direction d'Agence
de la Wilaya de : Guelma

3. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR SECTEUR D'ACTIVITÉ

Agence de wilaya	*Secteur d'activité*							
	Agriculture	Très Petites Industries	BTP	Services	Artisanat	Commerce	Pêche	Total
Guelma	87	866	276	291	1025	179	0	2724

4. VOLUME DE LA DEMANDE ÉLIGIBLES PAR GENRE

Agence de wilaya	Genre		Total
	Nombre de femmes	Nombre d'hommes	
Guelma	1938	786	2724

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

5. ORGANISATION DES COMMISSIONS D'ÉLIGIBILITE ET DE FINANCEMENT « CEF »

5.1. Nombre de CEF organisées au titre du nouveau dispositif.

Agence de wilaya	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR AMP »	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR –Programme Sud »	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR Projet »
Guelma	16	--	14

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

5.2. Résultats des CEF « Projet»

Agence de wilaya	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	618	571	47

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

5.3. Résultats des CEF « AMP»

Agence de wilaya	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	2268	2153	115

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

5.4. Résultats des CEF « Programme Sud»

Agence de wilaya	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers rejetés
NEANT	--	--	--

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

6. BILAN DES FINANCEMENTS

6.1. Bilan des financements globaux

Agence de wilaya	Nombre de crédits octroyés AMP	Montant PNR AMP	Nombre de crédits octroyés AMP "Programme Sud"	Montant PNR AMP "Programme Sud"	Nombre de crédits octroyés PROJET	Montant PNR-Projet	Nombre total des crédits octroyés	Montant total (AMP et Projet)
Guelma	2112	143.640.000,00	--	--	227	59.475.705,63	2339	203.115.705,63

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

Bilan des financements par genre

Agence de wilaya	Nombre de crédit octroyés AMP		Nombre de crédit octroyés AMP-Programme Sud		Nombre de crédit octroyés PROJET		Total
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	
Guelma	1876	236	--	--	29	198	2339

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

Bilan des financements par tranche d'âge

Agence de wilaya	Tranche d'âge					Total (AMP + Projet)
	18 -29 ans	30 – 39 ans	40 -49 ans	50 -59 ans	60 ans et plus	
Guelma	705	817	453	285	79	2339

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

6.2. Bilan des financements par niveau d'instruction

Agence de wilaya	Niveau d'instruction						Total (AMP + Projet)
	Sans niveau	Alphabétisé	Primaire	Moyen	Secondaire	Universitaire	
Guelma	248	3	362	1113	505	108	2339

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

Bilan des financements par zone et par genre

- PNR AMP

Agence de wilaya	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	648	1228	52	184	2112

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

- PNR AMP « Programme Sud » *(pour les 10 wilayas du Sud)*

Agence de wilaya	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
NEANT	--	--	--	--	--

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

Direction Régionale de Annaba

المديرية الجهوية - عنابة

BILAN DES ACTIVITÉS

Année 2016
Direction d'Agence
de la Wilaya de : Guelma

II. SERVICES FINANCIERS

1. VOLUME DES DEMANDES EXPRIMÉES

Agence de wilaya	Nombre de demandes PNR AMP	Nombre de demandes PNR –Programme Sud	Nombre de demandes PROJET	Total
Guelma	581	--	145	726

2. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR PROGRAMME

Agence de wilaya	Nombre de demandes PNR AMP	Nombre de demandes PNR –Programme Sud	Nombre de demandes PROJET	Total
Guelma	295	--	74	369

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

3. VOLUME DES DEMANDES ÉLIGIBLES PAR SECTEUR D'ACTIVITÉ

Agence de wilaya	*Secteur d'activité*							
	Agriculture	Très Petites Industries	BTP	Services	Artisanat	Commerce	Pêche	Total
Guelma	7	112	40	40	161	9	0	369

4. VOLUME DE LA DEMANDE ÉLIGIBLES PAR GENRE

Agence de wilaya	Genre		Total
	Nombre de femmes	Nombre d'hommes	
Guelma	278	91	369

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

5. ORGANISATION DES COMMISSIONS D'ÉLIGIBILITE ET DE FINANCEMENT « CEF »

5.1. Nombre de CEF organisées au titre du nouveau dispositif.

Agence de wilaya	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR AMP »	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR –Programme Sud »	Commissions d'éligibilité et de financement « PNR Projet »
Guelma	04	--	04

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

5.2. Résultats des CEF « Projet»

Agence de wilaya	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	145	74	71

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

5.3. Résultats des CEF « AMP»

Agence de wilaya	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers rejetés
Guelma	581	295	219

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

5.4. Résultats des CEF « Programme Sud»

Agence de wilaya	Nombre total des dossiers examinés par les CEF	Nombre de dossiers déclarés éligibles	Nombre de dossiers rejetés
NEANT	--	--	--

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

6. BILAN DES FINANCEMENTS

6.1. Bilan des financements globaux

Agence de wilaya	Nombre de crédits octroyés AMP	Montant PNR AMP	Nombre de crédits octroyés AMP "Programme Sud"	Montant PNR AMP "Programme Sud"	Nombre de crédits octroyés PROJET	Montant PNR-Projet	Nombre total des crédits octroyés	Montant total (AMP et Projet)
Guelma	261	23.520.000,00	--	--	134	36.034.221,98	395	38.384.221,98

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

Bilan des financements par genre

Agence de wilaya	Nombre de crédit octroyés AMP		Nombre de crédit octroyés AMP-Programme Sud		Nombre de crédit octroyés PROJET		Total
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	
Guelma	210	51	--	--	26	108	395

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

Bilan des financements par tranche d'âge

Agence de wilaya	Tranche d'âge					Total (AMP + Projet)
	18 -29 ans	30 – 39 ans	40 -49 ans	50 -59 ans	60 ans et plus	
Guelma	108	112	100	61	14	395

⇨ *Évaluation/Commentaires/Analyses :*

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

Direction Régionale de Annaba

المديرية الجهوية - عنابة

BILAN DES ACTIVITÉS

Année 2017
Direction d'Agence
de la Wilaya de : Guelma

6. BILAN DES FINANCEMENTS

6.1. Bilan des financements globaux

Agence de wilaya	Nombre de crédits octroyés AMP	Montant PNR AMP	Nombre de crédits octroyés AMP "Programme Sud"	Montant PNR AMP "Programme Sud"	Nombre de crédits octroyés PROJET	Montant PNR-Projet	Nombre total des crédits octroyés	Montant total (AMP et Projet)
Guelma	530	32.352.880,19	--	--	32	8.439.477,67	562	40.792.357,86

6.2. Bilan des financements par genre

Agence de wilaya	Nombre de crédit octroyés AMP		Nombre de crédit octroyés AMP-Programme Sud		Nombre de crédit octroyés PROJET		Total
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	
Guelma	462	68	--	--	8	24	562

6.3. Bilan des financements par tranche d'âge

Agence de wilaya	Tranche d'âge					Total (AMP + Projet)
	18 -29 ans	30 – 39 ans	40 -49 ans	50 -59 ans	60 ans et plus	
Guelma	150	143	129	103	37	562

6.4. Bilan des financements par niveau d'instruction

Agence de wilaya	Niveau d'instruction						Total (AMP + Projet)
	Sans niveau	Alphabétisé	Primaire	Moyen	Secondaire	Universitaire	
Guelma	57	0	98	260	121	26	562

6.5. Bilan des financements par zone et par genre

- PNR AMP

Agence de wilaya	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	80	382	14	54	530

- PNR Projet

Agence de wilaya	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	00	08	02	22	32

6.6. Bilan des financements par secteur d'activité et par programme

- PNR AMP

Agence de wilaya	Secteur d'activité												Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Pêche		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	01	19	215	04	00	29	22	14	224	02	00	00	530

- PNR Projet

Agence de wilaya	Secteur d'activité														Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Commerce		Pêche		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	00	00	03	03	00	07	04	06	01	02	00	06	00	00	32

- Cumul annuel : AMP et Projet

Agence de wilaya	Secteur d'activité														Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Commerce		Pêche		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	01	19	218	07	00	36	26	20	225	04	00	06	00	00	562

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Condition de la Femme
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

Direction Régionale de Annaba

المديرية الجهوية - عنابة

BILAN DES ACTIVITÉS

Année 2018
Direction d'Agence
de la Wilaya de : Guelma

6. BILAN DES FINANCEMENTS

6.1. Bilan des financements globaux

Agence de wilaya	Nombre de crédits octroyés AMP	Montant PNR AMP	Nombre de crédits octroyés AMP "Programme Sud"	Montant PNR AMP "Programme Sud"	Nombre de crédits octroyés PROJET	Montant PNR-Projet	Nombre total des crédits octroyés	Montant total (AMP et Projet)
Guelma	1413	59.404.453,34	--	--	144	39.700.581,01	1557	99.105.034,35

6.2. Bilan des financements par genre

Agence de wilaya	Nombre de crédit octroyés AMP		Nombre de crédit octroyés AMP-Programme Sud		Nombre de crédit octroyés PROJET		Total
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	
Guelma	1272	141	--	--	33	111	1557

6.3. Bilan des financements par tranche d'âge

Agence de wilaya	Tranche d'âge					Total (AMP + Projet)
	18 -29 ans	30 – 39 ans	40 -49 ans	50 -59 ans	60 ans et plus	
Guelma	410	500	362	219	66	1557

6.4. Bilan des financements par niveau d'instruction

Agence de wilaya	Niveau d'instruction						Total (AMP + Projet)
	Sans niveau	Alphabétisé	Primaire	Moyen	Secondaire	Universitaire	
Guelma	152	00	226	719	364	96	1557

6.5. Bilan des financements par zone et par genre

- PNR AMP

Agence de wilaya	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	415	857	72	69	1413

- PNR Projet

Agence de wilaya	Femmes		Hommes		Total
	Zone Rurale	Zone Urbaine	Zone Rurale	Zone Urbaine	
Guelma	01	32	18	93	144

6.6. Bilan des financements par secteur d'activité et par programme

- PNR AMP

Agence de wilaya	Secteur d'activité												Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Pêche		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	08	80	757	10	00	18	66	23	441	04	00	00	1413

- PNR Projet

Agence de wilaya	Secteur d'activité														Total
	Agriculture		T.P.Industrie		BTP		Services		Artisanat		Commerce		Pêche		
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
Guelma	00	00	27	07	00	47	04	31	00	04	02	22	00	00	144

الملخص

تتناول دراستنا موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من حيث الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية وذلك نظرا لقدرتها على الانتشار الجغرافي لذلك تم التطرق الى خصائصها ومميزاتها التي تميزها عن باقي المؤسسات والتي تساعدها –على الانتشار الجغرافي إضافة الى ذلك ابراز دورها في تحقيق التنمية المحلية ومدى مساهمتها في تحقيق هذا النوع من التنمية حيث تم اسقاط دراستنا على ارض الواقع من خلال التطرق للوضع في ولاية قالمة وذلك من خلال ابراز واقع هذا النوع من المؤسسات بغية اختيار مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية الشاملة والفاعلة حيث تضمنت دراستنا نموذجا عمليا تمثل في دراسة حالة ولاية قالمة وهذا من خلال ابراز واقع هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في تفعيل التنمية المحلية بولاية قالمة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية، ولاية قالمة.

Résumé

Notre étude traite de la question des petites et moyennes entreprises en termes de rôle joué par ces institutions dans la réalisation du développement local en raison de leur capacité à se répandre géographiquement, de sorte que leurs caractéristiques et caractéristiques les distinguent des autres institutions et les aident à la répartition géographique, Et l'ampleur de sa contribution à la réalisation de ce type de développement, où notre étude a été abandonnée sur le terrain en abordant la situation dans l'état de Guelma, en soulignant la réalité de ce type d'institutions afin de choisir l'étendue de leur contribution à la réalisation d'un développement local global et efficace, Notre étude est un modèle pratique représenté dans l'étude de cas de l'état de Guelma, en soulignant la réalité de ces institutions et l'importance de leur contribution à l'activation du développement local dans l'état de Guelma.

Mots-clés: petites et moyennes entreprises, développement local, État de Guelma.

Abstract

Our study deals with the issue of Small and medium enterprises in terms of the role played by these institutions in achieving local development due to their ability to spread geographically. Therefore, their characteristics and characteristics that distinguish them from the rest of the institutions, which help them in geographical spread, in addition to highlighting their role in achieving local development And the extent of its contribution to achieving this type of development, where our study was dropped on the ground by addressing the situation in the state of Guelma, by highlighting the reality of this type of institutions in order to choose the extent of their contribution to the achievement of comprehensive local development and effective, Our study is a practical model represented in the case study of the state of Guelma and this by highlighting the reality of these institutions and the extent of their contribution to the activation of local development in the state of Guelma

Keywords: Small and Medium Enterprises, Local Development, Guelma State.